



## الموضوعية في البحث الاجتماعي

دراسة الخصال

بين

بعض المدارس الاجتماعية حول المنهج والموضوع

رسالة لتيسل درجة الماجستير في علم الاجتماع

اعداد

الطالب عبدالله أحمد الصايغ

اشراف

الأستاذ الدكتور غانم هدا

دمشق ١٩٨٣



## كلمة شكر

أشكر أساتذتي الكرام ، وأصدقائي الأوفياء ، وكل  
من مدّ لي يد العون العلمي والأخلاقي لأبجاز هذه الرسالة  
وأخص بهذا الشكر ، الخير الأعظم والفاتح المفهم الأستاذ  
المشرف الدكتور غانم هنا .

## المقدمة

يتكرر السؤال حول " علمية " علم الاجتماع على السنة جميع مفكرى ومبدعى المدارس الاجتماعية المعاصرة في اطار التساؤل حول " موضوع " و " منهج " و " منطق " العلوم الاجتماعية عامة . وقد طرح السؤال هذا حول موضوعية البحث الاجتماعي في ثلاثة فضاء بدورها الباحث والمنهج والموضوع .

واتجه البحث بادئ ذي بدء نحو تحديد الفواصل والفروق بين العلوم الطبيعية والعلوم المسماة انسانية ثم ضيق ميدان السؤال في مرحلة لاحقة حول موضوع السوسيولوجيا في منظومة العلوم الاجتماعية ، كالتاريخ والفلسفة وعلم النفس والاقتصاد والسياسة . وجاءت تحديدات " الفواصل " غزيرة تدقق في موضوعية موضوع ومنهج الدراسة الاجتماعية وقد صدرت من أنصار علم الاجتماع الامبريقي خاصة وهم يريدون اقامة علم اجتماع على نسق العلوم كالبهولوجيا أو الفيزياء لذا انكبوا على مناهج هذه العلوم ومحصوا درجة موضوعية دراستها ووسائل بحثها واطارها المرجعي . من جهة أخرى تساءل علماء اجتماع آخرون عن حقيقة علمهم : ايكون " خادما " للتاريخ أو تاريخا . أما من أراد اثبات منطق سوسيولوجي فقد هرع الى الحجة الفلسفية في حين شدد آخرون على استقلالية علم الاجتماع عن علم النفس ( دركايم ) أو الاقتصاد ( بارثو ) أو السياسة مصرين على التفرقة بين دراسة المجتمع من جهة وباقي مواضع البحث من جهة أخرى .

تبدو مشكلة الحدود بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى زائفة - مخطئة - في نظر بعضهم فقد أوجدت هذه الفروق تحديدات أكاديمية قلما تصح حقيقة العلم وهذا ما نراه في بدايات تاريخ السوسيولوجيا في المصور الحديثة ، حينما أعلن أوغست كوت أنبا " علم العلم " وقد صحه في ذلك حازما أو مترددا من رأى موضوع هذا العلم في كلية الموجود أى دراسة تداخل وتفاعل وجود الانسان والمجتمعات دون فواصل مثل الفرد فيبر واتاهه وبقية الخطوط الصريحة لهذا المطلب عند بارسونس وهانس ألبرت في حين قال آخرون ان علم الاجتماع هو رديف الفلسفة الاجتماعية وهذا ما ذهب اليه ديلتي وسوركين وروسو من المعاصرين .

وظهرت نزعة جديدة اتجهت اتجاها وسيطا بين الاتجاهين المذكورين ودعت الى علم اجتماع يكون " تحليليا مدركا " للواقع كما قال ماكس فيبر والادراك لديه هو الربط بين دراسة الوثائق الواقعية والعوامل السببية بتطلعات فلسفية وبذلك تتوفر

خاصة على الأقل لشرح أو فهم ما تناوله بالتعليل العلمي والتفسير العقلي وإن منهج هذه الطريقة يتوسط ما بين النظرية والواقع الاجتماعي بحيث يتمكن الباحث الاجتماعي من فهم شامل للحقيقة الاجتماعية والمجتمعات ويقترب هذا المصطلح اقتراباً شديداً من كتابة ودراسة تاريخ الدول والحضارات •

وأدى الجدل في النصف الثاني من القرن العشرين إلى موقفين متعارضين في الدراسات الاجتماعية الموقف الأول وفحواه نظرية تريد علم الاجتماع كنظرية نقدية للمجتمع تعود إلى فهم جديد للماركسية وفي اعتقاد هذه المدرسة أن كارل ماركس قد أفاد بما كتبه معرفة كلية المجتمع في جدليته الداخلية وقد نحى هذا المنحى كل من جورج لوكاتش وأرنست بلوخ وأعضاء ماسي بمدرسة فرانكفورت وأشهرهم تيودور أدورنو وهورغس مايرما في ألمانيا ولوسيان غولدمان في فرنسا • أما الاتجاه الثاني فيتمثل في اتباع علم الاجتماع التجريبي الذين يحاولون نقل طرق ومناهج العلوم الطبيعية إلى علم الاجتماع بغية الوصول إلى موضوعيته في المعرفة وطرق البحث •

إن جوهر الخلاف بين الاتجاهين المعاصرين هو ما يسمى "الوضعية" والكلمة بتسميتها الاجتماعية المحددة (POSITIVISME) هي من وضع أوغست كونت غير أنها في معناها المعاصر الدقيق رفيعة نهاية القرن التاسع عشر حين أصبحت "الوقائع الوضعية" أي ما تدركه الحواس، هو المرجع الأساسي والوحيد لحقيقة العلم وحقيقة المعرفة • إلا أن ما يعرف اليوم باسم "الوضعية الجديدة" (وأمم مثل لهذا الاتجاه اليوم هو كارل بوبر) لا تعتمد هذه النظرية بل تقول بطرق متعددة إلى المعرفة، وفي هذا ما يحملنا على القول أن قد تم في اتجاهات العلوم الاجتماعية إحلال نسبية فسي العلم كمنهج، ولكن بدون وضع حدود وحولج لمنهج العلم • فيبقى التأكيد بالاختيار عن طريق الملاحظة والتجربة مبدأ • وفي هذه النقطة بالذات يسدد مفقود النظرية النقدية أسهم انتقادهم وهي أولاً : أنه يستحيل مبدئياً أو على الأقل وأقصا إعادة الملاحظة أو التجربة على المجتمعات التاريخية، ومن ناحية ثانية لا يمكن علم الاجتماع من الوفاء بوعده علمي قوامه إثبات الفرضيات الاجتماعية بالتجربة • ومع أن هذا الخلاف قائم ولم يحل لصالح اتجاه من الاتجاهين المذكورين نلاحظ أن معظم علماء الاجتماع والنظرية الاجتماعية الأوسع انتشاراً هي نظرية القائلين بعلم اجتماع كعلم تجريبي •

ومع ذلك فإن من الخطأ تصور وحدة بين العلماء ضمن الاتجاه المذكور، فلا يخفى التمدد في التسميات والألفاظ والدارج أحياناً الخلاف ضمن هذا الاتجاه بل أنه يعبر ولو تعبيرا خارجياً عن عنى الانشقاق بين الباحثين • وأبعد ما يكون

وأبعد ما يكون عن الواقع ما يسمى بـ " مابعد النظرية " ( Métathéorie ) وهو ما يدعوه آخرون " الاتجاهات العامة " ( ر . ك . ميرهن ) و " صور المجتمع " ( ر . بنديكس ) إنها إسقاطات إبعاد شاملة على المجتمع مثل مشكلة التكامل أو الاندماج أو مشكلة الفصح كمسألة مركزية في المجتمعات . وفي هذه الحالة يبدو التصاق علم الاجتماع بالفلسفة ولا يصلح فصل هذه النظريات باسم " نظريات حول المجتمع من " النظريات الاجتماعية " وإبعادها عن علم الاجتماع كما يريد بعضهم دون انتقاص يطرأ عندئذ على الدراسة الاجتماعية واحتواء موضوعها . كذلك تجدد الحوار في هذا الشأن حول " القانون " في علم الاجتماع . وهو نقاش قديم العهد — بحيث تأخذ مقولة القانون في علم الاجتماع اتساعاً شاملاً يكون إذا ما صح معناه ، قابلاً للتطبيق ( كقولنا : أن في كل مجتمع سلطة ) وإنما لا تقع عليه مباشرة عملية التحقق التطبيقية فيصبح من المسلمات التي تدخل في النظريات .

ان مقولات " مابعد النظريات " والقوانين تشكل أفق كل نظرية اختبارية علمية في علم الاجتماع . إلا أن الصفتين الأساسيتين في العلم هما مقولة النظرية والفرضية مما يصعب علينا فهم وتحديد المواقف ان العبارتين تستخدمان من قبل البعض أحياناً كترديفين أو في حالات أخرى لغرض التصنيف فقط ومراراً أيضاً لتحديد " مجردات " . أما إذا أردنا تحديداً أكثر دقة لما يفهم بعبارته النظرية فنقول أنها ما يوضح ويشرح كلياً وبشكل شمولي مشكلة أو مسألة ما . فالنظريات تجيب على سؤال " لماذا ؟ " ، أسئلة مثل تلك الأسئلة التي تلوحها نظرية ماركس ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي أساس العلاقات الصناعية . بينما تكون الفرضيات مقولة متفرعة عن النظريات تسمح بالتحقق من صحتها بطرق مباشرة كمقولة : " في الاتحاد السوفيتي لا توجد ملكية خاصة لوسائل الانتاج لذا لا توجد فيه علاقات صناعية " وغالباً ما يفهم علم الاجتماع الاختباري بكلمة فرضية : تنبؤ عن النتيجة ( كأن نقول مثلاً : ان معظم الذين تطرح عليهم سؤالاً سيحيون عنه هكذا أو هكذا ) وهذا ليس بحديث المعنى لأن الفرضية لا تقوم دون نظرية نستقيا منها أو تعود اليها .

وبالرغم من كون " التصميمات الأثيريقية " تأخذ منزلة أخرى بالنسبة لوضعها المنطقي — وهي غالباً ما تستعمل كنظرية — لا تكتسب هذه المقولات حقيقة إلا بالاستقراء ( مثل : تظهر جميع الثورات المدروسة نزعة نحو الراديكالية تتعاضد مع مرور الزمن عليها ) . إلا أن هذه المقولات خالية من الطابع الذي يميز النظرية عنها وهو طابع الضرورة . إنها وصفية لا غير وهي تشكل نقطة انطلاق للنظرية أو تقدم لها المواد الأولى ( الخام ) .

ان التعميمات الامبيريقية هي بمثابة اقوال تسجل عن الواقع تجارب محددة ونواتج هذه التجارب فهي تقول أن الأمر كذا وتكفي بذلك الا أنها أيضا بالاضافة الى ذلك الوصف يجد لها العلماء وظيفة هامة هي التحقق من صحة المقولات .

ان المطلب الاساسي في كل ما تقدم هو أن كل نظرية يجب أن تظهر صحتها بالتجربة ، وكذلك أن تثبت خطأها فيها أيضا . فكل نظرية تحذف من مجالها حوادث معينة ان تمت تلك الحوادث المبعدة تكون النظرية خاطئة بالضرورة . وهذا يعني أن النظرية في الفهم الوضعي قابلة للتخطئة . فالتخطئة ممكنة الا أن التحقق من الصحة غير ممكن حول النظرية في هذا الاطار وهذا ناجم عن أنه يستحيل فهم ومعرفة جميع العوامل مصرفة نهائية غير قابلة للتخطئة خصوصا وأن بعضها قد لا يتم الا في المستقبل . والنظرية تكون صادقة في أحسن الأحوال ، اذا دامت صحة مقولاتها في الواقع زمنا طويلا وأعيد التأكيد من ذلك بين الفترة والأخرى ومن هنا تكون مهمة البحث العلمي هي صياغة واعادة اختبار النظريات العامة .

ان الطريقة المتبعة في الوضعية كما وصفناها حتى الآن قد أخذت في الوضعية الجديدة بشدة وصرامة منطق العلوم الاجتماعية . وهذا المنطق يحتم خطوات البحث كما يلي : البحث عن المسألة ، صياغة النظرية ، ثم محاولات تخديشها تجريبيا أو امبيريقيا . أما في علم الاجتماع فإن الطريقة — انطوائيا من هذا المنطق — لا تكون بتلك الصرامة في واقع الحمل ، اذ تحب مختلف أشكال الوصف دورا هاما كما وأن البحث في مجال محدد يقدم معلومات متعددة تقود الى اقامة نظرية وتصبح النظريات متعددة وغير خاضعة للتحقق الشامل " فتؤمن " بمقولات اضافية منهجية أو عقائدية لا تصمد أمام التدقيق والسؤال المنطقي الناقد ، ومع ذلك نرى أنه غير مجد نفي هذه الأبحاث عن العلوم الاجتماعية أو الحمل علمها بالنقد واللوم . ذاك أن الوضع المعاصر في منطق العلوم الاجتماعية يقول بالتفاعل المتبادل بين بناء النظريات والتحقق منها كمعيار وليس كعقيدة في العلم التجريبي الاجتماعي .

وغالبا ما لا يفرق النقاد بين البحث العلمي وسيكولوجيته ، وهذا ما يحدث خاصة حيث يصمد العلم الاستقرائي من الملاحظة المنفردة الى العموميات والمقولات الشاملة . ويرسخ مثل هذا الاستقراء في الذهن شروطا عامة ، عن الحالات الخاصة ، وكما يحدث في علم النفس ، يمكن أن يحدث في علم الاجتماع أيضا ، أي أن يصل العالم من دراسة الحالة المنفردة الى فهم تطور نظرية علمية . ان سيكولوجية وسوسيولوجية

البحث لا تشكل جزءاً من نطاق العلم الا علاقتها ولا شك وثيقة بمنهج العلم .

وما نقوله هنا يعود بنا الى جدال قديم طالما أثار خصومات وحث على جدالات بين علماء الاجتماع ، ألا وهو : الأخلاق في البحث أو بالأحرى أخلاقية البحث العلمي ، ففي حين ترفض النظرية النقدية التفرقة بين المقولات حول ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون ، وبالتالي تتخذ مشكلة المقولات التقييمية ، يرى العلماء من مدارس أخرى يدارحون هذا السؤال وبالبحاح شديد : هل يتوجب على علم الاجتماع الاكتفاء بالبحث حول "ما هو أم هل يحق لعالم الاجتماع أن يطلق أحكاماً تقييمية ؟ لقد كان ماكس فيبر عدواً لدوداً للأحكام التقييمية . وكان المبدأ في أبحاثه — وهو المبدأ الذي شاع بين معظم علماء الاجتماع — البعد عن كل الأحكام التقييمية في العلوم الاجتماعية ، وقد خالفه العلماء " الملتزمون " ( مثل ر . ليند R. Lynd وميلز C. W. Mills ) وغيرهم ، من منطلق أن إبعاد مثل هذه الأحكام يفقر علم الاجتماع . ومن أجل الحفاظ على " حيادية " السوسيولوجيا في المجال الأخلاقي ، القيمي قدمت طائفتان متعددة : منها تدريب الفرد الباحث في الموضوعية ( بواسطة علم اجتماع المعرفة ، أو بتجديد وتطوير عقلانية خاصة ) . بينما يرى آخرون الحل في النقد والمشاركة في العلم ولكن تبقى هذه المشكلة قائمة كموضوع خالف يثير بين فترة وأخرى ضجة بين العلماء خاصة حين تتخذ القضية شكل السؤال حول مسؤولية عالم الاجتماع والتزامه .

ومن هنا كانت دراسات " الموضوعية في البحث الاجتماعي ، دراسة الخلاف بين بعض المدارس الاجتماعية حول المنهج والموضوع " ومدى تحفظها في علم الاجتماع أي متى تكون الدراسة الاجتماعية فيه موضوعية ؟ فاهتمت هذه الدراسة بقسمها الأول " حول المنهج " فتعرضت لمعانيه وسبل تطبيقه في العلوم الطبيعية والاجتماعية بغية الوصول الى الحقيقة فيها وذاك لتحقيق الموضوعية التي يقول بها العلماء و تلك الصفة التي أظهر تاريخ المنهج أنها ترتبط به وبالعالم الذي يستخدمه ارتباطاً لا ينفصم كونها الوسيلة التي تسير وتصح متولاً لتسا النظرية عن الواقع الطبيعي والاجتماعي .

وظهر تطور فهم " المنهج " و " المنهجية " و " المنهج العلمي " بصورة المعرفة عبر العصور . فبدأ لنا من الضروري الإلمام بمطرح تاريخي للمنهج يوضح معناه ومحاولات تطبيقه في العلوم عامة وفي علم الاجتماع خاصة وهذا موضوع في

الفصل الأول أما في الفصل الثاني فقد حاولنا " الاقتراب من فهم المنهج العلمي " وذلك بدراسة أولاً : للطريقة العلمية بأساسها العقلي الذي يتكون من عمليتي الاستقراء والاستنتاج وما يقوم بينهما من علاقة ثم مشكلة الاستقراء فهناك من قال بالاحتمية كما قال آخر بتقيضها واركن قوم آخرون الى الخائية بغية تخفيف غلواء علمية المنهج العلمي — الطريقة العلمية — وكانت خداجات الدراسة : النشاط الذي ينشأ به الباحث حول موضوع البحث فيضعها في فرضيات تتناول تفسيرها والفرضيات هي حلول مؤقتة يترك اختبار صدقها للتجربة ، فان اكسبتها الصدق ، وتأكدت مرارا في الواقع ، ترقى الى مرتبة التعميم النظري ذي الدلالة الشمولية . ثم درسنا ثانياً الامبريقية وهي مدرسة واسعة الانتشار تقول بنقل منهج العلوم الطبيعية الصارم الى العلوم الانسانية بما فيها علم الاجتماع . كما نهجت مدارس اجتماعية نهجاً خاصاً تمثل بالسمة العقلية في بحوثها ولكل منها خصوصيته في المنهج فتعرضنا للمدارس التالية : الديكارتية ، الجدلية والمنهج التاريخي والمونوغرافي التي افرقت عن المدارس الاجتماعية التي امتازت بأنها ( وسطى ) . وقد استقى منهجها " مبدأ التشهير " من الطريقة العقلية و " مبدأ التحليل " من الطريقة التي تدل على علوم الطبيعة . وتلك المدارس الاجتماعية التي تهنت المناهج الوسطى هي الوظيفية ، البيوية ، النمذجة ( الفيزية ) فأكدت بذلك الصلات ما بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة .

وقد عالجنا في القسم الثاني " حول الموضوعية " مختلف محاني الموضوعية للمعرفة في العلوم الاجتماعية والطبيعية . فوجدنا أن العلماء غالباً ما يقرنون بين " المنهج " و " الموضوع " و " النتائج " وقصدهم في ذلك انقاء الدافع العلمي على درائقهم وبحوثهم . ومن هنا كانت فصول هذا القسم كما يلي " الأول " هو : " موضوعية الوضعية " و " الثاني " هو : " موضوعية البراغمية " و " الثالث " هو : " موضوعية التاريخية " . وفي تلك المدارس الاجتماعية مبدأ يكون الاعتقاد فيه صحة ما ذهبت اليه فالوضعية امتت بمنهج العلم الذي يدرس ما تدركه الحواس بما هو بينما البراغمية جعلت علمية المنهج والموضوع متوقفة على فائدتها في مجال الخبرة أما التاريخية فتعتقد أن ما يقع من أحداث في الواقع يرتبط بسياق يفسرها .

ويبحث القسم الثالث في " المنهج " والموضوعية في البحث الاجتماعي " حيث تتباين المدارس الاجتماعية في " المنهج " والموضوعية في البحث الاجتماعي " نظراً لتعارض مصالحها المصلحية والايديولوجية ، ويؤثر هذا التباين على نتائج بحوثها

الا أنها تقع حصرا في نطاق مصلحة مجتمعاتها • وفي الفصل الثاني " المنهج  
والموضوع والنظرية " قمنا بالبحث في العلاقة التي تؤثر على موضوع البحث الاجتماعي  
وعلى المعرفة أيضا • وهنا تتلاقى الطريقة والنظرية والموضوع وتتبادل الفعل وان تجدد  
هذه العلاقة رهن بتطور العلم والمجتمع • وفي الفصل الثالث " علمية المنهج "   
حاولنا معرفة أي الأسس تجعل العلم علما ؟ أي — وكلام آخر — هل " الموضوع "   
والمنهج الذي يؤدي إلى " قانون " هو الذي يكون علمية العلم أم أنه تدخل في  
علمية نلم الاجتماع وعدة النظرية والممارسة الاجتماعية خاصة وان نتائج بحث العالم  
توضع في خدمة المجتمع وهو ما يميزه عنه بالالتزام •

وكنتيجة للبحث وجدنا أن المنهج في علم الاجتماع يتسم بخصوصية أساسية  
هي صفة " التعامل " وفيه ، أي في التكامل يتسع فهم الظاهرة في البناء الاجتماعي •  
وان هذه الخصوصية قد تؤدي إلى مطلق سعت إلى إحلاله كثير من المدارس الاجتماعية  
المتنافسة •

## ملاحظات :

- ١ - ثبعا في نهاية الرسالة قائمة ببلوغرافية حسب الترتيب الأبجدي لأسماء مؤلفي المراجع والمصادر التي استعنا بها ، وأعطينا كل مرجع أو مصدر رقما متسلسلا وكذلك رقما للصفحة التي استقينا منها المعلومات وقد تم حصرهما بين قوسين . بقصد سهولة العودة اليها لمن يرى ضرورة ذلك . ومن جهة أخرى اضطررنا الى تثبيت المراجع والمصادر أسفل بعض الصفحات وقت تطوير الموضوع لا غنائم .
- ٢ - ان النقاط الثلاث المحصورة بين قوسين ( ٠٠٠ ) تشير الى حذف فقرة من الكلام المنقول . أما وضع قوسين هكذا ( ) فهو من وضعنا ايضاحا للمعنى أو مراعاة لقواعد اللغة العربية وذلك بين علامتي التقصيص .
- ٣ - استعنا ببعض النصوص الألمانية التي قام بترجمتها وشرحها الأستاذ المشرف غالم هنا .
- ٤ - كتبت أسماء الأفلام بلغتهم الأصلية .

القسم الأول

حول المنهج



## القسم الأول : حول المنهج

### الفصل الأول : مدخل

#### ( ١ ) — المنهج والمنهجية والمنهج العلمي :

ساهمت المناهج في تأسيس قواعد العلوم ، وصياغة مفاهيمها ، بل وكشف حقائقها وتبليغها عبر مسيرة تطور العلم ، وفق هذا المقتضى الفكرى أو ذاك ، ومن هنا اعتبر المنهج بمثابة منظم للحلم ومدلور للمعرفة الانسانية .

وتعني كلمة منهج " وسيلة محددة توصل الى غاية معينة " ، ( ٩ / ص ٩٥ ) ويصير المنهج عملية لها قوامها الخاص المؤلف من محاكمة عقلية وعمليات عملية تتدلب مشاهدة الظواهر وقيام التجارب ، ثم وضع الفرضيات المبدئية التي تحدد مسبقا المعلومات الواجب جمعها فيصار الى التحقق من صدقها وذلك قبل الوصول بها الى شكل متولة نهائية تبين علاقة ثابتة أو قانونا في عملية كشف الظواهر واتساق العلاقات فيما بينها .

وهنا يشكل المنهج بالمعنى الواسع الدبرين التي يجرى العقل وفقها في دراسة موضوع أى علم من العلوم فيصل الى القضايا الكلية بما فيها من نظريات أو قوانين ، ومن هذا النبيل يصير ما نقوله " الموسوعة الفلسفية " في المنهج أنه " وسيلة للتحقق هدف ، وادريقة متعددة لتنظيم النشاط ، وبالمعنى الفلسفي كوسيلة للمعرفة المنهج طريقة للمحصل على تزويد ذهني للموضوع قيد الدراسة ويمكن أكثر الشروط للتطور الناجح للمعرفة في التطبيق الواهي لمنهج علمي " ، ( ٨ / ص ٥٠٢ ) .

أما اذا اقتصر البحث العلمي على التحقق التجريبي من صحة قانون طبيعي معين أو تبيان ظاهرة اجتماعية معددة فمعدئذ يلجأ الباحث الى مختلف المعلومات التي تنمى له بلوغ هدفه المنشود ، فاذا تساءل في المجال الاجتماعي مثلا : من الذين ستجرب عليهم الدراسة في مجتمع ما ؟ كان سؤاله في نطاق المنهج أى تحديدا مسبقا لأطروموضوع بحثه . وهنا يكمن معنى المنهج الضيق الذي يقرنا من حدود المنهجية .

أما المنهجية ( Methodology ) فهي مجموعة المعلومات والمعارف والأساليب المرتبطة بعملية الكشف عن موضوع البحث في نطاق حقل معدد . وهذا يعني بلغة علم الاجتماع — خاصة علم الاجتماع التطبيقي — أن المنهجية مرتبطة بطريقة البحث ، وهي استقرائية أو استنباطية ، ثم باختيار المقاييس التي تحدد العوامل والمعايير المرتبطة بالظاهرة الاجتماعية التي يراد تحليلها وقياسها ثم كيفية استخدامها ومن ثم تقييمها . ومن هنا تكون الاطار الذي يحوى أساليب تحليل المعلومات أو المعارف وتبليغها وهي بالتالي تنضوى تحت لواء ( تقنية ) البحوث الاجتماعية . ونذكر أن النموذج المنهجي ووسائل تنفيذه

منتقاة من قبل الباحث تكون المنهجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً به وهي تمثل ببديتها العملية أو الاجرائية طبقاً لموضوعها للدقيقة وحين تتحقق بفعل نفس فكري معين تكون هي الطريقة العلمية في البحث الموضوعي .

أما اذا علينا بالمنهج أنه " خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بخيصة الوصول الى كشف حقيقة أو البرهنة عليها " ( ٩ / ص ١٩٥ ) فيصبح في لغة المصطلحات ، المنهج العلمي ( Scientific Method ) أي أنه يدل على مسلك العقل اتجاه الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية فيحتوى أولاً على ملاحظتها ثم يقدم الفروض ليتحقق من صدقها ( أو العكس أيضاً ) ويستتبط ثالثاً معرفة النواظم بين تلك الظواهر التي تم البحث فيها . وتتجسد هذه المعالم جلياً في المنهج التجريبي الذي يستخدم ويدجّاح في دراسة علوم الطبيعة غير أنه لقي عثرات في العلوم الانسانية لاختلاف المادة اختلافاً كلياً بالرغم من اصرار المبريقيّة على علميتها من جراء استخدامها لهذه الطريقة كما سنرى لاحقاً .

ولكن مهما كان من تباين في المذاهب ، يبغى بناء هيكل المعرفة العلمية والتأكد من صحتها قائماً بوجهها على المنهج العلمي بحدود وطرق وأبعاد تتلخص كما سوف نرى ببعض الاسباب أثناء دراستنا بـ " الخطوات الأساسية التي تعبر ركائز الاستقراء العلمي ، وهي الملاحظة والتجربة ووضع الفروض ثم تحقيقها " ، ( ٣٧ / ص ٥٧ )

#### ( ب ) — ملص تاريخي :

اعتمد الاغريق قبل اسقراط في تفسيرهم ، لظواهر الكون على ( ٣ ) ثلاث فرضيات  
 أ — نشوء الكون — بكل ما يحتويه — من أصل واحد .  
 ب — الظواهر الكثيرة التي يصح بها الكون ناجمة عن كثرة مثلها .  
 ج — ان الكون عدد لانهائي من الذرات تجتمع على أشكال مختلفة ينشأ عن التطور في الأشياء . ( ٥٩ / ص ٩ و ١٠ بتصرف ) .

ولعل قول بروتاغوراس ( ٤٨٥ — ٤١١ ق م ) : " الانسان مقياس الأشياء جميعها " ( ٧٦ / ص ١٧ ) يعكس المنهجية السائدة في تلك الفترة والاهتمام في تركيب فن الكلام والجدل السفسطائي .

أما سنراط ( ٤٧٠ — ٣٩٦ ق م ) فقد اهتم بتوليد المعاني ووضع فن السوار من أجل البحث عن الحقيقة ، أي محاولة الوصول الى جوهر الأشياء . فقد وضع فن القياس الذي يحتاج الى مندمتين كل منهما تعريف بما هيّة أو طبيعة الشيء والتحديد ثم الاستنتاج يشكل قوام عملية القياس وعلميته .

في حين يؤكّد أفلاطون ( ٤٢٩ — ٣٤٧ ق م ) أن المثل هي موضوع العلم الساعي وراء معرفة الحقائق الدائمة . وهو لا يكتفى بالآثار القابلة للتحويل أو التبدل

أى ما يقح في عالم الحس الذي يخضع للتفسير والتبدل • وينهج أفلاطون هنا منهج الجدال  
أى أنه يسمى دوما وراء التحليل الشامل والقضايا العامة ، مستطباً النتائج من خلال الحوار  
فهم الدلائل بطريقة استنتاجية محضة •

ويقول أرسطو ( ٣٨٤ — ٣٢٢ ق م ) أن العلم يعنى بالعام لا بالخاص ، لذا جعل  
أرسطو موضوع العلم الحقيقي ماهية الاشياء وصورها ، وقد حدد في مؤلفاته أسساً ثابتة  
لاستخدام المنهج القياسي غير أنه لم يغفل الاستقراء والنجوى الى الملاحظة في دراسة  
تاريخ الحيوان والطبيعة وأن جدول الكلمات الخمس : الجنس والنوع والفصل والخاصة والمنفرد  
تقدم لنا الملمح العقلي لمحاولة جمع معطيات الحس والعقل والتجربة وتقسيمها في ( منهج ) ،  
بقي على ممر التاريخ المنحى السائد في الدراسة والبحث • كما قام أرسطو بالفصل بين القياس  
المنطقي والبرهان الرياضي فجعل الأول صاحب نتيجة صحيحة بشروط خاصة في حين اعتبر  
الثاني صحيحاً بالضرورة كون مقدماته صحيحة وتؤدي الى نتائج صحيحة أيضاً •

واتبع أرسطو ( ٣٨٢ — ٣٢٢ ق م ) المنهج القياسي في كتابيه ، ( الاستاتيكا )  
و ( الأجسام الطافية ) فتخيل ( الحلاقة ) بين قوة دفع السائل لجسم غمر فيه وبين حجم السائل  
الذي يغمر فيه ذلك الجسم وبرهن على وجودها بالمقارنة بين وزن الجسم في السائل وبين  
وزنه في الهواء فوجد أن تلك التلاقة الرياضية هي الفضل بينهما ولذا جمعت منهجيته بين  
التجربة والاستدلال الرياضي •

وبرى مع عبدالكريم اليافى : أن الفترة اليانعة للفكر الاغريقي بين ( ٢٥٠ — ٥ ق م )  
أزموالي ثلاثة عرون • وقد كان هذا الفكر في فترة الابداع هذه استنباطاً أكثر منه  
استقراءً وهذا ما يؤكده البعض بقوله : " الأئيسة المنطقية أحكام ذهنية والموجودات  
الخارجية متشخصة ، فالمتطابق بينهما غير يقيني ، لأن المادة قد تحول دونه اللهم ما يشهد  
له الحس من ذلك فدليله شهوده لانك البراهين المنطقية " ( ٢٥ / ص ٦٦ ، ٦٧ )

أما في الفكر العربي ، المتمم الشرقي للفكر اليوناني في تطوير وتطبيق المنهج ،  
فنجد أن جابر بن حيان ( ١٤٣ — ١٩٧ هـ ) يؤكد على أن وظيفة الباحث في الطبيعيات  
والكيمياء تتركز على اجراء التجارب لأن المصرفة الصحيحة لا تعال الا بها • وكان ، محمد  
ابن زكريا الرازي ( ٢٨٥ — ٣٥٣ هـ = ٨٦٤ — ٩٢٢ م ) يجرى تجاربه على الحيوانات فيجرح  
القردة الزئبق ليدرس تأثيره عليها وإذا جاء مريض اليه حاول مصرفة الظروف المحيطة به •  
كما يحدد محمد بن الحسن بن الهيثم ( ٣٨٦ — ٤٦٠ هـ = ٩٦٥ — ١٠٣٩ م ) أصول  
المنهج الاستقرائي بقوله " نبتدى في البحث باستقراء الموجودات ، وتصفح حال المبصرات ،  
وتمييز خواص الجزئيات " ( ٢٥ / ص ٦٨ ) مقرأ استقراء أكبر عدد ممكن من وحدات الظاهرة  
المبحوثة ثم يدال بالبحث بالملاحظة في دراسته وتكمل : " وتتحري في سائر ما نميزه

ويعتقد أنه طلب الحق لا الميل مع الآراء " ( ٢٥ / ص ٦٨ ) •

وفي العصور الوسطى أرسى روجر بيكون ( ROGER. BACON ) ( ١٢١٤ — ١٢٩٤ )  
دعائم التفكير العلمي في أوروبا بعد أن استطاع من " العلوم العربية بجامعة أكسفورد وباريس  
ونقل الطريقة العلمية العملية إلى الغرب ، ذلك أن البحث الدقيق والتفتيش المستند إلى  
المشاهد والتجربة والاستدلال الحسني ، كان كله من خصائص الفكر العربي " ( ٧٦ / ص ٥ ، ط ١ )  
فدعا إلى الانتقال في الدراسة العلمية من الأمور الجزئية إلى الكلية حيث تظهر أهمية استخدام  
الملاحظة والتجربة وفرض الفروض من أجل الوصول إلى المعرفة العلمية وعنده أن الرياضيات ضرورية  
لعلم الطبيعة لكي يعرفه معرفة صحيحة والتجربة هي التجربة التي تكفي نفسها بنفسها وهي  
تجربة العالم المتعمر • أما الاستدلال القياسي فيوصل إلى المعرفة أن هافتت نتائج مسح  
الواقع • وعند ليوناردو دافنشي ( LEONARDO DAVINCI ) ( ١٥٦٤ — ١٦٤٢ ) : رائد  
الفكر في عصر النهضة • تركز المنهجية على أهمية معطيات الحواس • فالحواس هي التي تكشف  
الطبيعة نفسها لا الخيال أو التصور • لذا قال بالاعتماد على الملاحظة والتجربة التي لا تخدع  
الباحث •

وكان لغاليليو غاليلي ( GALILEO GALILEI ) ( ١٥٦٤ — ١٦٤٢ ) أثر في توضيح  
فكرة المنهج الجديد حين ألح على أهمية المنهج الرياضي بالنسبة لكشفه الفلكية ونصح باتباع  
القواعد التالية أثناء الدراسة أو البحث وهي : البدء بوضع الفروض المتخيلة بصورة رياضية ثم  
استنتاج النتائج التي تتضمنها ومن ثم التحقق من صحتها تجريبيا •

إن الملاحظة والتجربة عند غاليلي سلبية أو ثانوية لأنه يهدف من استخدامها بيان  
صحة الفروض الرياضية أو خطأها وهذا لا يعني الانقاص من قيمة أبحاثه العلمية كونه " درس المواد  
الطبيعية بأسباب رياضية " ( ٦٠ / ص ٣١ ) كما يقول ديكرت وقد اعتبره كثيرون من مؤرخي  
العلوم مؤسس المنهج العلمي الحديث •

أما عند فرنسيس بيكون ( FRANCIS. BACON ) ( ١٥٦١ — ١٦٢٦ ) فقد تم التركيز  
على دراسة الظواهر وتحديد المنهج فالملاحظة والتجربة عنده لا تكفيان وحدهما بل لابد من  
تدخل العقل " وليس ثمة شيء له قيمة دون التأليف بين الملكة التجريبية والملكة العقلية ، وهذا  
هو التأليف الذي لم يتحقق حتى الآن " ( ٦٠ / ص ٢٩ ) •

وقد حذر فرنسيس بيكون من استخدام الطريقة التباسية والمدرسية كما حمل على تطرف  
الرياضيين باعادتهم علم الطبيعة إلى الرياضيات لا إدراك نظام الطبيعة • وأوصى بالابتعاد عن  
التأمل الصرف وأصنام العقل المقدسة • وفي كتابه الأربعة الجذيد ، ( NOVUM ORGANUM  
... / ... )

يتكلم بالتفصيل عن المنهج التجريبي وخطواته بادئا ببيان بعض الأخطاء الشائعة التي كثيرا ما وقعت في سبيل البحث العلمي ، فيعيد لها الى أربعة أصناف :

أ — أوهام الجنس (الأوهام البشرية) : نعلم الانسان حيث لا يجوز التعميم ، ويتوهم أشياء لمصادفتها هوى أو رغبة ، تعود لتقصير العقل البشري .

ب — أوهام الكيف : لكل شخص كنهه الخاص لذلك يصبح أسيرا لعاداته وأسلوب تربيته وهي تعود الى ضعف العقل الانساني .

ج — أوهام السوق : مصدرها الهلثة وعجزها عن أداء المعاني وهي تنشأ من الأخطاء ومن التخاطب والتعامل مع الناس .

د — أوهام المسرح : وهي أخطاء تنشأ عن تسليمنا بما يقوله العلماء والفلاسفة دون نقد .

أما أصول المنهج التجريبي فتقوم في رأيه على أسس أهمها :

١ — جمع الحقائق وتقسيمها الى طوائف منفصلة وقوائم مميزة تكون : قائمة الحضور وقائمة الغياب وقائمة التفاوت في الدرجة .

٢ — القيام بعملية مقارنة بين القوائم المجمعدة وموازنة بعضها ببعض لاستنتاج الخصائص العينية للظواهر المدروسة .

٣ — التحقق من النتائج (الفرضيات) لاثبات صحتها أو نفيها .

ولعل الجانب الايجابي في منهج فرنسيس بيكون هو ايجاد علاقات متواترة أو روابط محددة بين الظواهر الطبيعية المدروسة .

وقد طرح رينيه ديكارت (René-Descartes) (١٥٩٦ — ١٦٥٠) المنهج الرياضي بديلا عن الطريقة الأرسطية معتبرا اياها مقيمة في قياسها فيدخل كل شيء عدا الله والنفس بعكس ما طرحه سبينوزا (SPINOZA) (١٦٢٢ — ١٦٧٧) حول وحدة الله مع نظام الكون الرياضي .

وواصل اسحاق نيوتن (ISAAC NEWTON) (١٦٤٣ — ١٧٢٧) عمل غاليلي فاثبت قوانين الحركة التي أصبحت الأساس الذي بنى عليه علماء الفلك والطبيعة أبحاثهم لفترة ثلاثمائة سنة تقريبا . وذلك في كتابه " الفلسفة الطبيعية للمبادئ الرياضية " (١٦٨٥ — ١٦٨٦) وقد نشر في عام (١٦٨٧) حين رسم نيوتن أسس علم الميكانيكا وحركات الأجرام السماوية ويعود الى نيوتن فضل اكتشاف علم التفاضل والتكامل ودراسة الضوء المدونة في كتابه : (البصريات) (نشر ١٧٠٤) كما أنه هو الذي حدد قوانين التجاذب والتنافذ بين الاجرام السماوية وقد أثرت هذه " النظرة العلمية الفيزيائية الألية تأثيرا كبيرا على التفكير الاجتماعي والسياسي والديني وأخذت

المعلوم الاجتماعية تصمد على علم الفيزياء المائد بسبب عدم وجود طريقة خاصة بها " ( ٢٥ / ص ٢٥ ) وقد يكون ما يسمى اليوم بعلم الاجتماع الميكانيكي صدى لتحريكية نيوتن الفيزيائية .

ثم صاغ جون ستوارت ميل ( JOHN STUART MILL ) ( ١٨٠٦ — ١٨٧٣ ) في كتابه ( منهج المنطق ) ( SYSTEM OF LOGIC ) ( ١٨٤٣ ) المنهج التجريبي في قالب أكثر شمولية ووضع قواعد يستطيع العالم بواسطتها أن يتأكد من صحة أو شرعية الفرضيات العلمية أو خطئها معرفاً بها على النحو التالي :

[ ١ — طريقة الاتفاق ( METHOD OF AGREEMENT ) القائمة على القانون التالي " لو كان مثلاً ن أو أكثر من أمثلة الظاهرة التي نبحثها لا تشترك إلا في جانب واحد ، كان هذا الجانب الذي تشترك فيه وحده جميع الأمثلة هو السبب أو المسبب للظاهرة المبحوثة " .

ب — طريقة الاختلاف ( METHOD OF DIFFERENCE ) وقانونها " إذا وجدت مثلاً تظهر فيه الظاهرة المراد بحثها ومثلاً آخر لا تظهر فيه تلك الظاهرة ثم وجدت المثلين متفقين في كل شيء إلا جانباً واحداً وهو الجانب الذي يظهر فيه المثل الأول وحده ، كان هذا الجانب الذي يختلف فيه المثالان دون سواء هو نتيجة الظاهرة أو سببها أو جزءاً من سببها " .

ج — طريقة التغير النسبي : ( METHOD OF CONCOMITANT VARIATION ) وقانونها " إذا لاحظنا تغيراً على نحو في ظاهرة ما مصاحباً لتغير ظاهرة أخرى على صورة معلومة كانت تلك الظاهرة سبب هذه أو نتيجة لها أو مرتبطة بها ارتباطاً عالياً على نحو ما " ( ٦٨ / ص ١٩٥ وما بعدها ) .

وقد حدد كلود برنارد ( CLOUDE BERNARD ) ( ١٨٣٣ — ١٨٧٨ ) فكرة المنهج العلمي المناسب لدراسة علوم الطبيعة في كتابه ( مدخل لدراسة الطب التجريبي ) ( ١٨٦٥ ) حيث يرى أن المنهج الجديد يختلف كلياً عن منهج ( المدرسين ) الذي اعتمد على النقل وشهرة السلف . فالمنهج الجديد يحترف بالظواهر الواقعية ويتحرر من كل فكرة مقدسة ويوجب استعمال الملاحظة الموضوعية ويؤكد الفرضيات والمقابلة بينها وبين الواقع وهذه المقابلة هي التي تميز التجربة من الملاحظة البحتة فتظهر الترابط السببي المكونة للظاهرة . ويرى برنارد أن الحقائق العلمية توجد في دراسات جديدة للطبيعة ( أي في المعامل ) فيقول " ينبغي بالضرورة أن نقوم بالتجريب ، مع وجود فكرة متكونة من قبل ، وعقل صاحب التجريب ينبغي أن يكون فعالاً ، أعني أنه عليه أن يستجوب الطبيعة ويوجه إليها الأسئلة في كل اتجاه وفقاً لمختلف الفروض التي ترد عليه " ( ٢٦ / ص ٢٧٧ ) .

( ج ) — محاولات لتطبيق المنهج في العلوم الإنسانية .

لعل أول محاولة لتطبيق المنهج العلمي على المجتمع البشري تعود إلى عبد الرحمن

ابن خلدون ، ( ٧٥٣ — ٨٢٧ هـ = ١٣٣٢ — ١٤٠٦ م ) في كتابه : " ديوان العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر " فهو يقول في مقدمة كتابه " اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الانساني ، الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال ، مثل الوحش والطائر والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ، مراعاتها وما ينتجها البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصناعات وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال " ( ١١ / ص ٣٥ ) .

ان علم العمران هو علم الاجتماع في شكله البكر . وقد اتجه ابن خلدون في بحث الظواهر الاجتماعية " اتجاها يعتمد على الملاحظة والمقارنة وعلى تتبع الظواهر في نشأتها وتطورها ( ٢١ / ص ٩ ) .

ومن الخطوات المنهجية في الدراسة الخلدونية ، التشبيهات الفيزيائية لبيان طبيعة الظواهر الاجتماعية ، فالعصبة تركز في المركز وتضعف كلما ابتعدت رابطة الدم تماما مثل الدوائر المتداخلة على سطح الماء اثر ضربة فيه أو الضوء الذي يتلاشى بالابتعاد عن منبعه فالدولة مثلاً قوية في مركزها ضعيفة على أطرافها . كما درس تأثير العوامل المناخية والجغرافية و الاقتصادية في أحوال البشر وابدانهم وألوانهم وأخلاقهم . ( ١١ / ص ١٦٢ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ) ( بتصرف )

وتشيله المجتمع بالكائن الحي قديم حيث أن للدولة أعماراً كما للأشخاص . وهو يلاحظ هنا وهناك الى الامتبارات النفسية ، فالنفس ترى الكمال في من يقهرها بالاضافة الى تقليد المخاوف للغالب في زيه وبحلته وسائر أحواله وعوائده ( ١١ / ص ١٧٠ ، ١٤٧ ) .

ويعلق ابن خلدون الأمور الاجتماعية بأمور اجتماعية مماثلة لها فيكتب فصلاً " في أن الأوطان الكثيرة القبائل والمصائب تل أن تستحكم فيها الدولة " ( ١١ / ص ١٦٤ ) وهو لا يهمل العكس! إذ يقول " الاوطان الخالية من المصيبات يسهل تهديد الدولة فيها ويكون سلاطنتها وازماً لثقل الهرج والانتفاض " ( ١١ / ص ١٦٥ ) كما أنه يرى أن شأين الأجيال البشرية في أحوالها يعود بشكل جوهري الى اختلاف نحلته من المعاش وطريقة كسبهم ( ١١ / ص ١٦٠ ) ( بتصرف ) وله نظرات في الاقتصاد والسكان واتصال عالم الجماد بعالم النبات واتصال هذا بعالم الحيوان ووجود الانسان في الذروة بعد القردة مما يجعله الأب الحقيقي لكثير من النظريات

أما الجوهرى في المنهج الخلدوني فهو أنه يبحث في تطور المجتمع وأشكاله ( بدو حضري ) ويقيس بينهما باعلا البداوة قبل الحضارة وهو في كل ذلك يحمل " — بعد نقده للطرق

التقليدي في عصره — باستخدام الملاحظة والمنهج المقارن في دراسة المجتمع " ( ٣٥ / ص ٨ )  
وبالتالي يكون قوام منهجه الاستقراء والموضوعية في دراسة الاجتماع البشري وأغن من ابن خلدون  
في المصور السابقة ، فيكو ( GIOVANNI BATISTA VICO ) ( ١٦٦٨ — ١٧٤٤ ) في الاعتقاد أن الظواهر  
الاجتماعية محكومة بقوانين عامة مثل الظواهر الطبيعية ، فوصل الى القول " ان للقدم الاجتماعي  
قوانين خاصة به " ( ٥٦ / ص ١٠٤ ) وهو الذي نصح بتطبيق المنهج الاستقرائي والموازنة في  
دراسة ظواهر المجتمع .

أما مونتسكيو ( MONTESQUIEU ) ( ١٦٤٥ — ١٧٢٥ ) فقد درس في كطبه  
( روح القوانين ) ( ١٧٤٨ ) نشأة النظم والقوانين البشرية مركزا الجهود على ايجاد " العلاقات  
بينها وبين طبيعة المجتمعات من حيث مناخها وأعمال السكان فيها وعقائدهم وتقاليدهم " ( ٢١ / ص ٥ ) .

كذلك دعا أوغست كومت ( AUGUSTE COMTE ) ( ١٧٩٨ — ١٨٥٧ ) الذي كان أول من  
استخدم لدراسة المجتمعات الانسانية مصطلح ( SOCIOLOGIE ) واعتبر الرائد المؤسس للمنهج  
الرضمي في علم الاجتماع الى " استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ومطالبتة باستخدام  
المنهج الطبيعي ، كالملاحظة والتجربة ثم الاستعانة بالمنهج المقارن والطريقة التاريخية الاجتماعية  
في دراسة الظواهر الاجتماعية " ( ٣٥ / ص ٩٥ ) .

واميل دركايم ( EMILE DURKHEIM ) ( ١٨٥٨ — ١٩١٧ ) الذي حدد في كطبه  
( قواعد المنهج في علم الاجتماع ) خصائص الظواهر الاجتماعية وبين قواعد المنهج التي يجب  
مراعاتها في الدراسة الاجتماعية فكان يعتبر أن علم الاجتماع لا يصبح علما الا اذا اهتمت الدراسة  
الواسعة للواقع الاجتماعي واكشفت بدراسة الظواهر الاجتماعية بوصفها ( أشياء ) و " ضرورة الاعتماد  
على الملاحظة والمقارنة من أجل كشف القوانين التي تتحكم بالظواهر الاجتماعية " ( ٢٥ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ ) .

وبالرغم من كثرة جهود العلماء من أجل وضع منهج للمعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع  
خاصة بقيت قضية المنهج احدى المشاكل الاساسية في الاقتراب من هذا العلم وتقدمه .

## الفصل الثاني : الاقتراب من فهم المنهج العلمي .

أولاً — في علوم الطبيعة : الطريقة العلمية .

١ — كيانها العقلي :

تقوم الطريقة العلمية على افتراضات وأسرها هي : وحدة طبيعية حيث تتشابه الاحداث وتكرر وتحفظ بسمايتها في ظروف محدودة وخلال فترة محدودة ، وهي جميعها حتمية الوقوع وبلاضافة الى ذلك كله تصرف الباحث بالادراك والتذكر والتفكير ، كما بين ذلك فان بالسن ( VAN DALEN ) ، ( ٥٢ / ص ٢١ ) فالطريقة العلمية تقوم على : " التفكير الاستقرائي الاستنتاجي ، وتستخدم أساليب الملاحظة العلمية وفرض الفروض والتجربة لحل المشكلة في الوصول الى نتائج معينة " ( ٦١ / ص ٢٥ ، ٢٦ ) وما تشدد في أمره هذه الطريقة أن المنهج الاستقرائي يجب أن يستقر في ملاحظة الظواهر واجراء التجارب ووضع الفرضيات التي توجه الباحث الى الحقائق التي يبحث عنها ننهي به الى محاولة التحقق من صدق الفرضيات أو زيفها بعد ذلك الى القوانين الرابطة بين الظواهر المدروسة ( ٣٥ / ص ٢١ ) .

اما ركائز الاستقراء العلمي فهي خطوات الطريقة العلمية ذاتها أي الملاحظة والتجربة ووضع الفرضيات ثم التحقق منها ( ٢٧ / ص ٥٧ ) ومن هنا كان الاستقراء جوهر المنهج العلمي في الطريقة العملية .

أما العلاقة بين القياس والاستقراء فيمكن ادراجها كما يلي

القياس	الاستقراء
انتقال من المبادئ الى النتائج	انتقال من الظواهر الى قوانينها
نتائج نهائية وضرورية	نتائج تقريبية وقابلة للتعديل وقضاياها احتمالية
لا يعطي معارف جديدة ولا يساهم في كشفها بل يردد حقائق سبق اكتشافها عدا عنصر الابتكار الذي يوجد في الاستدلال الرياضي (	يتكرر المعارف والكشف عنها

وبالرغم من التقابل الموضوع بين القياس والاستقراء ، لا يمكننا اعتبار هذا التقابل وكأنه تم بين نمطين مختلفين من التفكير . فكل منهما يشترط الآخر حيث أن كل استقراء يحتاج الى

الاستقراء في مرحلة الاختبار والتحقق من صدق الفرضيات المنتهى اليها وهذا ما يبدو في الأسس المشتركة بين المعلوم الرياضية والتجريبية الذي يشكل لحمه التفكير الانساني والذي يدعى " الاستدلال الفرضي الاستقراطي " ( ٦٠ / ص ٥٦ )

واذا كان الاستقراء مجموعة الاساليب والطرق العلمية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة الى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها أو صفاتها النوعية ، فإنه لا يتم الانتقال من الملاحظات الى القانون الا بالتعميم . وهذه عملية عقلية تشكل روح المنهج الاستقرائي لابل أنها عنصر العلم الجوهرى . وبالإضافة الى ذلك يحملنا التعميم من خلال ظاهره ما الى التنبؤ بشئ وفي ظواهر أخرى عديدة .

ثم أن الاستقراء يعتبر قوانينا قد لا تكون من نوع واحد . ففي حين تكون اختصارا لمعرفة سبق كسبها أحيانا ، مثل التمداد الاستقرائي الذي أبهده فرنسيس بيكون وميل من نطاق المنهج العلمي كونه استقراء مبدئي كما يقولان لأن نتائجه معرضة للخطأ متى وجدت حاله جزئية مادة لها ثم كونه لا يتوحد في الدارين العلمي الاخطوات شحه . ويرى من جهة أخرى أنه يكشف عن قوانين علمية تنظر بدرجة عالية من التعميم وبقدرة كبيرة على التنبؤ ، فمما يظم قوانين الفيزياء الرياضية وعلوم الطبيعة هي من هذا النوع ماعدا التصنيفية منها .

والاستقراء على نوعين ( INDUCTION ) :

أ - الاستقراء الظاهري : الذي تستعرض فيه جميع الحالات المتجانسة لمعرفة السمة أو السمات المشتركة بينها وهي الصفة التي يعبر عنها بقضية عامة ، كتأكيد علم الفلك على دوران الكواكب في مدارات اهليلجية — ( قطع ناقص ) — حول الشمس أو ما ذكره الكيمياء من أن جميع المعادن تعتبر قابلة للانصهار بارتفاع درجة حرارتها أو ما تعلمه الفيزياء من أن جميع المعادن تعتبر نواقل جيدة للتيار الكهربائي الخ . ويستخدم هذا الاستقراء في العلوم التي تركز على الأجزاء وتحديد الاجناس والأنواع والفصائل والتي تسمى بعلم التصنيف ( كما هي الحال في علم النبات والحيوان ، . . . . ) .

ب - الاستقراء الناقص : الذي يكفي بملاحظة عدد قليل من الحالات ويشتد من خلالها أن ما يصح على هذه الحالة يصح على غيرها شريطة اتصافها بخصائص تلك الحالات نفسها ويتبرع الاستقراء الناقص بدوره الى فرعين :

١ - الاستقراء الفطري : وهو من نوع ضرورة حيوية يستخدم من قبل الانسان في مواجهة المواقف والمشكلات التي تتطلب حولا سريعة تأتي مستقاة عن تقليد الآخرين أو

تجاربهم ويتم ذلك غالباً بطريقة لاشعورية •

٢ — الاستقراء العلمي : الذر هو امتداد الاستقراء الفلزي الا أنه يتطلب نهجاً خاصاً في التفكير ، فطرزمو التوءدة والحذر • ذلك لأن هذا الاستقراء يقوم على أسس واضحة من الملاحظة والتجربة وهو يرمي الى غرض محدود قوامه الكشف من التوائين العلمية التي تتبع التنبؤ بمودة الظواهر ، وبالتالي تطمين هذه التوائين بشكل عملي • ويصف الاستقراء المنهجي " الملاحظات والتجارب ويرتبها على نحو يسمح بوضع أحد الشروط وان هذا الفرض وليد عملية التعميم ، وانه يصبح قانوناً بعد التحقق من صدقه بملاحظات وتجارب جديدة " ( ٦٠ / ص ٧٤ ) •

أما وظيفة الاستقراء فتكمن في محاولة فهم الطبيعة من طريق ربط الظواهر بعضها ببعض بغية اثبات خضوعها لعلاقات متكررة أو قوانين تعطي إمكانية التنبؤ بحودتها ، متى تحققت الشروط التي أنتجتها في ظروف متطابقة •

وبالتالي لم تعد وظيفة العلم قاصرة على التفسير السببي بل انبها اتجهت الى معرفة القوانين الكاشفة من النظم السائدة في الطبيعة وإيجاد الدارن اللازمة للسيطرة على قواها • ومن هنا أصبح هدف العلم زيادة قدرة الانسان على تفسير الأحداث والتنبؤ بها وضبطها • وفي حين يبحث العلم في العلاقات بين الظواهر يكون الاستقراء " ذلك انضرب من الاستدلال الذي يكشف لنا من قانون عام أو يبرهن عليه " ( ٦٩ / ص ٢٩٧ ) ففي الاستقراء اذن عنصر عقلي يمكن من التعميم • ولا يخفى أن هذا العنصر العقلي معدوم في المجال الحسي التجريبي اذ أن التعميم هو " ادراك ( للصور ) أو ( للعلاقات ) أو ( للآثار ) ، التي تطرد عليها الظواهر والأحداث " ، ( ٦٩ / ص ١٧ ) •

ولكن من أين حق لنا التعميم وإصدار الأحكام الشاملة التي تدرج تحتها المتماثلات وتجمع الحالات الجزئية ، ثم هل يسمح لنا التعميم بالاستدلال على الجانب الذي لم تشاهده بما شاهدناه ؟ هنا تكمن مشكلة الاستقراء التي لا بد من التعمق فيها •

لقد اختطف العلماء في تحديد أساس الاستقراء • فقال بعضهم بالاحتمية التي تقدم أساساً للاستقراء في حين ناطقهم آخرون قائلين باللاحتمية التي تؤدى الى القول بالاحتمال في حدوث الظواهر الطبيعية • وظهرت فئة ثالثة جعلت مبدأ النائية شارحاً ومعللاً للاستقراء •

#### ١ — الاحتمية وبقضيتها

ان الاحتمية هي أساس التوقع الضروري المضبوط والصارم لحدوث الظواهر الطبيعية

ففي الفيزياء " يقوم تعريف الحتمية ، على افتكان موقع الظواهر توقعاً دقيقاً لأي انتظار حصولها في مكان معين وفي زمان معين بالضبط " ( ٧٦ / ص ١٠١ ) ويرى آخرون أن الحتمية هي " جملة العلل والمعلومات المترابطة ارتباطاً ضرورياً " ( ٤٣ / ص ٣٠ ) ويقدم محمود قاسم صياغة مبررة لمبدأ الحتمية فيقول : " تجري الطبيعة على سنن ثابتة محدودة تربط بين ظاهرها وبعضها ببعض قوانين ليست مطلقة " ( ٦٠ / ص ٦٣ ) .

ومهما كان من شأن التعريف فإن الطبيعة تخضع لنظام ثابت وعام ، أي أن كل ظاهرة طبيعية تخضع لقانون محدد سواء كانت صيغته سببية أو وظيفية ( تفسر بصي ) أو قضية كلية . فعمداً تتم مجموعة ظروف معينة تقابلها مجموعة من النتائج اللازمة عنها اطرادياً في جميع الظواهر الخاضعة لتلك الظروف وهذا ما نسميه بالثقل أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج وقد سبق إيمانويل كانت ( ١٧٢٤ — ١٨٠٤ ) فصاغ مبدأ السببية هذا على النحو التالي : " كل شيء يحدث في الطبيعة ، إنما يحدث من سبب وان نفس السبب يؤدي دائماً إلى نفس النتيجة " ( ٦٠ / ص ٧٧ ) . فالسببية بكلام آخر : " العلاقة الضرورية بين الظواهر ، من حيث نشوء الواحدة من هذه الظواهر عن الأخرى " ( ٤٣ / ص ٣٠ ) أما عبد الكريم اليافعي فيرى أن : " الفيزياء الحديثة قد أبطلت الحتمية دون أن تحل السببية فتكون السببية أم من الحتمية " ( ٧٦ / ص ١٠١ ) وهو يورد اعتراضين على الحتمية ثم يجيب عليهما :

- ١ — الطبيعة كل متضافر الأجزاء متشابه المتناصر ، . . . فيقتضي توقع ظاهرة من الظواهر عندئذ أن نعرف حالة الكون أجمع معرفة تامة شاملة . وذلك يتعذر .
- ٢ — مشاهداتنا وقياساتنا للظواهر تقريبة ، . . . لذلك يكون التوقع المبني على تلك المعلومات التقريبية تقريبياً . أما الرد على الاعتراض الأول فيتم بالقول أنه يمكننا تحليل الماء إلى الهيدروجين والأكسجين ، ومعرفة النسب الحجمية والكتلية دون معرفة ما يجري في الكواكب ويمكننا أرهاف الملاحظات وضبط الأموات ، فننتهي إلى ضرورة القول بوجود الحتمية . وكان هذا الاتجاه صحيحاً في الفيزياء الاتباعية " ( ٧٦ / ص ١٠١ ، ١٠٢ ، بالتصرف ) .

أما في الفيزياء الحديثة فقد وجد العلماء أنهم لا يستطيعون أن يحددوا معاً دقة قياس ما دون أن تزيد هذه الدقة في مقدار الخطأ المركب في قياس آخر . وقد كشف ( فرنز كارل هدربرغ ) ( WERNER HEISENBERG ) ( ١٩٠١ — ) علائق الارتباب هذه وذكرها كمايلي :

- ١ — كلما دق قياس موقع الجسم غبرت هذه الدقة كمية حركته وبالتالي سرعته .
- ٢ — كلما دق قياس كمية حركته التزم بموقعه .
- ٣ — إذا قسنا موقع الجسم وكمية حركته معاً كان جداء الخطأ المركب في التعيين الموقع

والخطأ المركب في تعيين كمية الحركة مأخوذ من على محور السينات يحقق العلاقة التالية :

$$\Delta \times \Delta \text{ كحك من } \leq \text{ هـ } \text{ ويوجد على محور السينات والصادات :}$$

$$\Delta \text{ ع } \times \Delta \text{ كحك ع } \leq \text{ هـ }$$

$$\Delta \text{ من } \times \Delta \text{ كحك من } \leq \text{ هـ } " ( ٧٦ / ص ١٠٣ )$$

ثم أن ما يصدق عن المجموع قد لا يكون صادقاً بالنسبة الى كل جزء من أجزائه  
فالحتمية اليوم هي مثل بين منكر لها كلياً وذلك بالمعنى القديم ومعدل لأسسها .

ويشتهر آرثر ادينغتون ( ARTHUR EDDINGTON ) وديراك ( DIRAC )

مثالين للاتجاه الأول فيقول ادينغتون : " أن فرض الحتمية لا يمتد على أى دليل .....  
وقد انتهينا الى معرفة طبيعة أكثر دقة مما مضى فانا نرى أن هناك مجال في الظواهر يسيطر  
عليه مبدأ آخر وهو مبدأ الاحتمية الذي يصدق على التفاصيل والعناصر التي تتكون منها  
المركبات والاجسام " ( ٦٠ / ص ٨٨ ) ويقول ديراك : " ان الطبيعة تجد نفسها في لحظات  
معينة ، لدى مفترق ، أى أمام عدة اتجاهات ممكنة ، ومن ثم يجب عليها أن تختار أحد هذه  
الاتجاهات التي تعرض نفسها عليها ، وهذا الاختيار حراذ لا يمكن التنبؤ بها سيحدث  
اللمح الا اذا كان ذلك على هيئة ما يسمى بحساب الاحتمالات . ويدهي أن هذه النظرية  
مضادة تماماً لوجهة نظر كل من لابلان وكلود برنارد " ( ٦٠ / ص ٨٨ ) .

ويقال بارودي ( PARODI ) ولاجيغان ( LANGVIN ) الاتجاه الثاني

اذ يرى كلاهما أن كل ظاهرة ، مهما كبرت أو صغرت هي رهينة شروط محددة وبعد لاجيغان  
أن : " النظريات الحديثة في علم الطبيعة — ويقصد بها نظريات الذرة — لا تهدم مبدأ  
الحتمية واما تهدم فكرة القوانين الحاصرة الا كيدة أى أنها تهدم المذهب الميكانيكي التقليدي  
فالقوانين الميكانيكية لا تصدق الا على المركبات . أما اللا متعاضيات في الصفر فلها قوانينها  
الخاصة ، وهي القوانين الاحصائية " ( ٦٠ / ص ٨٩ ) أمام كل ما تقدم يحترس سؤال لا بد  
من طرحه هنا : " أئمة لاحتمية ظاهرة ورأى ما حتمية باطنية أم هي لاحتمية صميعة صرف ؟ "  
( ٧٦ / ص ١١٦ )

٢ — الصدفة ( CHANCE = PROBABILITY )

ان الصدفة مقياس الجهل ولا يقصد بها انكار القوانين جملة بل الاعتراف بقوانين  
تقرينية يمكن الاستفادة منها في التكهن بمعرفة وقوع الظواهر . وهنا تكون الصدفة " بمعناها  
النسبي مرادفة للاحتمال الذي يمكن قياسه " ( ٦٠ / ص ٩٣ ) .

أما علوم الطبيعة فهي تفترض دوماً وجود الإنسان معطى مسبقاً ، على حد تعبير

بور ( BOHR ) ( ١٨٨٥ — ) لأنه " لا بد لنا من ادراك أننا نسا مشاهدين في مسرح الحياة بل فاعلون " ( ٧٣ / ص ١٦ ) • فيكون ادراك احتمال وقوع ظاهرة ما بأرجحية معينة من صميم العمل العلمي حتى ولو لم تبلغ درجة اليقين المطلق لذا يكون " الضرورة دون اليقين المطلق أفضل من عدمه جملة " ( ٦٠ / ص ٦٩ ) •

وفي نظر زكي نجيب محمود أن المصادقات هي أول ما تناولته نظرية الاحتمالات بالبحث • فالمعلاقة بين شيئين ( أ ) و ( ب ) من حيث ضرورة الاتصال أو المصادقة هي إحدى الحالات الثلاث :

١ — فاما أن ( أ ) تقتضي ( ب ) بالضرورة

٢ — واما أن ( أ ) تستبعد ( ب ) بالضرورة

٣ — واما ان وجود ( أ ) لا يعني شيئا بالنسبة لوجود ( ب ) فقد توجد ( ب ) وقد لا توجد على حد سواء في مثل هذه الحالة يكون وجود ( أ ) مع ( ب ) مصادفة • ( ٦٩ / ص ٣٣٨ و ٣٣٩ بتصرف ) •

والمصادفة والضرورة متضامتان أي لا تشترط أحدهما الأخرى • ولا تتنافى المصادفة مع الحتمية إلا إذا كانت كل الحقائق للوجود وحوادثه مستقلة أحدهما عن الأخرى • وبالتالي فإن القوانين التقريبية لا تتناقض مع مبدأ الحتمية •

وتعظم المصادفة بالمعنى العلمي بدرجة عالية من الاهتمام في عالم الصفائر ، الميكروفيزياء فالقوانين الطبيعية الرياضية الكمية في ذلك العالم هي صيغة " مالدينا من معرفة منه " لأن " القوانين الطبيعية التي نعتبرها رياضيا في نظرية الكم ، لم تعد تعني الجزئيات المنعزلة بعد ذاتها بل تعني مالدينا من معرفة منها " ( ٧٣ / ص ١٦ )

### ٣ — الخاتمة

أما المدرسة الثالثة فتعتمد الخاتمة يمثلها جول لاشيليه ( JULESLACHELIER ) بقوله " ان كل ما يحوى عليه العالم لا يوجد إلا لتحقيق غاية معينة وهذه الغاية هي السبب الحقيقي في وجوده " ( ٦٠ / ص ٩٤ ، ٩٥ ) • إلا أن لاشيليه قد جمع في بادئ الأمر بين الحتمية والخاتمة واعتبرهما أساسا لا سقراء ثم أسقط بعد ذلك الحتمية وقال بالمبدأ الخائي الذي هو السبب الحقيقي في وجود الأشياء طركا للاسباب الفعالة أن تكون وسائل لتحقيق أهداف الطبيعة •

في حين أرجع أوغست كوت مبدأ الخاتمة الى مبدأ الحتمية من أجل إيضاح فكرة العلاقات السببية المتبادلة • ( ٦٠ / ص ٩٧ ) •

ينتج من كل ما تقدم أد لولا الحتمية التي تعبر عن انتظام ظواهر الكون وهواترهما لما أمكن قيام العلم ، وبشهد تاريخ العلوم الطبيعية والانسانية بذلك اذ ان القوام العقلي للمنهج العلمي هو التفكير الاستقرائي والاستنتاجي . وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول فهم الاستقراء والبحث فيه يبقى الاستقراء العلمي ، ركيزة الطريقة العلمية في البحث لأنه هو الذي يثبت شرعيتها في دراسة الطبيعة .

## ب — خطوات الطريقة العلمية :

### ١ — الملاحظة

تشكل الملاحظة الخطوة الأولى في الاستقراء العلمي ، وهي جزء من نشاط الباحث للتوصل الى صياغة فرضيات حول موضوع بحثه . وقد أجمع العلماء على أن " الملاحظة سابقة للافتراض ، مرافقه له ، لاحقة به في ان معاً " ( ٥٢ / ص ٨٤ ) .

فالروية الدقيقة لظاهرة ما مع الاسترشاد بأساليب الدراسة التحليلية تتوافق مع طبيعة هذه الظاهرة تعطي المعنى العام للملاحظة . وحينما يحدد الباحث واقعا في قسم خاص من أقسام المعرفة يصل عندئذ الى المعنى الخاص للملاحظة . وبالتالي ليست الملاحظة جزءا أساسيا من المنهج الاستقرائي الا في حالة استخدامها من قبل العقل والحواس ، أي ضمن كل متناسق .

وقد يصل العقل عن طريق الملاحظة الى درجة الابتكار والاختراع ، خاصة في وضع الفرضيات ، والسمي الدائب للتحقق العلمي منها . وهي قد توصل الى الكشف عن حقائق جديدة تتصف بما يلي :

١ — أنها لا تكون مقصودة لذاتها ( UNANTICIPATED )

٢ — وبأنها تدور للدهشة ( ANOMALOUS ) لأن الحقائق الجديدة قد تغلب بعض الحقائق التي هو واضح عليها العرف العلمي السائد .

٣ — وبأنها تصبح ذات أهمية استراتيجية ( STRATEGIC ) من الناحية العلمية بمعنى أن الحقيقة الجديدة بعد دراستها ومحاولة التثبت من صحتها تصل بالباحث الى رفض نظرية قائمة أو تقرير نظرية جديدة " ( ٣٥ / ص ٣٢ ، ٣٣ ) .

ان الملاحظة العلمية تسير وفق نهج نمائي ، اذ يقوم بها العلماء لفرض علمي يستهدف الكشف عن طبيعة الحدث الطبيعي أو الاجتماعي وعناصره والعلاقات التي تربط بينها والوظيفة التي تؤديها ، وذلك بصبر وأناة ثم بـ " إعطاء مقصود ومنظم للظواهر أو الحوادث بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها " ( ٥٢ / ص ٨٥ ) ومن أجل ذلك يتسلح الباحث

بأجهزة مختلفة تناسب طبيعة الموضوع ، دون أن يقتصر في دراسته على الحواس ، فإن اكتشاف  
أداة جديدة مثلا تجعل الملاحظة أشد سبرا وأبعد غورا في التعرف على بنية الظاهرة ، وهذا  
ما يساهم في تقدم العلم " أن الكشف عن أداة جديدة للملاحظة والتجربة ، في العلوم التجريبية  
الناشئة أكثر فائدة من عدة أبحاث مذهبية أو فلسفية " ( ٦٠ / ص ١١٠ ) .

ويمكن التمثيل للملاحظات العلمية بالملاحظات الفلكية والفيزيائية والكيميائية والاقتصادية  
والاجتماعية ، اذا ما توفرت لهذه الملاحظات الأسس العلمية . أما الرأى الملاحظ فلا يظهر  
على حقيقته الا لمن كان مستعدا لمشاهدته وتحدد شروط الملاحظة كما يلي :

" أولا — أن تكون منظمة ومضبوطة ، ثانيا — أن تكون موضوعية وبمعدة من التحيز .  
ثالثا — أن تكون دقيقة كما وكيفا . رابعا — يجب أن يكون الملاحظ مؤهلا للملاحظة ،  
مستعدا لها وقادرا عليها ، سليم الحواس ، غير قلق ولا متوتر ، مرتاح النفس ، قادر على  
الانبطاء الذي لا يجب أن ينهه اليه . خامسا — يجب تسجيل الأمور الملحوظة بأسرع  
ما يمكن ، في الحال أو عقب الأمور الملحوظة . سادسا — أن يكون الملاحظ مهيبا ، مدرب  
عليها ، ويملك معارف ضبوطها . سابعا — يجب التخطيط للملاحظة . ثامنا — الوضع  
المادى والمعنوى يؤهل الباحث لذلك . تاسعا — الاستعانة بكل وسيلة وأداة " ( ٥٢ / ص ٨٦ ، ٨٧ ) .

من هنا أمكن القول : أن أى خلل في تلك الشروط يشكل معوقات للملاحظة العلمية .

## ٢ — الفرضية : ( Hypothesis )

الفرضية هي المرحلة الطبيعية في التفكير الاستقرائي وهي السبيل لسد النقص في الملاحظة والتجربة حين يدخل الخيال ليسهل بعد صدقه عملية التصميم • والخيال العلمي ناشئ ولو لم يكن كليا ودوما عن الملاحظة والتجربة وهو يستخدم في العلوم التجريبية والرياضية ولعمل فرضيات الخيال العلمي أثناء البحث تكون طريقا الى الابتكار فترب الظواهر على ضوءها ويتم التحقق من ترابطها والوقوف الى قابليتها الذي ينتهي اليه البحث كفرضية صادقة بعد اختبارها •

وقد اخطف معنى الفرضية على مر العصور الا أنه لم يكتسب الصفة العلمية الا مع ديكارت الذي يقول " انني أريد في أن ينظر الى ما سأكتبه على أنه فرض " ( ٦٠ / ص ١٤٤ )

وقد حذر فرنسيس بيكون من جموح الخيال وأوصى بكنج جماعه وبعدم الغلو في وضع الفرضيات على طريقة ( المدرسين ) • ومع أن الفرضيات حق تخبينا ما لم تختبر ، فإن بويل يحدد وظيفتها في الكشف عن القوانين الطبيعية ويشترط ليعتبر بساطتها وشمولية تفسيرها لأكبر عدد من الظواهر ويكون صدقها محتملا بنسبة كبيرة •

ولما نظر بوانكاريه وبرنارد ألبي التجربة بأنها : " ليست الا فرصة لتحقيق فكرة توجد في عقلنا من قبل " ( ٢٦ / ص ٢٩٤ ) • اعتبرت ذات أهمية كبرى بمعنى أنها فكرة موجهة في البحث العلمي •

وتدلى الفرضية على فكرة أو قضية يعتمدها الباحث في بداية عمله وبها تسمى فلي الرياضيات الأوليات والمسلمات والأوضاع والتعريفات التي يستعين بها العالم في برهانه على قضية ما • وفي علوم التجربة تكون الفرضية تفسيرا مؤقتا لظواهر الطبيعة يصح بعد التحقق التجريبي منه تفسيرا نهائيا •

والفرضية خطوة تسبق اكتشاف القانون العلمي إذ توضع في البداية ، فإذا أبدتها التجارب تحولت الى قانون • وقد رأينا أن الفرض قد يكون عقليا أو تجريبيا ، أي أنه تقرير أو اقتراح يخضع للاختبار ليصبح قابلا للعلمية • ونادرا ما يكون ثابتا في العلوم الاجتماعية •

ويقوم الفرض على الربط بين : ظاهرتين أو متغيرين ، فيكون احتماليا قابلا لاشقائ

فضائها أخرى عنه • من هنا كانت صلته بالنظرية وثيقة • وتقوم الفرضيات في العلوم التجريبية بوظيفتها الأولى بكشف العلاقات أو القوانين الصارمة الخاصة التي تحكم مجموعة معينة من الظواهر

وبوظيفتها الظلية تربط بين هذه القوانين الخاصة المكتشفة سابقا .

أما في مجال العلوم الاجتماعية فتختلف الفرضيات وفق المصطلحات فنجد ( قاموس التحليل الاجتماعي ) يحدد الفرضية بقوله : " عرض لعلاقة متوقعة بين متغيرات ، ويمكن التحقق من صحة المرض بواسطة الاختبار التجريبي ، وقد تستمد الفرضية من المراقبة أو تستنتج من نظرية أهم منها وأشمل ويكون الباحث معتمدا على حدسه وتخمينه ومستعدا لأن يستخدمه كأداة مؤقتة تحت التجربة . وتعتبر الفرضية عادة عرضا جازما أما يثبت أو ينفي " ( ٤ / ص ٩٥ )

إذاً الفرضيات هي أفكار قابلة للتحقق التجريبي تعتمد على خبرة العالم نتيجة تفكيره المستمر وبحته المتواصل في الظاهرة التي يقوم بدراستها . أما من حيث كونها فكرة موجهة فهي ترشد الباحث الى نوع الحقائق التي يجمعها فلا يصغر جهوده دون هدف واضح ، و تساعد على اكتشاف الناموسية بين الظواهر وقد لخص برنارد ذلك بقوله : " ان المنهج التجريبي لا يتحقق الا اذا اجتمعت فيه أمور ثلاثة هي الحدس والتجربة والاستدلال " ( ٣٥ / ص ٣٧ ) ويرى مصطفى الخشاب أنه " اذا انتهى الباحث من دور الملاحظة ، سواء كانت ملاحظة بحثه أو مصاحبة للتجارب ، وتوفرت لديه الأمثلة والبيانات الكافية دخل في دور ( الفرض ) لأن العقل بعد الملاحظة للظواهر وما ينبثق عنها من علاقات يحاول بدليته وضع تفسير لها . ومن هنا يرى الباحث نفسه مضطرا الى وضع افتراضات يحل بها ما يلاحظه فاذا نجح في تفسيره أخذ به واطمأن اليه وأصبح الفرض ، قاعدة أو قانونا أو نظرية ، وان لم ينجح افترض تفسيرا آخر حتى يصل الى التفسير الصحيح الذي يبرر به الحقائق المشاهدة " ( ٣٧ / ص ٦٤ ، ٦٤ ) .

ثم أن الفرضية تساهم في وضع التصميم التجريبي في الدراسة الامبيريقية فكل تجريب — التجربة العلمية — هو التحقق من صحة فرضية ما اختارها . وقد تستمد من مصادر الماضي أو الميدان أو المشكلات العلمية . وقد حددت بلغة الدراسة الامبيريقية بالقول : " انها صياغة للعلاقة بين متحول حر ومتحول تابع و تصاغ الفرضيات من أجل التجريب ، وتكون محدودة لكي تكون قابلة للاختبار " ( ٥٢ / ص ١٧٨ ، ١٨٢ ) .

أما القواعد التي تحكم تكوين الفرض وتحقيقه فهي :

- ١ — ينبغي أن يشتمل الفرض أو على الأقل أن يكون متوائما مع جميع الحقائق المتعلقة به .
- ٢ — يفضل الفرض الذي يفسر عددا أكبر من الوقائع ويمكن تكوين ما يسمى بالفروض المتسلسلة لتفسير وقائع مفردة من سلسلة الوقائع .
- ٣ — ينبغي تكوين أقل عدد ممكن من الفروض لتفسير سلسلة مترابطة من الوقائع وينبغي أن يكون ترابطها وثيقا ما يمكن .

٤ — ينبغي أن يوضع في الاعتبار عند تكوين الفرض في جوهره ليس أكثر من احتمال ٠٠٠ انفاز  
أن الفرض ( شكل تطور العلم الطبيعي طالما هذا العلم يفكر ) جدل الطبيعة " ( ٨ /  
ص ٣٣٠ ) •

وبكلام آخر يمكن تحديد الشروط للفرضيات العلمية باعتبارها على الحقيقة المشاهدة  
وخلوها من التعاقض وعدم معارضتها للحقائق المقررة من قبل العلم • كما وعلى صيغة الفرضيات  
أن تكون على هيئة قضايا يمكن التحقق منها تجريبيا فالعامل والكشوف أمران متلازمان على حد  
تعبير باستور ولا ينعدم الاقتصاد في تكوين الفرضيات لتحديد مجال اختبارها •

أنواع الفرضيات هي : " ١ — الفروض الصلوية : وهي : تلك الآراء التي ينسطر  
كل امرئ منا إلى الاستعانة بها لتفسير ما يشاهده من الظواهر أو ما يعترضه من الحوادث  
حتى يستطيع التكيف بالبيئة التي يعيش فيها أو لمجرد المعرفة •

٢ — الفروض الفلسفية : كل محاولة لتفسير الظواهر ببعض الآراء العامة التي تتطوى على العمق  
في التفكير أو بعضها •

٣ — الفروض العلمية : وهذه قصيرة العمر نسبيا إذ لابد من البرهنة على صدقها بحسب  
الواقع فإذا تبين خطأها عدلت وترك جانبها وإذا كانت صادقة أصبحت قوانين علمية " .  
( ٦٠ / ص ١٧٢ حتى ١٧٨ ) •

لقد سبق فرأينا كيف حدد فرنسيس بيكون القواعد التي تحول دون جرأة الباحث في  
التعميم فتقل من أهمية الفروض وقد قال نيوتن : " لم أتخيل فروضا لأن كل ما لا يستنبط من  
الظواهر يسمى فرضا وليس للفروض مكانه في الفلسفة التجريبية " ( ٦٠ / ص ١٤٩ ) إلا أن  
نيوتن نفسه قد وضع فرض الأثير لتفسير الجاذبية الأرضية • وذهب برنارد إلى أن الفكرة التجريبية  
ليست تمسقية لارتكازها إلى الواقع •

ويؤيد دالمبير ( D' ALEMBERT ) ( ١٧١٧ — ١٧٨٣ ) نيوتن في طرد  
التكهنات الفرضية بحيث تصبح التجارب والرياضيات العنبر الذي يستقي منه العلم •

وحذر جان جاك روسو ( J . J . Rousseau ) ( ١٧١٢ — ١٧٧٨ ) من الفرضية  
وقال : " انني أعلم أن الحقيقة التي توجد في الأشياء لا في عقلي انذ يصدر أحكامه عليها  
ونلما قل مقدار ما أخلعه من نفسي على هذه الأحكام زدت يقينا بأنني سأكون أشد قربا من  
الظواهر " ( ٦٠ / ص ١٥١ ) •

ويقر كونت ضرورة الفرضية في المنهج الاستقرائي لكنه يضع لها قيودا بحيث يحصر  
وظيفتها في الكشف من قوانين الظواهر لا من أسبابها وطريقة تركيبها •

وفي حين حذر ميل من الفرضيات لاعقاده ان مهمة المنهج العلمي تتحصر في  
تقرير القوانين اليقينية ، نصح تلميذه ستewart ( Dugalds Stewart ) ( ١٧٥٣ —  
١٨٢٨ ) • باستخدامها •

وفي القرن التاسع عشر ازداد أنصار الفيوض قوة بظهور كل من وليم هرشل [Herschel  
( ١٧٣٨ — ١٨٢٢ ) وارمان تروسو ( Trousseau ) ( ١٨٠١ — ١٨٦٧ ) الذي  
يناقض روسو بقوله : " كلما خلع المرء من نفسه أكبر نصيب على أحكامه التي يصدرها على الأشياء  
زاد يقينا ، انه أشد ما يكون قرينا من الحقيقة فليس مهمة الظواهر تلي علينا اراءنا بل يجب أن  
نقوم بإثبات صدق هذه الأراء ولكن بشرط أن نحسب لهذه الظواهر حسابها " ( ٦٠ / ص ١٦٠ )

ومهما اختلفت الآراء حول ضرورة الفرضيات تبقى مسوغات استخدامها في العمل العلمي  
لبنة لكونها : " أ — وسائل عمل في النظرية ( أي يمكن اشتقاقها من النظرية ) •  
ب — يمكن اختبارها والتأكد من صحتها أو نفيها وذلك بخلاف الحقائق المعزولة • ان ما  
يختبر هو الصلات ، وفي جوهرها معينة على التنبؤ •  
ج — وسائل قوية في تقدم المعرفة وذلك لأنها تمكن الانسان من الخروج خارج ذاته • " ( ٦٠ / ص ١٧١ ) •

### ٣ - التجربة

أما التجربة بالمعنى العام فهي مشاهدة الظواهر بعد أحداث تغير فيها كبيرا كان أم ضئيلا ، وذلك عن طريق امتناع حالات مقصودة ، وهي ما يكسب الباحث باستمرار تصحيحا لرأيه من خلال عمله العلمي بحيث يقترب من الحقيقة ، فلا تتناقض معرفته مع الحقائق العلمية المتوفرة . والتجربة هي ملاحظة مصطنعة أو مشاركة من قبل الباحث تتيح له التفكير والمقارنة ومحاولة تحقيق الشروط التي تخدم هدفه أى اكتشاف القانون الذى يحكم الظاهرة المدروسة . وهذا ما تبغيه العلوم الطبيعية والانسانية على حد سواء ، و " التجريب ، وهو جوهر البحث العلمي ، وقلبه ، يعتبر ملاحظة ، مخططة ومسيطر عليها " ( ٥٢ / ٨٥ ) في حين أن الاستقراء ، كما سبق فرأينا ، يهدف الى العلم بالحقائق الجزئية من أجل الوصول الى القضايا الكلية ، وذلك اما بملاحظتها كما هي موجودة في الواقع الطبيعي أو في المجتمع فتكون موضوعا للملاحظة البحثية أو بالنظر الى تلك الحقائق في ظروف يمنعها الباحث ويعمل فيها حسب أهدافه ، وهنا تكون الحقائق أو الظواهر موضوعا للتجربة " ففي الملاحظة البحثية نجد أمثلتنا في الطبيعة على ما هي عليه كما يقول ( ميل ) وفي التجربة نعمل أمثلتنا بأيدينا ، بأن ندبر الظروف ، ونرتب المناسبات ونضبطها لسلطات البحث وأجهزته " ( ٦٠ / ٣٧ ) .

وتحتوى التجربة من الناحية المنهجية العملية أو الاجرائية على عدة

لحظات منها :

- ١ - ضبط أو تثبيت ، موضوع البحث الذى يراد التجريب عليه .
- ٢ - اختيار وسائل التجربة .
- ٣ - التأثير على الموضوع وتغيير الشروط .
- ٤ - تسجيل المعطيات في دفتر الملاحظات .
- ٥ - معالجة المعطيات الأساسية ، الملاحظة .
- ٦ - نقل النتائج الى موضوعات من نفس الصف أو الفئة التي لم تنجر عليها التجارب " ( ٢٤ / ٧٧ )

فالباحث في التجربة يعزل ان عمليا في أوضاع موضوع بحثه ويتعامل مع عوامل التجربة باعتبارها أشكال العمل الطمي . ويتم هذا التدخل بطرق مختلفة منها : " ١ - عزل الموضوع عن فط المؤثرات الجانبية ودراسته في صورته الخالصة

- ٢ - تكرار سير العمل في ظل شروط محددة مضبوطة ، وقابلة للمراقبة .
- ٣ - أحداث تغيير مقصود وفق خطة معينة وتبديل وتركيب الشروط المختلفة بغية

الوصول الى النتيجة المطلوبة " ( ٢٤ / ص ٧٦ ) •

كذلك يترباط نشاط وعمل الباحث العلمي في التجربة مع تفكيره الاستقرائي لذا كانت التجربة تشمل المهرب وموضوع تجربته • وقد تفضل التجربة الملاحظة لأنها تقوم بتحليل الظاهرة الى عناصرها ويتم فيها ايجاد ظواهر لم تكن قائمة باللفظ والتجربة هي أكثر دقة وموضوعية من الملاحظة ، الا أن هذه قد تتصف بالموضوعية اذا قام عدد كبير من الباحثين بدراسة ظاهرة واحدة فوصلوا الى نتيجة واحدة • وبالرغم من ذلك لاترقي الملاحظة الى درجة دقة التجربة وموضوعيتها •

وتد تترافق الملاحظة والتجربة معا في البحث العلمي ، بحيث يصعب الفصل بينهما في الفعل ولايفصل بينهما الا نظريا •

وقد قية البعض التجربة بما يلي :

" أولا - يجب أن تكون الملاحظة والتجربة ( موضوعيتين ) •

ثانيا - يجب أن تكون كل من الملاحظة والتجربة ظواهر من الهوى ولايتأثر الباحث بعاطفة •

ثالثا - يجب أن تتحقق لدى الباحث ، ملاحظا كان أو مجردا بعض الصفات العقلية الخاصة • ( الحذر ، روح النقد ، الفطنة ، الخيال العلمي ) • " ( ٦٠ / ص ١٣٠ حتى ١٣٤ ) •

أما أنواع التجربة فتصنف كما يلي :

أولا - التجربة العادية :

وهي التي تعمل الانسان في ظروف الظواهر فيطلع عليها أو يكتشفها وانها دون أن تكون غايته التأكد من شرعية فكرة علمية • وانما يقوم بها ليجد إحدى الفرضيات خاصة اذا كان المبال بكرا أو كانت المطبوعات المتوفرة لديه غير كافية أو أنها لاتفي بالفرض • مثل ذلك ما قام به برنارد عندما بحث في تأثير مادة ( الكورار ) السامة على الضفادع ثم على حيوانات ثديية وعلى الطيور ، فانتهى الى القضية العامة القائلة : " يحث الكورار الموت لأنه يتلف جميع أعصاب الحركة دون أن يمس أعصاب الحس " ( ٦٠ / ص ١١٩ ) •

ثانيا - التجربة المقصودة ( العلمية ) :

اذا ما كانت التجربة العادية ضربة مسبر في عالم مجهول فان التجربة العلمية ضربة مسبر في عالم يجب أن يعرف • هنا يتحقق العالم بالتجربة مسن

صدق فرضياته وتكهناته التي استوحاها من ملاحظة أو تجربة عابية • وهنا يكون الباحث نفسه ملاحظا ومجربا في وقت واحد ، أى يكشف عن القانون العلمي الذي يحكم الظاهرة المدروسة • وتتعدد الأمثلة في هذا المجال حول التجارب التي تقام بكثرة في الفيزياء والكيمياء وعلم الحياة • ومن بين أكثر التجارب العلمية قدما تجربة أرشميدس بلغة الفيزياء : " يتلقى الجسم المغمور في سائل متوازن قوة دافعة شاقولية من الأسفل إلى الأعلى تعادل وزن السائل الذي يزيحه الجسم وهذه القوة تسمى دافعة أرشميدس وتحسب قيمتها من القانون الذي تتخذ صورته الرياضية الشكل التالي :  $\chi = \theta$  -  $\theta$  -  $\theta$

أو  $\chi = \theta$  ( حجم السائل المزاح )  $\times$  ( الوزن الحجمي للسائل ) ومن المعروف أن الوزن الحجمي للسائل يعطى بالعلاقة التالية :

$$\theta = \frac{\text{كثافة الجسم} \cdot \text{حجم الجسم}}{\text{حجم السائل}} \quad \theta = \frac{\text{كثافة الجسم} \cdot \text{حجم الجسم}}{\text{حجم السائل}}$$

وذلك باعتبار (  $\theta$  ) وزن الجسم في الهواء ، (  $\theta$  ) وزن الجسم في الماء (  $\chi$  ) دافعة أرشميدس ، (  $\theta$  ) الوزن الحجمي للسائل •

كذلك قام برنارد بعدد من التجارب العلمية ليرى ما السبب في التسمم بأكسيد الكربون ( ) فكانت تجربته في البند عابية ثم أصبحت علمية وهو يقول : " وبوضع فروض متتابعة عن الظواهر ، تبعا لتقدمي في الملاحظة انتهيت إلى الهرمونة على أن أكسيد الكربون يحل محل الأكسجين في كريات الدم فيتلغها وذلك باتحانه بمائتها " ( ٦٠ / ١٢٥ ) •

### ثالثا - التجربة الطبيعية :

هنا لا شأن للمجرب بحدوث التجربة أو تحديد عواملها • ويقدم علم الأرض ( الجيولوجيا ) على ذلك أمثلة في مجال علوم الطبيعة • أما في المجتمع فتوجد على أنواع هذه التجربة ، معطيات تتمثل اضطرابات وانحرافات والاتجاهات غير السوية فيه • ولكن حتى في هذه الحالة تحاول بعض علوم الطبيعة مثل علم الفلك والجيولوجيا ألا تبقى علوم ملاحظة بل تسعى لتكون علوم تجربة وذلك عن طريق تطوير مخابر الفضاء والمذجة العلمية للأحداث الماضية •

ومهما يكن من أمر فإن الملاحظة والتجربة متشابكتان علميا ومطلقيا لكون للتجربة سلاسل العالم للطبيعة والملاحظة جوابها هذا الآن : " المجرب يواجه أسئلة إلى الطبيعة ، ولكن بمجرد أن تتكلم يجب عليه أن يلزم الصمت وأن ...

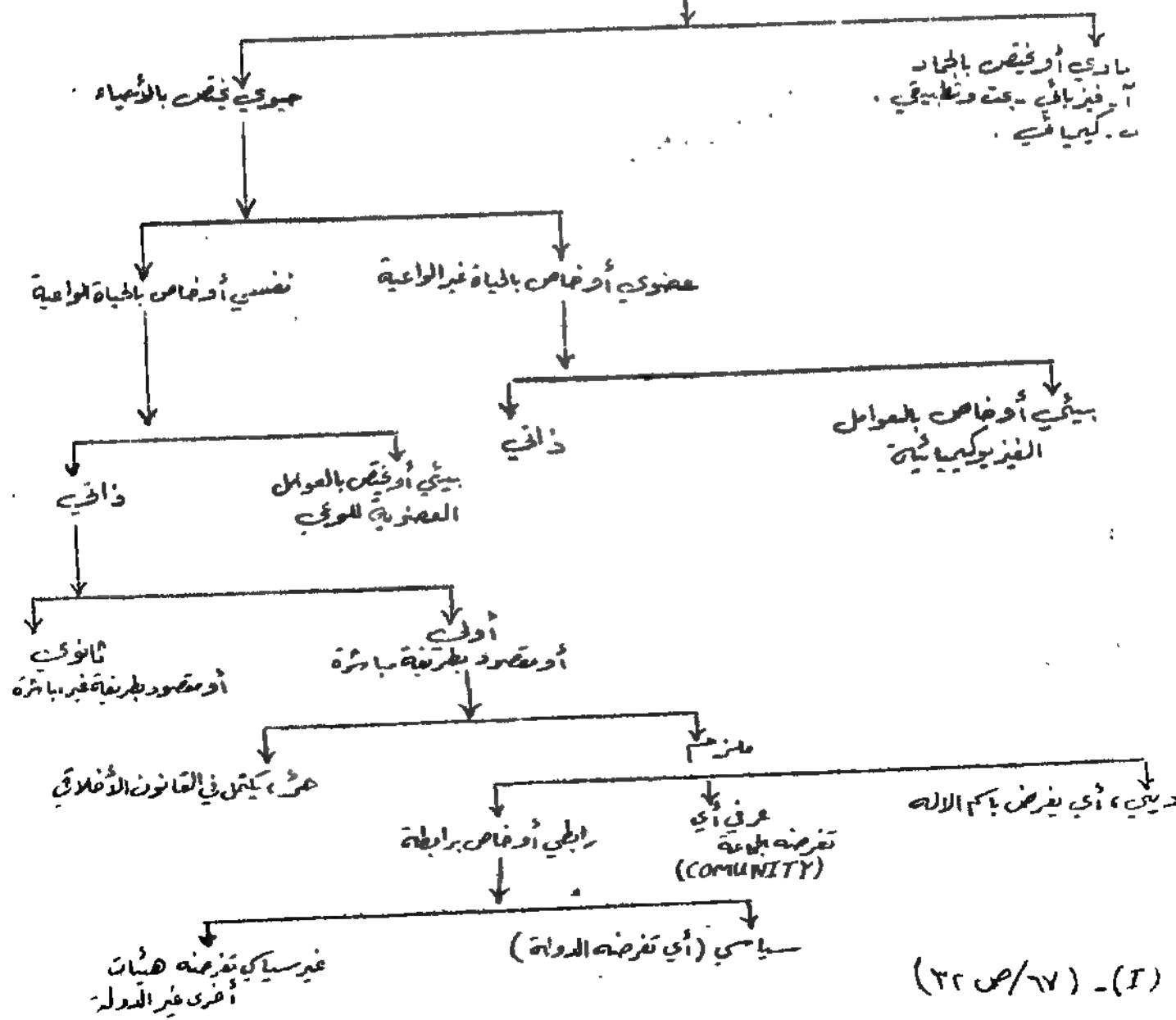
يلاحظ ماتجيب عنه " ( ٦٠ / ١١٣ ) .

## ٤ - الوصول الى تعميمات نظرية

ان التعميمات أو الفرضيات المحققة تجريبيا تنقل الى مرحلة القانون وكلما تقدم العلم في مجاله اضمحل عدد القوانين الأساسية المستقلة فيه ، واتسع نطاق العلاقات القائمة بينها ، وذلك عن طريق ربطها بقانون واحد ، كما يجرى اليوم في علم الفيزياء ، وهو أقرب العلوم الى هذا النوع من الكمال ، ولكي يتم الربط بين الحقائق الفردية المتفرقة يلجأ العالم الى المنهج الاستقراء الناقص أي الذي يصنع القوانين التي تنطبق على الحالات المماثلة والتي لم يطالها بحث ذلك العالم فيعمل بينها ليقوم ببناء نظريا متكاملا أساسه التعميم .

ويصح هنا عرض تقسيمي لفهم معاني القوانين على الشكل التالي :

### القانون (I)



وإذا كانت القوانين العلمية عبارة مضبوطة نوعاً ما لقوانين العالم الموضوعي فان خصائصها العامة التي تطبق على دراسة المجتمع هي :

"أولاً - ان القانون يعكس الروابط الأساسية بين الظواهر في الحياة .

ثانياً - ان القانون يعبر عن رابطة عامة وليست خاصة .

ثالثاً - ان القانون يعبر عن رابطة ضرورية كامنه في طبيعة الظواهر نفسها

ومن أجل اكتشاف قانون ما ينبغي انتزاع العلاقات العرضية ....

وتلك العلاقة تحكم تطور الظاهرة .

رابعاً - ان القانون يعبر عن رابطة ثابتة بين الظواهر " ( ٥٦ / ص ٥١ ، ٥٢ )

وفي كل هذا لا ننسى أن التاريخية هي صفة ملازمة للقوانين وبالتالي فهي

ليست ثابتة بل متغيرة على الدوام وفق سنن التطور الطبيعي والاجتماعي كما  
ولا ينتهي الأمر بوضع القوانين العلمية بل ان اكتشافها يدعو لوضع النظريات التي  
تعمل على تفسير العلاقات بينها وبين الحقائق القائمة بحيث تكون النظرية العلمية  
أكثر شمولية في شرح أكبر عدد من الحقائق وأكثر بياناً لصحة القوانين .

من هنا كان مجال تكوين النظريات أعلى مراتب النشاط العقلي فسي  
المبشرين العلمية . ولا يقلل من شأنه كونه يعتمد على العقل والتفكير ، ذاك  
ان الحقيقة والنظرية متكاملتان ، والنظرية العلمية لا تقوم الا على أساس من  
الحقائق الموضوعية القابلة للتجريب والتي تؤيد بحقائق جديدة يتوصل اليها  
العلماء يوماً بعد يوم والحقيقة العلمية لا تكون كذلك الا اذا ارتبطت بغيرها  
من الحقائق وأظهرت عدم تناقضها في إطار نظري يشملها . كما وتعمل الحقيقة على  
اثبات أو دحض نظريات قائمة فتؤدي الى الكشف عن الجديد أو نسبية القائم .  
وسوف نعود إلى البحث في النظرية والقانون مرة أخرى حينما نتكلم عن علمية المنهج  
( ص ١٣٤ ) من هذه الدراسة .

ثانياً — في العلوم الانسانية :

١ — نقل منهج العلوم الطبيعية الى العلوم الانسانية :

تقوم أعمدة البحث التجريبي على الملاحظة والتجربة ، حيث يبدأ الاستقراء العلمي بمشاهدة الظواهر على الدحوالذى تدور عليه في الواقع ، وتصب الملاحظة على مجموعة الظواهر التي اتخذها ذلك العلم ميدانياً . لما يحيط به الملاحظة العلنية هي الكشف عن السمات الرئيسية للظاهرة المدروسة ومعرفة الظروف التي أوجدتها . وتعتمد الملاحظة في ذلك على نظريات دعمتها حقائق العلم . ويستفيد الباحث منها في توجيه ملاحظاته . أما الضبط فيكون عن طريق التجربة . ولتفسير هذه الملاحظات يلجأ الباحث الى ما يسمى العوامل أو المتغيرات ( التي يفترض أنها تشكل الظاهرة المبحوكة . )

وتشير دلالة مصطلح تجريبي الى كل ما يقوم على التجربة والملاحظة ، وقد أصبحت تعني اليوم الاشارة الى القضايا التي تركز على العتبة الحسية أو التي تشتق من الخبرات الاستقرائية معتمدة الأساليب الرياضية . من هنا يميز مستويان في دلالة المصطلح : أحدهما يعني في نظرية المعرفة ، تلك المعرفة المستمدة من الحس والثاني المعرفة في مجال البحث أي التي تستند كلياً للملاحظة أو التجربة المباشرة ، وهي منطلق للمدرسة الامبيريقية .

فالامبيريقية ( EMPIRICISM ) في نظر أصحابها ، نظرية للمنهج العلمي والمعرفة بمفهوم عامة يرتبط صدق المعرفة فيها بالتجربة ، وتكتسب عن طريق الملاحظة والاستقراء ( الاستمارة ) . فالامبيريقية تدل على أن الانسان لا يعرف الا الأشياء الواقعة في مجال خبرته وإدراكه الحسي ، ومن الامبيريقين من يدعي أن مذهبه ليس بحاجة الى نظرية على الإطلاق وذلك حين يشكل التأكيد على التعاريف الاجرائية ، ( OPERATIONAL DEFINITION )

لمفاهيم مجردة في حدود عمليات بسيطة قابلة للملاحظة قوامها المعرفي أي حينما " يضع الباحث عند تحديده الأبعاد الرئيسية للظاهرة تعريفاً إرائياً يحدده المعنى العلمي لها " ( ١٤٠ ص / ١٢٠ ) أما عملية التماس فتشكل التعريف وملاحظة الظاهرة في وقت واحد فتعريف الطبقة الاجتماعية باعتبار الدخل ، على سبيل المثال ، هو تعريف اجرائي ، وواقعي ، أي حقيقي .

وينتقل الباحث بعد اختبار صحة تعريفه الاجرائي أو الفرضية الموقتة للظاهرة التي يدرسها الى مستوى آخر يسمح له بوضع تعريف حقيقي ( REAL DEFINITION ) شامل وملتبس بالواقع بحيث يصح له تطبيقه على الظواهر المتماثلة . ومن هنا يكسب التعريف الاجرائي مطلقاً نظرياً جديداً .

ويوضح التأكيد على الدراسة الاستكشافية ( EXPLANATORY STUDY )

أي " دراسة مبدئية للتصرف على الظاهرة التي يريد الباحث دراستها بهدف توفير الفهم الدقيق للدراسة المطروحة بالفعل " ( ٦ / ص ١٦٩ ) فهذا تصود افتراضات عملية يستفيد منها الباحث من ملاحظة مباشرة للواقع أو من بحوث نظرية لها علاقة ما بالظاهرة المدروسة ويحدد مشكلة البحث بحيث تصبح فرضيات أكثر واقعية وتوفر له من هنا أيضا امكانية اختيار وسائل دراستها ومنها أسئلة الاستمارة ( QUESTIONNAIRE ) التي هي إحدى أدوات البحث الرئيسية في الدراسة التجريبية . ويتضمن تنظيمها أسئلة مقيدة أو حرة تشكل الأسس أو المؤشرات التي تنبئ أجوبتها ، الظاهرة المدروسة كليا . أما الاجابات من تلك الاسئلة بطرن مخطفة فهي التي تمكن الباحث من الوصول الى التهيؤ والافراغ في جداول احصائية ( وذلك من طريق الا لآت ) فتثبت علاقات الترابط بين المتغيرات المدروسة ويتم استنباط النتائج المفسرة للترابط ، فتتمدد لتوظف في خدمة المجتمع . ومنذ تعديد الباحث لجدول المتغيرات التي يخمن تواترها على نحو ما بعلاقات طابعية يبدأ بالتحقيق من شرعيتها في الميدان لاختبارها .

ولابد هنا من الاشارة الى أن مفهوم الطبع والمتحول مستمد من مجال الرياضيات حين يأخذ فيها الشكل التالي : "  $E = C (S) \text{ أي أن } (C) \text{ هو تابع للمتحول المستقل } (S) \text{ و } (C) \text{ ترمز لتبعية } C \text{ لـ } (S) .$  ونستعمل رموزا مختصرة متشابهة لتتابع عدة متحولات مستقلة ، فينتج لدينا :  $E = C (S, C, Z) \text{ حيث يدل } C \text{ على تابع ضمني للمتحولات } S, C, Z \text{ " ( ٤٧ / ص ٨٠ ، ١٣ ) .}$

وهذا ما لجده أيضا في قوانين الفيزياء عامة وأبسطها قانون بويل وماريوت ( BOYLE - MARIOTTE ) حيث تمكن بويل في ( ١٦٦١ ) وماريوت في ( ١٦٢٦ ) أن يبينوا " كيف يتغير ضغط كمية من الغاز بتغير حجمها وبقاء درجة حرارتها ثابتة " ( ٦٦ / ص ٢٤ ) فتوصلا ، نتيجة التجربة العلمية ، الى القول : " ان الحجم الذي تشغله كمية من غاز ما لا تتغير درجة حرارته تناسب عكسا مع الضغوط التي تتحملها هذه الكمية من الغاز " ( ٦٦ / ص ٢٥ ) ويصبر من هذا - بالعلاقة التالية :  $C \times V = 1 \text{ ض } 2 \times C = 2 \text{ ض } 4 \times C = 4 \text{ ض } \dots = 2 \text{ ض } \text{ أو بإيجاز } C \times V = 1 \text{ ض } \text{ حيث } C = \text{ ضغط الغاز و } (C) \text{ حجم الغاز و } V \text{ ثابت ، وهو ناتج عملية جداولهما .}$  شريطة ثبات درجة حرارة الغاز أثناء التجربة .

وقد تكتب العلاقة الثانية بهذا الشكل :  $\frac{C}{V} = C \text{ أو } \frac{C}{V} = C$

وبلغة المتحول والتابع الرياضية يمكن اعتبار أحدهما متحولا والآخر تابعا ، فتؤول تلك العلاقة الى قانون التناسب العكسي ذي الصيغة الرياضية الآتية : "  $\frac{C}{V} = C$  " ( ٣٧ / ص ٣٤ ) حيث (C) متغير تابع ، و (S) متحول مستقل و (C) حصيلة جداء المتغير التابع والمتحول المستقل .

ويفهم من هذا القانون أن المتحول المستقل ( س ) يزداد بنفس النسبة التي يتناقص بها المتغير التابع ( ع ) والعكس ممكن وصحيح ، وفي بعض الدراسات الاجتماعية نجد ما يؤيد قول منها إلى قانون التناسب العكسي وذلك بما انتهى إليه بعض علماء الاجتماع من نتائج أثناء دراستهم للظواهر الاجتماعية . ففرضية ديكاييم الاجتماعية في التماسك الاجتماعي والميل إلى الانتحار ، التي تنص على أن : شدة التماسك الاجتماعي تترابط ارتباطاً عكسياً مع الميل إلى الانتحار يمكن أن تصاغ بالشكل الرياضي التالي : الانتحار =  $\frac{1}{س}$  درجة التماسك الاجتماعي

$$ع = \frac{1}{س}$$

أما ( ثا ) فتعتبر معاوية للواحد لافتراض الترابط بينهما بدرجة عالية ، أي أن دالته هي مقولة أن كلما ازدادت نسبة الانتحار ، كلما نقصت درجة التماسك الاجتماعي ، والعكس صحيح ويمكن كما سبق في قانون التناسب العكسي في الرياضيات . كذلك يمكن أن تصاغ حيلة دراسة ماكس فيبر للعلاقة بين النظام الرأسمالي والبروتستانتية بالطريقة عينها .

ويطبق مفهوم التابع والمتحول المستقل أو التابع الضمني والمتحولات المستقلة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل واسع اليوم ويأخذ علم الاجتماع بالتالي مسحة رياضية ، أصبحت تشكل فرعاً خاصاً له هو علم الاجتماع الرياضي وقد أعطت هذه المسحة الرياضية الدراسة التجريبية لونا خاصاً حيث أصبحت المتغيرات التابعة والمتغيرات المتحولة وسائل القياس الجوهرية للمواضيع الاجتماعية المعقدة المدروسة بلغة التجريبية .

أما المطلق المتبع في المنهج التجريبي في دراسة المجتمع ، فيقوم بتحديد المفاهيم لبناء المتغيرات المفسرة للظاهرة قيد الدراسة والتحقيق من صدقها أو شرعيتها عملياً من أجل البلوغ إلى التعميم . ونميز هنا جانبين الأول التجريبي المجرد والثاني التجريبي الذي يعتمد على التصميمات التجريبية المنتشرة في معظم كتب الاجتماع .

وان تحديد المفاهيم أمر ضروري في البحث العلمي وخاصة في الدراسة التجريبية المجردة ، فالمفاهيم صفات رمزية نستعين بها للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بحيث يتمكن من نقلها أو تداولها . إلا أن مالا شك فيه أن ثمة مشاركة بين الواقع والأشياء والحوادث من جهة وبين المفاهيم من جهة أخرى مع

(I) الطبع الضمني هو التابع الذي لا يكون له عبارة تحليلية مباشرة بدلالة المتحول المستقل . بل مساواة تحوي التابع والمتحولات المستقلة . ( ٤٧ / ص ١٢ )

العلم أن المفاهيم لا تحدث في الأولى أى تغيير من هنا كان اختلاف العلماء وعامة الناس في صياغة المفاهيم بشكل محدد . ولهذا الامر اعتبارات عديدة منها أن المفاهيم تنشأ نتيجة خبرة اجتماعية مشتركة يكون لبعضها أكثر من دلالة أو معنى ثم لدينا من المفاهيم المشتركة ما يبقى غامضاً ، بالإضافة الى أن معنى المفهوم يتغير مع تقدم العلم وازدياد الخبرة الانسانية . فالمفاهيم اذا هي نتاج خبرة انسانية تجمع عن طريق التجريد خصائص أو سمات الموجودات التي تشمل الناس الى معرفتها خلال عملية التراكم المعرفي الطويلة .

أما تحديد المفاهيم في المجال الاجتماعي فله طبيعة مغايرة وهو صعب المنال لأن : " اختيار الخصائص الامترائية يشكل بحد ذاته مشكلة " ( ٧ / ص ٣٧ ) وذلك على خلاف العلوم الطبيعية التي يتم فيها اختيار بعض خصائص الموضوع من أجل الوصول الى المفهوم الطبيعي والأمر صحيح أيضاً بالنسبة للقياس الذي يأخذ في علم الاجتماع معنى واسعاً على خلاف ما يراه بول لازار سفيلد ( PUAL LAZARSFELD ) من تشييد " بناء أنظمة قياسية محددة " ( ٧ / ص ٣٧ ) فالظواهر الاجتماعية معقدة ومتشابكة وهي وما حب القياس من نوع واحد . ومع ذلك يحول المفهوم بصيغة المؤشر التجريبي ( INDICATOR ) من خلال نسق فكري . وتراعى الخصائص البنوية و الوظيفية للمجتمع في تحديده ويربط بالمفاهيم السابقة كي يتم التحقق من دقته وعموميته ويستعين بالتمريفات الاجرائية لتحديده وإيضاحه .

أما النسق الفكري الذي يحدد هذه العمليات فهو :

١ - التصور المنطق للمفهوم ( التخيل ) ( IMAGERY ) وهذا يعني " أن حركة الفكر والتحليل اللذين يسمحان بتكوين أداة للقياس يبدأان عامة من تصور منطقي . فالباحث المهتم كلياً بتطليل تفاصيل مشكلة نظرية يقوم في البداية ببناء مجرد أى بصورة أما الوجه الابداعي لعمله فهو يبدأ عندما يحاول باثراكه الظواهر المتنوعة اكتشاف سمة خاصة أساسية فيها ويحاول تفسير التناقض الذي يلاحظه . فالمفهوم عندما يتجسد ليس الا تجريداً وارناً بعبارة مهمة وهو يعطى معنى للعلاقات الملاحظة بين الظواهر " ( ٧ / ص ٣٨ ) .

٢ - تعيين المفهوم ( CONCEPT ) : من أجل اختيار أبعاده التي تقيسه . وتتلخص هذه المرحلة بما يحويه ذلك المفهوم الأول وهو ما نسميه ( أوجهاً أو أبعاداً ) ( DIMENSIONS ) وبإمكاننا " استنتاجها تطليلاً من المفهوم العام : وتجريبياً من بغية ارتباطها فيما بينها وفي كل الاحوال

يتوافق المفهوم عامة مع مجموعة معقدة من الظواهر وليس فقط مع ظاهرة بسيطة وخاصة للملاحظة مباشرة " ( ٧ / ٣٨ ، ٣٩ ) .

٣ - اختيار المؤشرات ( SELECTION OF INDICATORS ) أى أنه نظراً لأن " المؤشرات - المؤشر - القابلة للاستعمال تتغير كثيراً حسب الوسط الاجتماعي للفرد .... وعند تحديد العلاقة بين كل مؤشر ( مؤشر ) أو مفهوم أساسي بعبارات الاحتمال وليس بعبارات التأكيد ، يصبح من الضروري استخدام عدد كبير من المؤشر - ان تحديد المعايير من أجل اختيار مجموعة من المؤشر هو مشكلة دقيقة . هل يجب اعتبارها جزءاً من المفهوم أو على العكس ، مستقلة أو خارجة عن المفهوم " ( ٧ / ٣٩ ، ٤٠ ) .

٤ - تشكيل المؤشرات ( FORMATION OF INDICES ) وتختصر هذه المرحلة : " بتركيب المعطيات الأولية التي جرى الحصول عليها خلال المراحل السابقة " ( ٧ / ٤١ ) .

٥ - تبادلية المؤشرات ( ALTERNATIVE INDICES ) مما يعني : " ان إحدى سمات هذه المؤشرات الملفتة للنظر هي بدون شك كون ارتباطها مع المتغيرات الخارجية يبقى على العموم ثابتاً ، مهما كانت عينة الاسئلة المختارة " ( ٧ / ٤٢ ) .

وقد سبق فرأينا أن صياغة أبعاد المفهوم المنتقاة تتم بلغة الاستبيان أو الاستمارة على شكل أسئلة تتغير في جملتها عنه وبالتالي عن الظاهرة الاجتماعية التي أنتجته وذلك من خلال ضبط أجوبة تلك الاسئلة بالعمليات الاحصائية كما سنوضح ذلك بعد قليل .

ثم ان منطق البحث التجريبي في التجربة العلمية يركز على طريقة الحذف ( ELIMINATION ) وهي إحدى الطرق العلمية التي تحاول إيجاد العلاقة بين عامل واحد وبين الظاهرة موضوع الدراسة . الطريقة هذه تتوغل بالفروض الممكنة لتفسير ظاهرة معينة ، ويحذف الفروض التي لا يؤيدها الواقع ، فيبقى غالباً فرضاً يقوم الهرمان عليه فإذا ثبت خطأ الفرضيات جميعاً ، علمتد يتوجب على الباحث إعادة الملاحظات والتجارب ووضع فرضيات جديدة يحاول بعدها التحقق من صدقها بحيث يصل الى الفرضية التي يمكن اثبات صحتها . وهذا يعني بلغة الاحصاء أن تحليل العلاقات الاحصائية ( THE ANALYSIS OF STATISTICAL RELATION ) يفيدنا في معرفة التلازم في الحضور والتلازم في الغياب لكل من ( س ) و ( ص )

توضح العلاقات القائمة بين متغيرين والاجابة عن سؤال • مثل : ( هل تقوم علاقة أو لا بين الصفتين المميزتين ٢ ) ( ١٥ / ص ١٥٧ ) •

هنا يعد توبيط متصالب ( CROSS-TABULATION ) يتخذ الشكل الرياضي التالي :

		الصفة المميزة ( س )	
		غائبة	حاضرة
الصفة المميزة ( ع )	حاضرة	ن س ع	ن س ع
	غائبة	ن س ع	ن س ع
		ن س	ن س

( ١٥ / ص ١٥٨ )

أما دلالة هذه الرموز فهي أن ( صيغة " ن س ع " تعني نسبة الناس وهم ( ع ) وليس ( س ) وإذا لم تكن علاقة بين ( س ) و ( ع ) حينئذ تكون :

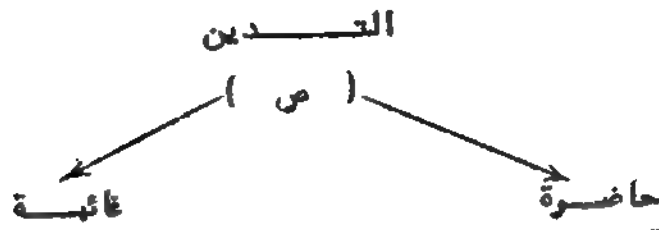
$$\frac{\text{ن س ع}}{\text{ن س ع}} = \frac{\text{ن س ع}}{\text{ن س ع}}$$

أ ي أن وجود ( س ) يدوار بالتساوي نسبيا بين هؤلاء الناس الذين يمثلون ( ع ) والذين لا يمثلونها ، فيأخذ الناتج الثاني هذه الصيغة باعتبار الصفتين المميزتين وهي " ( س × ع ) = ن س ع × ن س ع = ن س ع × ن س ع " • أما إذا كان الناتج صفرا فلا تكون العلاقة بينهما أي أن : • • • • • ( س ع ) = ن س ع × ن س ع = ن س ع × ن س ع ( مع العلم أن المشاكل التي تنج عن اختيار الصفة ليست من باب هذا المثال " بتصرف " ) ( ١٥ / ص ١٥٨ ) •

أما إذا ما افترضنا " ادخال صفة مميزة ثالثة ( ص ) فمعدنك يمكننا تطوير علمتي المزيج ( MIXTURE ) والاتقان ( ELABORATION ) المتبادلي العلاقة " ( ١٥ / ص ١٥٩ ) •

ولكن تلك الصفة المميزة الثالثة ( ص ) هي التدين • فما الذي يحصل بوجودها

هل ترداد أو تكرر نسبة الانتحار في نظرية دركاييم عن التماسك الاجتماعي مثلا ؟



الحالة الاجتماعية		الحالة الاجتماعية	
مطل		مطل	
دون أطفال	له أطفال	دون أطفال	له أطفال
٦	٥	٣	٢
١٢	١١	٩	٨

يصل للنتائج

( ١٤ / ص ٦٨ ) • يرتد هذا الشكل الذي يوضح العلاقة بين امتنيرات التماسك الاجتماعي والميل الى الانتحار لتابع ضمني بعده متحولات مستقلة • وقد سبق فلا حظنا صيغة الطبع الضمني لمتحولات مستقلة بالشكل التالي :  $E = (S, E, Z)$  ( ص ٦٦ ) ويمثل لذلك هنا بالتالي : الميل الى الانتحار = الحالة الاجتماعية (أعزب ، مطل ، متدينين غير متدينين ، ..... ) إذن الميل الى الانتحار تابع للعوامل التي تؤثر فيه وهي المتحولات المستقلة للحالة الاجتماعية ، وهي فرعاتها • ولابد من تحليل هذا الترابط المقدم بين التفسيرات المفسرة للظاهرة الاجتماعية الواحدة فيدرس تأثير متغير واحد في الظاهرة المدروسة مثلا فرع من الحالة الاجتماعية ، كمتغير يرتبط بظاهرة الانتحار وذلك بإدخال ( ص ) الصفة الثالثة لتري تأثير المتغير بوجودها أو غيابها • وهكذا تفعل ببقية فروع الحالة الاجتماعية الموضحة أعلاه في الشكل • عندئذ نحصل على الاشكال الأربعة التالية :

(ص) (حاضرة)		(ص) (حاضرة)	
		الحالة الاجتماعية	
متزوج وله أطفال	أعزب	متزوج بدون أطفال	(حاضرة) سنا أعزب
س	س	س غائبة	س
٢	١	٣	١
٨	٧	٩	٧
ع		ع	
ع		ع	
ميل للاختار		ميل للاختار	

ص غائبة		(ص) غائبة	
		متزوج وبدون أطفال	
متزوج وله أطفال	أعزب	متزوج وبدون أطفال	أعزب
س	س	س	س
٥	٤	٦	٤
١١	١٠	١٢	١٠
ع		ع	
ع		ع	
ميل للاختار		ميل للاختار	

وللمزج بين (١) و (٣) أي بحضور (ص) وغايبها فيكون الشكل الاستدلالي الرياضي التالي :

ص غير موجودة		ص موجودة	
س	س	س	س
س	س	س	س
١٤	٩	٥	٣
٢٨	٢١	١٢	٩
٣٠	٢٢	١٠	٧
ع		ع	
ع		ع	
ميل للاختار		ميل للاختار	

غير أننا نلاحظ وجود علاقة لـ ( ص ) حتى قبل هذا المزج إذ أن النسبة في التدوير المتصالب هذا غير متساوية بالنسبة للصفتين وبإدخال ( ص ) اتضحت أكثر في النتائج

$$\frac{22}{30} = \frac{14}{28} \quad \text{ويصح أن نقول هذه النسبة وفق خواص النسب المتساوية فتصبح} \quad = \frac{30}{22}$$

وهذا يشير إلى وجود علاقة كما قلنا • وللمزج بين ( ٢ ) و ( ٤ ) لنؤكد أيضاً من وجود هذا الارتباط •

$$\begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 12 & 7 \\ \hline 26 & 19 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array} = \begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 5 & 4 \\ \hline 11 & 10 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array} + \begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 2 & 1 \\ \hline 8 & 7 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array}$$

٢٦    ٢٢

ثم نمزج الصفتين الناتجتين من عملية المزج الأولى والثانية فينتج :

$$\begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 16 & 10 \\ \hline 74 & 34 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array} = \begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 12 & 7 \\ \hline 26 & 19 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array} + \begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 14 & 9 \\ \hline 28 & 21 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array}$$

٥٦    ٤٤      ٢٦    ٢٢      ٣٠    ٢٢

وبذلك نستدل على وجود علاقة جوهرية لهذه الصفة ( ص ) وفق ما سبق •

أما الاثنان فهو " مزيج " في ترتيب معاكس ، فهو يشتمل على فوز الزمرة في الجهة اليسرى إلى زميرتين فرعيتين ودراسة علاقة ( س ) و ( ع ) بطريقة منفصلة للناس الذين ليسوا ( ص ) " ( ١٥ / ص ١٥٩ ) •

ووضوح الصيغة النهائية في المثال المذكور سابقاً عملية الاثنان وذلك على الشكل التالي :

$$\begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 16 & 10 \\ \hline 74 & 34 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array} = \begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 12 & 7 \\ \hline 26 & 19 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array} + \begin{array}{|c|c|} \hline \text{س} & \text{س} \\ \hline 14 & 9 \\ \hline 28 & 21 \\ \hline \end{array} \begin{array}{c} \text{ع} \\ \text{ع} \end{array}$$

٥٦    ٤٤      ٢٦    ٢٢      ٣٠    ٢٢

كذلك يمكن الحصول على الجهة اليسرى بطريقة أخرى :

$$\begin{array}{|c|c|c|} \hline \bar{س} & س & \\ \hline ١٦ & ١٠ & ع \\ \hline ٤٠ & ٣٤ & \bar{ع} \\ \hline ٥٦ & ٤٤ & \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|c|c|} \hline \bar{س} & س & \\ \hline ٨ & ٥ & ع \\ \hline ٢٠ & ١٧ & \bar{ع} \\ \hline ٢٨ & ٢٢ & \\ \hline \end{array} + \begin{array}{|c|c|c|} \hline \bar{س} & س & \\ \hline ٨ & ٥ & ع \\ \hline ٢٠ & ١٧ & \bar{ع} \\ \hline ٢٨ & ٢٢ & \\ \hline \end{array}$$

أما من هنا فنرى جوهرى بين هذا الشكل والشكل الذى سبقه مباشرة • فحين وجدنا أن كلا الصفين (س) و (ع) متصلتين مع (ص) ولم تكن العلاقة بين (س ص) (ع ص) مساوية للصفر، نرى في الشكل الأخير أن نسبة (س) و (ع) هي نفسها بالنسبة للأشياء ص الذين لا يمثلون (ص) فيكون (س ص) = ٠ و (ع ص) = ٠ لا وهو منح هذه الطريقة الأخيرة إمكانية القيام بالاتقان بطرق عدة لأن الاتقان كما هو مبين ليس عملية فردية •

وتسمى العلاقات الموجودة في الجهة اليمنى من الرسم علاقة جزئية، (PARTIAL RELATION) اعتماداً على (ص) ويرمز لها بـ (ص، ص) و (ص، ع) على التوالي واعتماده على ما سبق يحدد الاتقان مشعلاً على "دراسة كيفية اعتماد (ص، ع) على (ص، ص) و (ص، ص) في ظروف متطوعة من (ص، ص) و (ع، ص) " (١٥ / ص ١٦٠) • "ويؤدى تطور المسألة الجبرى الى الصيغة العامة " :  
الصيغة (١) :

$$(ص، ع) = (ص، ص) \cdot (ص، ص) + \frac{(ص، ع) \cdot (ص، ص)}{ص \cdot ص}$$

ويمكن وصف العلاقة الأصلية على أنها مجموع العلاقتين الجزئيتين بالإضافة الى عامل اضافي هو حاصل ما يسمى بالعلاقة الهامشية • (MARGINAL RELATION) بين عامل الاختيار (TEST FACTOR) وكل من المتغيرات الأصلية (ORIGINAL VARIABLE) " (١٥ / ص ١٦٠ ، ١٦١) •

وهذا يقود الى اختزال الصيغة (٢) أعلاه عند زوال أى من العلاقتين الجزئيتين فتصبح الصيغة (٢ - ١) :

$$(ص، ع) = \frac{(ص، ص) \cdot (ص، ع)}{ص \cdot ص} \quad \text{" (١٥ / ص ١٦١) وهو الشكل (هـ) " }$$

• التأكيد على الهامشيات ( )

أما اذا كان عامل الاختيار لا علاقة له بـ (س) فان س ص = ٠ عندئذ نحصل على الصيغة (٢ ب) :

" ( م ع ) =  $\frac{( م ع م )}{ن م} + \frac{( م ع م )}{ن م}$  " ( ١٥ / ص ١٦١ ) وهو  
 وهو الشكل ( ج ) ( وهو التأكيد على الجزئيات ) •

كذلك يصبح هذا الشكل مديم الدلالة عندما تضعف إحدى هاتين العلاقتين الجزئيتين  
 وتبرز الأخرى بقوة • ويضاف إلى هذا التعبير الأساسي تمييز واقعي هو الترتيب الزمني للمتغيرات  
 ( TIME ORDER ) أي لتلك المتغيرات الثلاث فإذا فرضنا مثلا أن ( م ) لها أرجحية  
 على ( ع ) من ذلك يمكن أن تقع ( م ) بينهما من حيث الزمن أو تسبقها فتحصل على الشكل التالي:  
 م - ع ← م - ع ← م - ع

متغير اختبار سابق — م - م - ع واعتادا على ذلك توجد أربعة احتمالات رئيسية  
 هي :

الشكل الاحصائي		
MORGINAL RELATION	PARTIAL RELATION	علاقات جزئية
علاقات هامشية	م - م	وضع م سابق
م - م	م - م	معتز
م - م	م - م	

وتحليل إحدى العلاقات بين متغيرين اثنين في ضوء متغير ثالث يؤدي إلى حدوث " تلك  
 العمليات الأربع أو المجموعات المتعلقة بها بفرض النظر من تسميتها تفسيرها أو فهمها أو نظرية " ( ١٥ / ص ١٦٢ ) •

يحصد منطق التجريبية على الأسس التي تتمثل في الملاحظة والفرض المفسر لها ثم  
 التحقق من صدق كليهما في الواقع التجريبي • ولدى تحقق شروية الفرضية ترتقي إلى مرحلة  
 نظرية احتمالية أو قانون مؤقت وهذا ما يجعل العلم نسبيا متغيرا ولا مكان للمعرفة الثابتة فيه •

أما طريقة التحقق من الفرضية فتعتبر أهم مراحل البحث ، فالفرض في حد ذاته  
 لا قيمة له ما لم تثبت صحته موضوعيا ، وهو غالبا ما يؤدي إلى إجراء التجارب والقيام بملاحظات  
 جديدة من أجل التأكد من صدقه والتثبت من صحته • هنا أيضا تهدف التجربة إلى التعرف  
 على ما يحدث في جانب أو متغير معين من جوانب الظاهرة التي تدور عن طريق مدلول جانبي  
 أو متغير في حالة ثبات سائر المتغيرات وهذه هي طريقة ( حذف العوامل ) التي وردت سابقا  
 ( م < ع ) •

وقد وضع فرنسيس بيكون وجون استوارت ميل قواعد التحقق من صدق الفرضيات في

فيمكن القول بأن ( ج ) و ( ص ) يترابطان بعلاقة سببية •

وبالاحظ في كل ما تقدم اهتمام العلماء بتجنب مفهوم العلاقة السببية واقتصارهم على القول ان العامل ( ج ) يسبق الظاهرة تحت ظروف معينة أوله أثر فيها •

وفي حالة وجد الباحث أن التجارب تؤيد صحة فرضيته • يبقى عليه أن يقوم باحصاء جميع الفرضيات المرتبطة بها والتأكد من صدقها • ثم يبدأ لاكتشاف القانون المفسر للظاهرة التي يبحث فيها •

ويتم تجربته العلمية بادخال شرط أو أكثر في موقف معين • أو حذف هذه الشروط فمضى ما ينتج من ذلك • وقد سبق عرضنا بذلك في موضع آخر ( ص ١٠٠ )

أما التصنيفات الدارجة للتجارب العلمية في علم الاجتماع فهي :

١ — التجارب الصناعية والطبيعية •

٢ — التجارب ذات المدى القصير والتجارب ذات المدى الطويل •

٣ — التجارب التي تستخدم فيها مجموعة واحدة من الأفراد وطك التي تستخدم فيها أكثر من مجموعة • ومثل ذلك استخدام مجموعتين ضابطة وتجريبية • والتغير في نتائج القياس الحاصل يعزى عادة الى المتغير التجريبي ويوضح هذا بعد قليل •

والهرمنة على صحة الفرضية تقتضي اتباع طريقة الاختلاف في العديد من التصميمات التجريبية الجديدة • منها : وجود مجموعتين من الأفراد ، الأولى تجريبية ، والثانية ضابطة فتعرض الأولى للمتغير التجريبي فقط وتقاوم المجموعتان بعد التجربة ، ويقارن الفرق الحادث في المجموعتين وتختبر دلالة هذا الفرق بالأساليب الاحصائية لمعرفة العلاقة السببية • وتعرف هذه الطريقة في البحوث الاجتماعية الحديثة تحت اسم الترابط ( CORRELATION ) •

ولقياس علاقة الترابط يلجأ الباحث الى حساب معامل الارتباط الذي يتراوح بين / ١ = / وصا يمكن أساسا استعادة علم الاجتماع من الاحصاء وتعطي العلاقة التقريبية معامل الارتباط

وهي :  $r = 1 - \frac{\sum (x_i - \bar{x})^2}{\sum (x_i - \bar{x})^2 + \sum (y_i - \bar{y})^2}$  أو صيغة (برافيه وبيرسون) (BARAVATS - PERSON)

وهي :  $r = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2 \sum (y_i - \bar{y})^2}}$

حيث تمثل ( ص ) انحرافات القيم من وسطها الحسابي بالنسبة للمتحول الثاني وتمثل ( س ) الانحرافات للقيم المختلفة للمتحول الأول عن الوسط الحسابي •  
ففي الحالة الأولى تكون العلاقة تامة موجبة أي أن الزيادة في أحد المتغيرين تنبئها زيادة نسبية بينما تكون العلاقة في الحالة الثانية تامة سالبة بحيث تنبع الزيادة في أحد المتغيرين

المنهج التجريبي سبق فرائدها ( ص ١٦ و ص ١٨ ) وأصر على أنه يستحسن عدم اختيار أكثر من فرض واحد في نفس الوقت وعدم الاعراض عنه مالم يثبت خطؤه

ومن بين التصميمات التجريبية التي يستفاد منها في التحقق من الفرضيات واكتشاف القوانين الرابطة بين الظواهر ، تصهر طرق ميل ذات أهمية كبرى وهذه الطرق هي :

- ١ — طريقة الاتفاق : أى تلك الطريقة التي تطبق على حالات كثيرة تصف ظاهرة معينة ، كان فيها عنصر واحد ثابت في جميع الحالات في الوقت الذي تتغير فيه بقية العناصر . هنا نستنتج أن العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة أو علتها . وتتخذ هذه الطريقة الصورة الرمزية التالية :

#### النتيجة أو الأثر

#### الموامل

أ — ب — ج  
د — هـ — ح

فلفظا لوجود ( ج ) في كل حالة تحدث فيها الظاهرة ( ص ) يكون ( ج ) هو السبب في حدوث الظاهرة ( ص )

- ٢ — البرهان بعكس طريقة الاتفاق : أساس هذه الطريقة هو ارتباط النتيجة بالعلة . فإذا غابت العلة غابت النتيجة . أى أن عدم حدوث الظاهرة ( ص ) في جميع الأوقات التي تغيب فيها ( ج ) يعني أن ( ج ) هي سبب حصول الظاهرة ( ص ) .
- ٣ — طريقة الاختلاف : حيث تكون النتيجة مرصطة بالعلة وجودا أو عدما . فان وجدت العلة كانت النتيجة وان اختفت العلة غابت النتيجة . وهذه الطريقة هي التي تجمع بين الطريقتين السابقتين . أى أن :

#### النتيجة أو الأثر

#### الموامل

أ — ب — ج  
د — هـ — ( ج ) ( غير موجود )  
ص ( ص ) ( غير موجود )

- ٤ — طريقة التلازم في التغير : وهي تعني أنه اذا وجدت مجموعتان من الظواهر فيها مقدمات ونواتج وكان التغير في المقدمات يكتل المجموعتين ، نتج تغير في نواتج كلتا السلسلتين وذلك بنسبة معينة ، عندئذ لا بد من أن تكون علاقة عليهما بين المقدمات والنواتج . أى أن

#### النتيجة أو الأثر

#### الموامل

حالة أولى ٢ — ب — ج  
حالة ثانية ٢ — ب — ج

نقصر نسبي في المتغير الآخر والعكس صحيح ويمكن •

ان الطريقة التي قمنا بوصفها حتى الان هي طريقة كمية من حيث أنها تحدد النسبة بين العلة ومعلولها • وهي تستلزم تثبيت جميع العوامل في جميع الحالات الا متغير واحد لذا يصح من هذا التقدم بفاعلية الاحصاء وبيان عدد معين من المتغيرات في التجربة الواحدة اما عن طريق تكوين الجماعات المتكافئة ( تلافيا للنقص في التجارب ) حيث يعتمد الباحثون على التماثل التقريبي أو المزاوجة بين أفراد المجموعتين أو المجموعات أو التوزيع العشوائي لاعطاء التجربة الصفة العلمية كما تقول التجريبية • وان مثل هذه الطريقة تجعل الدراسة التجريبية المنقولة الى المعلوم الاجتماعية تغلب الفروق والمشاكل بين علوم الطبيعة والعلوم الانسانية وقد وجدناها تتمثل في الدراسة الاحصائية وتربط المتغيرات التي تتجسد في الظواهر المدروسة المعبر عنها في تلك الدراسة • من هنا كان الاحصاء يؤدي الى علاقات تابعة رياضية فلسفية نسق علوم الطبيعة خاصة الفيزياء منها • وبهذا دققز التجريبية في الدراسة الاجتماعية فوق أهم عائق علمي ، الذي هو القانون العلمي بدلا من معالجة أثناء الدراسة كما رأينا سابقا ( ص ٢٠٠ ) •

ويقتر بعض الباحثين أن المصمم يقوم على التعاظم في وقوع الظواهر أو تكرارها أو انتظامها سواء كان ذلك في علوم الطبيعة أو في العلوم الانسانية وبالتالي فان العبوء مرتبط بانتظام وقوع الظواهر وتواترها • ونظرا لوجود القدرة على العبوء في مجال المعلوم الطبيعية فالتجريبية في المجتمع لا تقيم تميزا حاسما بين ظواهر الطبيعة والظواهر الاجتماعية ، حتى أن النظرية في العلوم التجريبية تصبح " الصياغة الواضحة للعلاقات المحددة بين مجموعة متغيرات والتي يمكن في ضوءها تفسير فئة واسعة من الانتظامات الامبيريقية " ( ٥٧ / ص ٥٩ ) •

وقد لاحظ ميرتون الجون الشاسع في الطرق والنظريات حيث وجد أن هناك العديد من البحوث الهيدائية التي لا تستند الى أسس نظرية موجبة ومفسرة ، كما أن هناك العديد من النظريات التي لا تستند الى تحقيق ميداني " ( ٤٦ / ص ٩٧ ) وهو الذي حاول التفلسف على ضيق أفق التجريب وقصورها بايجاد ما يسمى بـ ( نظرية وسطى ) تصل بين الواقع والنظرية معتبرا اياها خطوة على الطريق أي انها احدى مراحل النظرية الاجتماعية الشاملة التي لم توجد بعد

اما سي رايت ميلز ، ( C. R. MILLS ) فقد ميز بين جانبين لحلم الاجتماع

" ١ — النظرية الكبرى ( GRAND THEORY ) ( تالكوت بارسونز )

٢ — النزعة التجريبية التجريدية ( ABSTRACT EMPIRICISM ) ( لازاسفيلد ) " ( ٤٦ / ص ٩٠ )

محاولا في هذا تصنيف الدراسات الاجتماعية الحديثة .....

حدا

تمتلك الدراسة اميدانية تقنية متطورة لدراسة الواقع وتحليل معطياته ودراسة ظواهره ولكنها لا ترتقي بل نتائجها

الى مرتبة النظرية أو القانون لان مشكلة التعميم تعترضها حيث تختلف الظواهر الاجتماعية باختلاف المكان والزمان وبغيرها المستمر ، فتتسم تلك التعميمات بعدم شمولها وتصر بأنها من تناول الواقع الاجتماعي كاملا •

وهي في حالة توفر التعميم يكون على تفاوت في كل عمل اجتماعي • فلماذا ، مثل ما وجد موريس جنز برغ سته أوردها في كتابه ( المنطق وعدم المنطق ) ( لندن ١٩٤٧ ) في فصل بعنوان : مشاكل وطرائق السوسيولوجيا وهي :

" أولا — الملاحظات التجريبية ما بين الظواهر الاجتماعية المتماثلة ( CONCRETE ) مثال الحياة الحضرية وحالات الطلاق •

ثانيا — التعميمات المكونة للظروف المتعلقة بالمعاهد ( المؤسسات ) والتشكيلات الاجتماعية الأخرى مثال : الأشكال المخطفة لأصل الرأسمالية •

ثالثا — تعميمات تؤكد ان التفيرات في مؤسسات معينة مرتبطة بشكل منتظم بالتغيرات في مؤسسات أخرى ، مثال : الارتباط ما بين التفيرات في التركيب الطبقي والتغيرات الاجتماعية الأخرى في نظرية ماركس •

رابعا — تعميمات تؤكد العوار المتناغم لأنواع متعددة ، مثال : محاولات لتمييز مراحل التطور الاقتصادي ، بوخر ( الألماني ) ، شمولر وآخرون •

خامسا — تعميمات تصف الانجازات الرئيسية في تطور الانسانية مثال : قانون كورت المتعلق بالمراحل الثلاث ، النظرية الماركسية بشأن التطور من المجتمع البدائي الى المجتمع الشيوعي ونظرية هوبنوس عن التطور الاجتماعي •

سادسا — قوانين تقرر تطبيقات افتراضية متعلقة بالسلوك البشري ، مثال بعض القوانين في النظريات الاقتصادية " ( ٢٨ / ص ٣٤ ) •

واذا كان ما بين الواقع والنظرية مسافة لا يمكن تجاوزها حتى اليوم في المعلوم الاجتماعية فان : " الواقع والنظرية لا يمكن أن يجتمعا تحت مفهوم موحد لكليهما والخلاف والتوتر بينهما مثير للفهم " ( ١ )

وان المنهج التجريبي الذي تتضح فيه سمات للطريقة العلمية ليس خلوا من المحاكمة العقلية حيث يتضمن تنظيميا يجمع البراهين بطريقة تسمح باختيار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة ، والوصول الى العلاقات بين الأسباب والنتائج ، وتمتاز التجربة العلمية بإمكان اجرائها بواسطة أشخاص آخرين مع الوصول الى نفس النتائج اذا توحدت الظروف " ( ١٢ / ص ٤٥ ) •

( ١ ) — أدربو ، علم الاجتماع والبحث الاثري ، ترجمة غانم ص ٨٤ •

وتتضمن التجربة أحداث حدث بتأثير ظروف معينة من قبل الباحث وأبعاد أو حذف جميع العوامل الخارجية المؤثرة على قدر الامكان . لذا يكون التجريب ملاحظة خاضعة لظروف محكمة . ( ٢٠ / ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ) وتحليلها ايجاز وظائف البحث الامبيرقي كما يلي " ١ — اختيار صحة الفروض ٢ — أثر البحث الامبيرقي على تغيير النظرية بحيث تضغط المعطيات الجديدة من أجل صياغة الاطار التصوري ٣ — أثر البحث الامبيرقي على توجيه النظرية نحو مراكز جديدة جديدة باعتمادها ٤ — توضيح المفاهيم " ( ٥٧ / ص ٢٨ حتى ص ٤٠ ) ( ٢ )

ولقد خضعت الابحاث التجريبية ، خاصة تلك الابحاث التي أجريت في امريكا لتأثير الفلسفة البرغماتية والتي سبدرس موضوعيتها لاحقا ( ص ٠٠٠ من هذه الدراسة ) وذلك فلسفة تستخف بالنظرية وتعترفها كما يقول س . ي . بوبوف . في كظنه ( نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ) .

وقدم لازار سفيلد وأمثاله من أنصار علم الاجتماع التجريبي طرقا احصائية ورياضية لدراسة المواد الواقعية ، ولكن أكان هذا التقدم على حساب الموضوع علم الاجتماع منه ؟

ان ادوات البحث التي تساهم في التقدم العلمي ، سواء أكانت مادية أو فكرية ، لا تحل محل الموضوع أو تحاول التغلب على المشكلة بالقفز من فوقها ، فيبقى الموضوع دون معالجة . ورغم أن هذه الادوات المكتسبة تتطور باستمرار مع تطور البحوث والدراسات الاجتماعية بقي الولوع الى حليقة الموضوع والى النظرية فامضا . وهذا ما يلاحظه أنصار التطعيم الاجتماعي حيث يقولون : " محصلة الدراسات الامبيرقية لا تسهم في تراكم البناء المعرفي أو في تموقدتها على التصور والضبط . فالنظريات التي خرجنا بها حتى الآن من مخطف الدراسات الامبيرقية فشلت تماما في تحقيق فهم أفضل للواقع الاجتماعي أو حتى للظواهر المدروسة " ( ٤٦ / ص ٩٥ ) .

من جهة أخرى لا ننكر أن الرقم الاحصائي يحتوي على دلالة ، حتى في مجال الظواهر الطبيعية لأن " التفسير الآلي البحث لظواهر الطبيعية غير كاف بل ينبغي اكماله بتفسيرات احصائية " ( ٢٦ / ص ٣١٢ ) .

كذلك طئي الأرقام الاحصائية ضرورة في المجال الاجتماعي ، أي حين تمثل رموزا للحقائق الاجتماعية ، لا بد من تفسيرها من أجل استبطان الحقائق التي تتصوى بين خلفاها الأرقام . ولكن هذه الاحصاءات الاجتماعية لا تثبت كل شيء خاصة وأن " الملاحظات والنظم

( ٢ ) — وفقا ل ( MERTON )

الاجتماعية لا يمكن قياسها " ( ٦٧ / ص ٢٨ ) •

ثم أننا لا نستطيع أن نفسر الكثير من الظواهر الاجتماعية كظاهرة الأخذ بالنار وارتفاع نسبة الأمية أو التزايد المستوفى عدد السكان عن طريق الأرقام أو الاحصائيات وحدها ( ١٢ / ص ٢٤ ) فالدراسة تكون " أدق وأكمل وأكثر دلالة إذا جمعنا عند دراسة الظاهرة الاجتماعية بين أكثر من منهج واحد ، بين دراسة الحالة في محيطها الاجتماعي والمسح الشامل ودراسة تاريخية والتجريب ومنطق الأرقام والاحصائيات " ( ١٢ / ص ٢٤ ) •

ولا يصح فهم ما يقال هنا إذا اعتبر وكأنه يقدر موجه ضد الدراسة الميدانية بحد ذاتها • وهو يقف في وجه " التفسير الامبريقي لعملية البحث إذ تغطي هذه الأخيرة الطابع الناموسي لما يسمى واقعية أو موضوعية (١)

ولما كانت القوانين الانسانية دائما غير مكتملة الموضوعية ، كانت هذه القوانين مختلفة عما يجده الباحث حول الحقائق الفيزيائية ، حيث لأهمية للراصد أو المجرب ولا شأن له بها كما يقول عبد الكريم اليافي •

ولئن ادعت الامبريقية الموضوعية في دراستها فان الموضوعية لا تتحقق بطريق البحث الاجتماعي وتقنياته فقط بل انها تحتوي في المعلوم الاجتماعية على مصادر تعويلها ومصاحبة من يوجهه الابحاث فيها وافترض الثبات النسبي للظاهرة المدروسة وعدم تأثرها بعوامل أخرى في المجتمع •

ومهما يكن من أمر فإن امكانية تطبيق المنهج العلمي في المجال العلمي تبقى قائمة شرط ألا يؤدي ذلك الى تشي " الظواهر الاجتماعية وتعويضها ، خاصة وأن تطبيق المنهج العلمي يحتوي أيضا على ادراك للمعنى والهدف والخطط أو القدرة على العبور ، لا التصنيف والاختزال والقولنه بأساليب رياضية • لأنه " ليس لزاما علنا أن نبحث في علم الاجتماع عن أنواع من القانون كطق التي نستطيع الوصول اليها في علوم الرياضة والطبيعة والكيمياء إذ أننا لو فعلنا ذلك لكان بحثنا عبثا ، ولما وصلنا الا لكشف قوانين الرياضيات والمعلوم والكيمياء مرة ثانية بحيث تبقى بمعيدتين كما كنا عن بلوغ المعرفة بالمجتمع " ( ٦٧ / ص ٣١ ) •

ولقد حاول عدد من العلماء نقل منهج المعلوم الطبيعية الى المعلوم الانسانية مع بعض التمديد ويجمع هؤلاء العلماء الاتجاه المعروف في علم الاجتماع بـ ( الامبريقية ) مستعينين بالسألي بمناهجهم ( الامبريقي ) بالاقتراب من الموضوعية في الدراسة الاجتماعية •

(١) — هابر ماس ضد عقلانية متفصصة في ف • أدريو • ترجمة غانم هنا ص ٢٣٩ •

وقد ظهر في تاريخ علم الاجتماع خلاف حول إمكانية نقل المنهج للعلوم الطبيعية إلى العلوم الإنسانية ، مرجعه الأساسي هو الاعتماد على الإرادة الإنسانية التي تجعل التحكم توقعا والتنبؤ أرجحية والتعميم نسبيا مرتبطا بحدود مجتمع مدروس في مكان وزمان محددين . ولعل تقدم العلوم الطبيعية والفروق بينها وبين العلوم الإنسانية قد زاد في حدة هذا الخلاف وقد عدد فان دالين ( VAN DALLEN ) الفروق القائمة بين أطراف هذا الخلاف على الوجه التالي : " ١ — تعقد مادة الدراسة ٢ — صعوبة ملاحظة المادة المدروسة ٣ — عدم تكرار المادة المدروسة ٤ — موقف العالم من المادة المدروسة " ( ٥٢ / ص ١٧ حتى ٢٠ ) .

ويرى زكي نجيب محمود أن العلوم الإنسانية مشوبة بمعوقات تؤثر سريعا في طريق التقدم ، أهمها : ٢ — استخدام الألفاظ الكيفية ب — التقييدات الخلقية ج — فكرة الغايات ، ( التي تعد غايات في ذاتها ) ( ٦٩ / ص ٤٣٠ ، ٣٠٥ ) .

فيوجز محمد أحمد الزمعي تهيرا للخلاف القائم حول إمكانية استخدام المنهج العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بعدد من الاعتبارات منها : " ٢ — تعقد المواقف والظواهر الاجتماعية وتشابكها . ب — صعوبة إجراء التجارب العملية على الظواهر الاجتماعية نظرا لاستحالة فصل عناصر الظاهرة الاجتماعية بعضها عن بعض . ج — صعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية ذات ثبات كبير بسبب خضوع الظواهر إلى التغير المستمر . د — صعوبة حذف العامل الذاتي بسبب أن الإنسان هو موضوع الظاهرة الاجتماعية وهو دارسها . هـ — سيطرة الطابع الكيفي على العلوم الاجتماعية في مقابل الطابع الكمي في العلوم الطبيعية " ( ٤٣ / ص ٣١ )

ويرد أنصار المنهج الطبيعي على ادعاء أن خصومهم يحججون بعدمحاسن في دراسة المجتمع الإنساني بقولهم أولا أن الإنسان والمجتمع جزءان من العالم الطبيعي يخضع كل منهما للقوانين الطبيعية الواحدة ، ثم أن التشابه بين أعمال الإنسان والارتباط الحتمي بينه وبين الأرض التي يعيش عليها ، والتماثل الملحوظ في طبيعة الوقائع التاريخية عودى إلى التواتر والتكرار مما يسمح بتطبيق المنهج العلمي . ومن الممكن الكشف عن الظروف التي تحكم قيام أي مجتمع بواسطة المنهج المقارن بين الطبيعة والمجتمع كما يمكن استخدام المنهج العلمي كأسلوب عقلي محدد في التفكير والبحث وهذا ما يسمح لنا باستخدامه أيضا في دراسة ظاهرة أيما كان نوعها . وأن اخطف المجتمع من حيث الظواهر عن ظواهر الطبيعة فإن هذا الاختلاف لا يتعلق بالمنهج وإنما هو عائد إلى أسلوب البحث وأدواته فقط ويبقى استخدام المقارنة والتجارب الطبيعية والأساليب الاحصائية بدلا من التجارب العملية في العلوم الطبيعية ، وسيلة لسد ثغرة الفروق .

وراح بعض علماء الاجتماع يطبقون منهج العلوم الطبيعية على دراسة الحياة الاجتماعية

من أجل الوصول الى القوانين النازمة للحلاقات والتفاعلات الاجتماعية فقد وصف كوت مجال الدراسة الاجتماعية المبكر فيه ، وأسماء ، الفيزياء الاجتماعية ، فمع أنه قد أعرض عن هذه التسمية إلا أنه اعتمد الأسرها وذلك الاعراض أدولف كيتله ( QUETELET ) ( ١٧٩٦ — ١٨٧٤ ) استخدام نفس المصطلح .

ولعل تالكوت بارسونز ( T. PARSONS ) يمتنع ( مبدأ القصور الذاتي ) على غرار قانون نيوتن في الميكانيكا وذلك في قوله : " تظل أية عملية من عمليات الفعل الاجتماعي ثابتة من حيث المعدل والاتجاه ، ما لم تعوز أو تتصرف بفعل قوى دافعة معارضة " ( ٤٦ / ص ٤٢ ) .

وحاول جورج زيف ( G. K. ZIPF ) إيجاد تحليل لحركة انتقال الناس في المكان على ضوء مبدأ " أدنى حد ممكن من الجهد " ( ٤٦ / ص ٤٩ ) أما جورج لندبرغ ( G. LUNDBERG ) وستيوارت دود ( S. DODD ) فقد قالا بتطبيق المنهج التجريبي من أجل الوصول الى القوانين النازمة للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية فقام لندبرغ برفض الوسائل غير الدقيقة مثل ( الشعور ) والأهداف والقيم والدوافع مؤكدا على استعمال التمرينات الجرائية ، لأن الظواهر الموضوعية في نظره هي تلك الظواهر التي ينطبق عليها قياس الاتفاق والتأييد والتنبؤ رافضا التحليل الوظيفي للقيم بينما يحاول دود تقديم نظرية كمية أو رياضية تفسر المجتمع أطلق عليها اسم نظرية المواقف ( SITUATION THEORY ) وعند حد قوله إن الموقف الاجتماعي يتألف من أربعة عناصر هي الزمان والمكان والسكان وخصائصهم على شكل المعادلة التالية : " الموقف = السكان وخصائصهم والمكان والزمان " ( ٤٦ / ص ٤٢ ) .

ويشتد حماس مصداقي الخشاب للاعتقاد بتطبيق المنهج العلمي فيقول : " ومن حيث عدم خضوع ظواهر المجتمع للتجربة فالحق أن هذه الظواهر خارجة بطبيعتها عن الخضوع للتجارب بالمعنى الذي يقصده هؤلاء ، وهو التجربة التي تجرى في المعامل شأن تجارب الطبيعة والكيمياء وظواهر البيولوجيا غير أن علماء الاجتماع لا يحرمون ظواهر الاجتماع من الانتفاع بهذه الطريقة العلمية ويلجأون الى التجربة في دراساتهم ولكنهم يفهمونها بمعنى مفاير للمعنى الذي يفهمه رجال الطبيعة والكيمياء فينظرون الى التاريخ نظرتهم التي معمول للتجارب الاجتماعية ويتخذون من الحالات الباثولوجية وقيام الثورات والهزات الاجتماعية والتغيرات المعارضة وتطوير النظم والتشريعات الاجتماعية المتلاحقة مادة زاخرة للتجارب الاجتماعية لا تقل شأنا عن الفائدة التي يدرسها علماء الطبيعة والكيمياء في معالمتهم وأصبحوا يطبقون منطق التجربة في بحث المعينات الاجتماعية ، وقد أتت هذه الطريقة بنتائج مثمرة في دراسة الخقل الاجتماعي " ( ٣٧ / ص ١٢ ، ١٤ ) .

وفي علم الاجتماع — وفق منظور المبريقية — يقوم الباحث بملاحظة بنية المجتمع وظواهرها والعلاقات الرابطة بينها لايجاد الصلات وادراك الارتباطات بين مختلف الظواهر جادا في الكشف عن القوانين السائدة فيه والتي تحكم ظواهره ، بغية التمكن من معرفة الواقع وسبل ضبط توازن المجتمع واصلاح ما اعتل فيه من الظواهر ثم استنباط معرفة سير الأمور على غرار إمكانية الضوء في مجال العلم الطبيعي وذلك لشادي الأخطار والكوارث الاجتماعية •

## ب - دعوة الى منهج ( خاص ) الطريقة العقلية :

### ١ - الطريقة الديكارطية :

ان قوام الطريقة العقلية في العلم هو الشك ، وبه يرتبط تقدم العلوم الذي نلاحظ تراكماته ونتأمله على صعيد الطبيعة والمجتمع . لذا يلزمنا في البحث العلمي لاكتشاف حقيقة ما " أن يشك ولو مرة واحدة في حياتنا في جميع الأشياء ما أمكننا الشك " ( ٢٣ / ص ١٩٦ ) .

وبعني المنهج هنا مجموعة القواعد التي تضمن اكتشاف الحقيقة في كافة العلوم والتي تؤكد النظام الذي يتصوره بالعقل وتبني به والذي يسمح بإيجاد النظام القائم في الموضوع الذي ندرسه . وهذه القواعد المحددة " تعين الانسان على زيادة علمه تدريجيا والارتقاء شيئا فشيئا الى أعلى نقطة يستطيع بلوغها " ( ٢٣ / ص ٥٩ ) . فالمنهج يضيئ طريق العالم ويصحح أخطائه من هنا كان هو أدوات التي يكشف بواسطتها عن طبيعة الظاهرة المدروسة ويهيئ نظامها وترتيبها ويصل الى معرفة بعض الحقائق عنها . وقد وصف ديكارت ما أراد في المنهج بأنه " قواعد وثيقة سهلة تمنع مراعاتها الدقيقة من أن يأخذ الباطل على أنه حق ، وبلغ بالنفس الى المعرفة الصحيحة بكل الأشياء التي يستطيع ادراكها ، دون أن تضعف في جهود غير بافئة ، بل وهي تهد فيما للنفس من علم بالتدريج " ( ٤١ / ص ٦٥ ) .

أما موضوع المنهج الديكارتي فهو العلم الكلي والمبدآن ( الناجم ) عنهما أي الحدس الحقل ( INTUITION ) والاستنباط ( Dédution ) لذا كان الطريق الى المعرفة السليمة عنده " البداهة والقياس " ( ٤١ / ص ٦٦ ) . شرط أن يكون " الانتهاء وتجنب سبق الحكم وعدم التسرع وتعود النظر في المسائل البسيطة جدا ، هذا فيما يتعلق بالحدس ثم المراجعة والتحليل وما يتبعهما من احصاء وتعود للنظام في أبسط المسائل ، فيما يتعلق بالاستدلال " ( ٢٣ / ص ٧٢ ) المرشد في كل خطوة يقوم به الباحث . وهذه الخطوات يسهل ادراك الأمور والملاقات الرابطة بينها كما وشهد في وضوح العلاقات الرابطة بينها فتوضح حقائقها وذلك أثناء التهيؤ للحدس وممارسته ( ٢٣ / ص ٦٧ ) على خير وجه .

وفي البداهة يقول ديكارت : " لأعني بالبداهة الاعتقاد في شهادة الحواس المتشيرة أو أحكام الخيال الخادمة ، ولكنني أعني بها تصور النفس السليمة المنتهية تصورا هو من السهولة والتمييز بحيث لا يبقى أي شك فيما نفهمه ، أي التصور الذي يتولد في النفس السليمة المنتهية عن مجرد الأثوار العقلية " ( ٤١ / ص ٦٦ ) . وتختصر البداهة :

" بادراك الأشياء البسيطة والبسيط عند ديكارت هو ما ليس له أجزاء ، فاما أن يعرف كله أو يجهل كله ، وعلى ذلك تكون البداهة هي الحمل الذي به تعرف المبادئ الأولى " ( ٤١ / مرند ) .

أما القيام فهو تلك العملية التي " يستتبط بها شيء من شيء آخر " ( ٤١ / مرند )  
لادراك الدابائع المركبة من خلال تطبعه الذي يستمد يقينه من العقل الذي يستمد في الوصول الى هذه المعرفة معتمدا " على معارف سابقة " ( ٢٢ / ص ٦٦ ) .

ويقضي المنهج " تسلسل المعارف ونظام موضوعات المعرفة ، لانظام أجناس الوجود " ( ٢٢ / ص ٧٠ ) والدافع الى ذلك " . . . أي ولدت وفي نفسي نزعة عقلية ، تجعلني أجد اللذة القصوى في اكتشاف الحجج بنفسي ، لافي الاصفا لحجج الغير " ( ٢٢ / ص ١٧٧ ) . ويحدد ديكارت في " مقال عن المنهج " قواعد منهجه الأربع التي تؤدي الى كشف الحقيقة في العلوم بالطلي :

١ — قاعدة اليقين : " ألا أقبل شيئا على أنه حق ما لم أعرف يقينا أنه كذلك ، بمعنى أن أتجنب بعناية التهور وسبق الى الحكم قبل النظر ، وألا أدخل في أحكامي الا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء وتميز ، بحيث لا يكون لدى أي مجال لوضعه موضع الشك " ( ٤١ / ص ١٧٠ )  
٢ — قاعدة التحليل : " ينبغي أن تقسم المعضلة التي تدرس الى أجزاء بسيطة على قدر ما تدعو الحاجة الى حلها على خير وجه " ( ٤١ / ص ١٧١ ) .

٣ — قاعدة التركيب : " أن أسهر بأفكاري بنظام بادئا بأبسط الأمور وأسهلها معرفة كي أتدرج قليلا قليلا حتى أصل الى معرفة أكثرها تركيبا ، بل وأن أفرض ترتيبها يبين الأمور التي لا يسبق بعضها الآخر بالطبع " ( ٤١ / ص ١٧٢ )

٤ — قاعدة الاستقراء الطم : " أن أعمل في كل الأحوال من الاحتمالات الكاملة والمراجعات الشاملة ما يجعلني على ثقة من أي لم أخطئ شيئا " ( ٤١ / ص ١٧٠ ) .

ويرمي المنهج الديكارتي الى وحدة الموضوعات بمعنى علمي عملي ، لا بمعنى فلسفي بحث أي أنه يربط في مقاله عن المنهج بين العلم والحمل قائلا : " لأن هذه الانظار في علم الطبيعة بينت لي امكان الوصول الى معارف مفيدة للحياة فائدة كبيرة ، وبدلا من هذه الفلسفة النظرية التي تعلم في المدارس ، فانه يمكن أن نجد عوضا عنها فلسفة عملية ، بها اذا ما عرفنا ما للنار والماء والهواء والكواكب والسموات وكل الأجرام الأخرى التي تحيط بنا من قوة وأعمال معرفة متمايزة كما نعرف مهن صناعتها المختلفة ، فاننا نستطيع أن نجعل أنفسنا سادة ومسخرين للطبيعة " ( ٤١ / ص ١٠١ ) .

وقد عارض ديكارت منطق المدوسيين الذي يبقينا في حدود الأشكال اللفظية وقواعدها • وهو ، أي المنطق المدرسي " في أسى مراعاة ، باب من أبواب البلاغة ، لاجزء من الفلسفة " ( ٢٣ / ص ٦١ ) بمنطق العلم الكلي ، وهو المنطق الرياضي بنظر ديكارت فحد حدوده بمعالجه مسألة الاغريقي ( PAPPUS ) متوصلا الى الهندسة التحليلية • ولقد أكد ديكارت ذلك المنطق ( المنهج ) الرياضي باعتباره علم العلوم في " القواعد لتوجيه العقل " و " مقال عن المنهج " أما البرهان على المسائل الرياضية فهو ثمرة منهجه • فالمنهج الديكارتي يفضي الى المعرفة الحقيقية في حل معضلات العلم الرياضي •

ويستخدم المنهج الديكارتي من قبل العلماء في دراسة معضلات الطبيعة والمجتمع على السواء • فقد تعرف علماء الطبيعة بالتحليل على بنية الكائنات الحية والمادة المادلة — العناصر المعدنية والعضوية غير الحية — بصورها المتعددة ، وتوصلوا الى معرفة القاسم المشترك لبنيتهما التكوينية وهو الجسم الكهربى الدفين • وهذا ماوصلت اليه درجة معرفتنا عنها اليوم • أما اختلاف عناصر الطبيعة فهو من باب العدد والارتباط ، وقد أقرت هذا الكيمياء والفيزياء الحديثة • و ( ينجم ) عن هذا أن جوهر الوجود واحد وان اختلفت أشكال تواجده • وقد أثبت العلم صحة هذه الاستنتاجات الديكارتية •

أما علماء الاجتماع فيحللون مشكلة اجتماعية في ظروف المجتمع الذي توجد فيه • ويكون تحليلهم عليا ، حينما يلجأ التحليل الى المفاهيم العقلية كالتي يستخدمها علم الاحصاء الاجتماعى مثلا ، أو تحليلا مرتبطا بالواقع ، وفي الحالتين يستند هذا المنهج اذ ذاك الى المنطق الديكارتي الذي يلقاه بأشكال مخلفة في الدراسة الاجتماعية المعاصرة • فأساس منهج الحالة ، الهيئة الممثلة لمجتمعها ، وهي جزء من كل يمثلها خير تمثيل ، وهو يؤدى الى التبسيط ، فتسهل دراسة الحالة التي تمثلها تلك الهيئة سواء أكانت الفرد الاجتماعى أو الجماعة أو النظام • كما وأن قوام المنهج الوظيفي هو تحليل الملاقسة المتبادلة بين الأجزاء بعضها ببعض والاثار المترتبة على البناء الاجتماعى في كايته لا دراهه • كما لا يهمل تحليل تأثير الكل على الأجزاء المكونة له • ويحلل المنهج الجدلي تناقضات المجتمع الأساسية فيرجعها الى تناقضات جزئية واضحة التي تغزل الماركسية التقليدية عنها أن تراكم نتائجها الكيفية يمكن أن يصبح في لحظة ما نوعيا وذلك بالطفرة ( الثورة ) فسي المجتمع • وهناك من يرى أن " جوهر الماركسية ليس فقط جوهر الأساس الاقتصادى ، وإنما أيضا كونها منهجا للكلية • وتعني الكلية ( لى ) جورج لوكاش ولوسيان غولدمان الشؤون الشامل للكل على الأجزاء ، ذلك لأن منهج تنسيق المشكلات الى أكبر عدد ممكن من الأجزاء وفق المنهج الديكارتي قد يصلح في الرياضيات لكنه لا يصلح في العلم الاجتماعى ،

فعند وصف البناء النوعي الخاص للموضوع قيد البحث وصفا خاصا ، يجب ربطه في الوقت نفسه بالبناء الأشمل • وهذا ما يدعم جدل الجزئي والكلّي والنوعي والعام " ( ١ ) • كما تقوم الدراسة الميدانية بتحديد المشكلة وتحليلها فيسهل وضع فرضية يتحقق الباحث منها وطك الفرضية تربط عادة بين متغيرين أو أكثر • وعندما تختبر في الواقع ( الميدان ) يتصحح الباحث عندئذ القواعد الديكارتية فيبسط تلك المشكلة المدروسة ، فتسهل عليه دراستها ، بهيئان متبادلات التأثير بين العناصر المكونة لها •

ويتلزم التحليل والتركيب عقليا ، ويفترض كل منهما الآخر في ترتيب أجزاء المشكلة التي يعالجها ، فيسبغ عقلا نظامه على أجزائها ويمثل نظام العقل هذا في آخر المطاف معرفتنا التي نعبر عنها بصورة مقولات أو نظريات أو قوانين نشرها في كليتها • وهذا يتكون أساس فهم أية مشكلة •

وبجمل ( الاستقراء الطام ) اليقين واضحا بتصحيح الخطأ والتأكد من سلامة التفكير والمعالجة • ولعل من أهم الموامل التي تجعل البحث العلمي موضوعيا في نظر ديكارت عدم التسرع والتخلص من العاطفة وعدم اطلاق أي حكم مسبق في الدراسات العلمية • كما أن التجريب يكون هنا خادما للمنهج العلمي ليسيطر به الانسان على الطبيعة ويرفض كي يحقق هذه الغاية " الايمان بأي شيء الا أن تثبت البرهنة عليه بشكل كامل " ( ٨ / ص ٢١٠ ) فتتل التجربة في المنهج الديكارتية خطوة بعدية يتحقق الباحث بها من صدق نظام العقل المسبوق على المشكلة التي يعالجها • أي أننا نميز وفق المنهج الديكارتية في كل تجربة منحيين : الأول هو الاجراءات العقلية ( المحاكمة الفكرية ) التي هو دى الى المصرفة • والثاني التحقق من صدقها في الواقع • ومن هذا القبيل التحقق عمليا من صدق حلول مسائل الفيزياء الرياضية • كما وجد تطبيقا لهذا في علم التحريك والى علم الموائم البعيدة أمثلة على ذلك حيث تنون الرياضيات ناظما كلنا لتلك الحلول كافة • فالتجربة وفق المنهج الديكارتية عقلية أولا ثم تجد تطبيقا لها في الواقع •

وهناك من وثق عدد ديكارت بخية نقده في ضوء ما ينتمي اليه من اتجاهات في دراسة المجتمع فأشاد بفضله من خلال ذلك النقد • ومن هؤلاء زكي محمود حيث ناقش المنهج الديكارتية في ضوء المنهج التجريبي فأظهر أهمية القواعد الديكارتية في الدراسة العلمية ، غير أنه لم يقرها في العلوم الاجتماعية الا بشروط وعمو يؤكد : أن قبول القاعدة الأولى ( اليقين ) مشروط " بفهم الصدق أو الحق بمعنيين : معنى خاص ، بقضايا الرياضة والمنطق ومعنى آخر خاص بقضايا العلوم الطبيعية • فهو في الحالة الأولى معناه : التطابق

( ١ ) — عبدالمعطي ، عبدالباسط : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٢١٨

مع الواقع والصدق في الحالة الأولى يقين وفي الثانية احتمال " ( ٦٩ / ص ٢٢٠ ) وفيهم الحاضر أو ما يمثل أمام العقل بمعنيين : " معنى خاص في حالة العلوم الاستبطائية ، ومعنى آخر خاص في حالة العلوم التجريبية . فهي في الحالة الأولى عبارة عن المسلمات المفروضة من تعريفات وبيدهيات ومصادرات ، وهي في الحالة الثانية ( تعني ) المعطيات الحسية . وألا نفهم الوضوح والتمييز بمعنى الضرورة التي يكون تقيدها مستحيل الوقوع " ( ٦٩ / ص ٢٢٠ ) ويقبل القاعدة الثانية ( التحليل ) في أي منهج علمي " الاستبطائي والتجريبي على السواء " ( ٦٩ / ص ٢٢١ ) ويرد على القاعدة الثالثة ( التركيب ) بأن " الأخطاء في الأحكام التي يشهر اليها ديكارت كلها أخطاء في الاستدلال لا في مجرد الإدراك الحسي ، فكون البرج يبدو مستديرا في موقف ومربعا في موقف آخر لا يستدعي بالضرورة أن يكون في الأمر خداع من الحواس ، بل قد يكون مصدر الخطأ هو في استطاع نتيجة لا تهرها التجربة الحسية . " ( ٦٩ / ص ٢٢٤ ) ويعترف بالقاعدة الرابعة ( الاستقراء التام ) فهي مرجوة " للبحث التجريبي والرياضي على السواء " ( ٦٩ / ص ٢٢٥ ) حيث يحول بواسطتها الاستدلال إلى حدس بالموضوع المدروس ويغدو واضحا في ذاته .

ويضيف ديكارت إلى القواعد المذكورة أربع قواعد أخلاقية ، هي " ١ — أن أحترم قوانين بلدي وعاداتها ، وأن أخضع للدين الذي توعرت عليه منذ طفولتي . ٢ — أن أكون حازما وعازما في كل أفعالي . ٣ — أن أغبر أفكاري عوضا عن تغيير العالم . ٤ — أن أستعمل كل حياتي في تثقيف نفسي وتربية عقلي والعوصل قدر استطاعتي إلى المعرفة الحقيقية " ( أ ) ويرى البعض أن هذه القواعد الأربع لم تأت " بشيء جديد " فديكارت فيلسوف غير ملتزم ( صب ) اهتمامه على تغيير نفسه وأفكاره عوضا عن تغيير العالم " ( ب ) وهناك من يرى ، مثل أميل بوترو ( E. BOUTROUX ) أن " الثورة الفرنسية وليدة المقال عن المنهج لأن المجتمع قد تجدد في سنة ١٧٨٩ باسم مبدأ اليقين الديكارتي " ( ٤١ / ص ٨٥ ) أما يونغمان ( K. JUNGEMANN ) فيقول : " عندما يقرأ الإنسان فافست غوته ، لا بد أن يتذكر " المقال عن المنهج " لديكارت إذ تظهر في العملين نفس النزعة غير المتناهية التي تطلح في النفس الانسانية إلى مزيد من الرقي والكمال " ( ٤١ / ص ٨٥ ) .

ويذكر ديكارت في دراسته الفيزيائية " عدة مسائل ميتافيزيقية ، خاصة أن الحقائق الرياضية تلك التي تعهدها أبدية قد أنشأها الله ، وهي متوقفة عليه ، توقفا كلياً ، مثلها في ذلك مثل سائر المخلوقات " ( ٢٣ / ص ١٩٠ ) ويعتمد ديكارت في آرائه

( ١ ) و ( ب ) — المواءمة ، عادل وفيينا من غسان : المدخل إلى الفلسفة . دمشق ١٩٨٢ ، ص ٢٤٠

الميتافيزيقية المشابهة لما سبق عن المنهج العلمي بمقدار ما اقترب منه في منهج الشك ، وقت استطاع أن يثبت " حقيقة الفكر بالاستناد الى الشك " ( ١٠ / ص ٤٠ ) .

وقد انتشرت المدرسة الديكارتية ( GARTESIANISME ) وغدت مذهباً لكثير من فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر وشرعت الى تيارين " التيار التقدمي الذي ينتسب الى فهم ديكارت الاتي للطبيعة ( لوري ، لامتري ، كاهانياس ) والتيار الرجعي الذي يؤيد ميتافيزيقاه ( ديلافورج ، المناسبية ، وماالبرانش ) ( ٨ / ص ٢١٠ ) مع العلم أن شكه " لم يكن مذهبياً ، بل كان شكاً منهجياً تسيره ارادة تطمس الحقيقة " ( ١٠ / ص ٤٠ ) في الرياضيات . ان قواعد ديكارت " صالحة في الهندسيات " ( ١ ) لأنها مستمدة من روح الرياضيات .

---

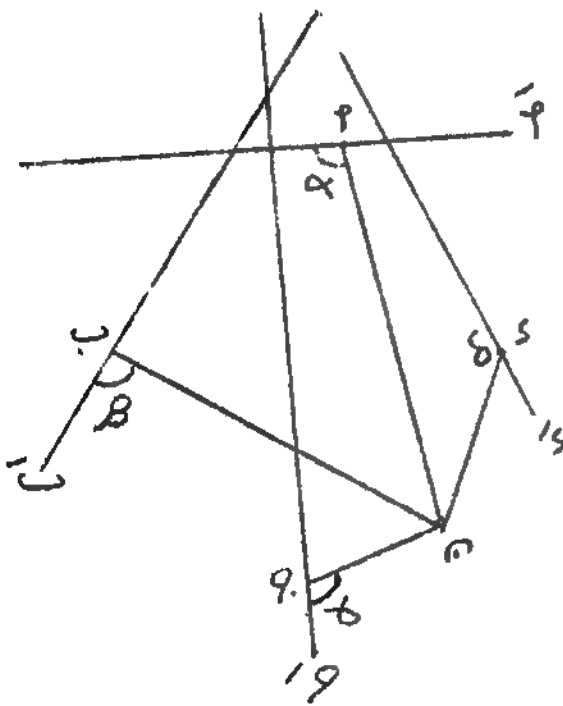
( ١ ) — الحاج ، يوسف كمال : مدخل الى فلسفة ديكارت مع ترجمة التأملات ط ١ لبنان

١٩٦٦ ، ص ٤٥ .

ملاحظة :

أثناء المعالجة في الديكارتية رأينا تعيين مسألة بابوس ، ولما كانت المراجع المختصة في ذلك غير متوفرة لدينا ، وجهنا السؤال التالي الى سامي شلهوب ( أ ) .  
ما مسألة بابوس ( PAPPOS ) التي عالجها ديكارت فتوصل الى علم الهندسة التحليلية ؟

فأفادنا بما يلي : ان بابوس الاسكندري عاش حوالي ( ٣٢٠ ) وهو آخر رياضي يوناني شهير من المصور القديمة . وكان فلكيا وجغرافيا أيضا . وقد شرح " المجسطي " والكتاب المشر لاقليدس وعلمه الرئيسي هو ما يسمى بالموسموسية COLLECTIO التي عالجت أعمال رياضية كبيرة منها أبحاثه في الهندسة .  
أما صورة مسألته — التي بالطبع لم تحل بعد — فقد شرحها كاتشور في كتابه ( ب ) كالتالي :



لدينا أربع مستقيمات مفروضة ولكن  
 $\overline{PQ}$  ،  $\overline{QR}$  ،  $\overline{RS}$  ،  $\overline{ST}$  والمطلوب  
ايجاد المحل الهندسي لـ ( ن ) أو للنقاط  
مثل ( ن ) التي تحقق مايلي : من ( ن )  
ننشى مستقيمات ولكن  $\overline{NQ}$  ،  $\overline{NR}$  ،  $\overline{NS}$  ،  $\overline{NT}$  ،  
وفق زوايا مفروضة مشكلة عند تلاقيها مع  
المستقيمات  $\overline{PQ}$  ،  $\overline{QR}$  ،  $\overline{RS}$  ،  $\overline{ST}$   
على التالي والزوايا المفروضة هي :  
 $\hat{P} = \hat{Q} = \hat{R} = \hat{S} = \hat{T} = \hat{U} = \hat{V} = \hat{W} = \hat{X} = \hat{Y} = \hat{Z}$   
عندئذ يكون  $\overline{PQ} \times \overline{QR} = \overline{RS} \times \overline{ST}$   
وبالتالي يكون المحل الهندسي لـ ( ن )  
حتما قطعا مخروطيا .

( أ ) وذلك في رسالتنا المؤرخة في ١٩٨٣/٢/٥

( ب ) كاتشور : " محاضرات حول تاريخ الرياضيات " ج ١ ، نوفمبر ١٩٦٥

تتضح معالم مفهوم الجدول في استخدامه العلمي عند هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣١) وذلك في كتاب "المنطق" (١٨١٢ — ١٨١٦) حيث وصل هيجل إلى قانون التغيرات الكمية التي تؤدي إلى تغيرات كمية وأوضح كيف أن الطاقض هو العامل الحاسم والمبدأ الدافع لكل تغير وتطور وحدد قانون نفى النفي أو سلب السلب وجدول الشكل والمضمون والكل والجزء وبين قضايا الواقع والضرورة والضدفة وبحث ثنائية "الأشياء" في ذاتها "ويطلق هيجل من فهم جديد للمنطق وصفه في المقدمة بقوله: "المنطق الموضوعي يحل محل الميتافيزيقا القديمة التي كانت تأليفا علميا عن عالم قوامه الأفكار وحدها"، فإذا ألقينا نظرة على المرحلة الأخيرة التي بلغها هذا العلم، فإدراكنا لبرر مباشرة أن المنطق الموضوعي يحل أولا محل (الانطولوجيا) في هذا الفرع من الميتافيزيقا الذي تضمن عليه فحرا طبيعة الوجود، والوجود يشمل الوجود كما يشمل الماهية، غير أن المنطق الوضعي يشمل أيضا الأقسام الأخرى من وراء الطبيعة بمقدار ما كانت هذه تحاول بالاستناد إلى صيغ الفكر الخالصة، إدراك موضوعات خاصة تستمد من التصور مثل النفس والعالم والله، ومقدار ما كان الأساس في طريقة اعتبارها الأشياء يقوم على تحديدات الفكر ذاتها فالمنطق يدرس هذه الصيغ والتحديدات دون الرجوع إلى التصور في موضوعاته وبواطنه ويفحص تلك الصيغ والتحديدات وفيمتها (في ذاتها أو من أجل ذاتها) أن المنطق الموضوعي بالتالي هو نقد هذه التحديدات الحقيقي وهو نقد لا ينظر إليه من وجهة نظر مجددة، مقابلا بين القبلي والبعدي، بل يتملن بالأخرى بها هي ذاتها في موضوعها الخاص،" (٤٨ / ص ٤٨، ٤٩) غير أن هيجل لم يحدد الوصول إلى كل تفاصيل اكتشافه الجديد فهو يقول: "أني لا أستطيع بالطبع أن أتخيل أن الطريقة التي انتهت بها في نظام المنطق غير قادرة على التدوير والتوضيح في كثير من التفاصيل، لكنني في نفس الوقت أعلم بأن تلك الطريقة هي الطريقة الوحيدة الصادقة" (١٥ / ص ١٣).

أما الطريقة التي انتهت بها المنطق الجديد فتقوم على فهم خاص للجدول وهو الضرورة المنطقية التي يخضع لها الفكر في حركته والواقع في تغيّره وتهدله وظهوره أو وجوده، فهو ملطّن تحركي يسرى مع حركة التفكير ويوضع في سريانه هذا عاقضات يطالب بها ويتجاوزها ويمكن من هنا تفسير العالم كله بسلسلة متكاملة لامتناهية، كل قسم منها ذو ثلاثة حدود فالفكر يعتبر أولا فكرة هي (الاثبات) ثم يقابلها (بالنفي) ثم ينفي النفي والأول يسمى أطروحة والثاني طباقا والثالث تركيبا في لغة اليوم. وقد قال هيجل ذلك لأنه اعتبر أن كل "ما هو واقعي عقلي، وأن ما هو عقلي واقعي" (٢٦ / ص ٢١٣) (٦).

(٦) — وقد ورد ذلك في: الأصل في أعمال هيجل الكاملة، طبعة اليوبيل، مجلد ٧، ص ٣٣. وأيضا في: عواوفيناس: المذخل إلى الفلسفة، دمشق ١٩٨١ — ١٩٨٢ — ص ٥٨٩.

وفي هذا وجد من اعتبر جدلية هيغل جدلية مثالية مهيما ذلك بكونها تعبر الواقع انعكاس للعقل والتفكير . فقد وصفها انغلز ( ١٨٢٠ — ١٨٩٥ ) بأنها ليست سوى صورة لعمرة الفكر الذاتية التي تستمر منذ الازل ، حيث لا ندري ، مستقلة عن كل ذهن انساني مفكر " ( ٣١ / ص ٤٤ ) . فتألت جهود كارل ماركس ( ١٨١٨ — ١٨٨٣ ) وفريدريخ انغلز من أجل فهم جدلية هيغل فهما ماديا فأوضح انغلز الانقلاب الفكري هذا بقوله : لقد " نذرنا الى أفكار الذهن نظرة مادية ، على أنها انعكاس للأشياء ، بدلا من أن ننظر الى الأشياء على أنها انعكاس لدرجة معينة من درجات الفكرة المطلقة ، وهكذا أصبحت الجدلية معرفة قوانين الحركة العامة في العالم الخارجي أم في التفكير الانساني " ( ٣١ / ص ٤٤ ) .

ومن جهة حدد ماركس وجه الخلاف مع هيغل باعتبار أن الوعي هو انعكاس للوجود المادي كما جاء ذلك في المقدمة الثانية ( لرأس المال ) ، حيث يقول : " لا يختلف منهجي الجدلي في الاساس عن منهج هيغل فقط بل هو نقيضه تماما ، إذ يعتقد هيغل أن حركة الفكر التي يجسدها باسم الفكرة هي مهددة الواقع الذي ليس هو سوى الصورة الظاهرية للفكرة أما أنا فاعتقد على العكس أن حركة الفكر ليست سوى انعكاس حركة الواقع وقد انتقلت الى ذهن الانسان " ( ٣١ / ص ٤٥ ) .

وإذا اعتبر البعض أن هذه الجدلية هي الطريقة العلمية الوحيدة التي تؤسس الفهم العلمي للطبيعة والمجتمع كونها تتيح النظر الى " الأشياء والمعاني في ترابطها بعضها ببعض وما يقوم بينها من علاقة متبادلة وتأثير كل منها في الآخر وما ينتج عن ذلك من تغيير كما ننظر اليها عند ولادتها ونموها وأخطائها " ( ٣١ / ص ٤٥ ) كان لابد من البحث في مقوماتها وخصوصيات تطبيقها في العلوم الاجتماعية .

تتميز الجدلية العلمية بالترابط والتفاعل الشامل بين أضداد الأشياء التي تتحول كيفيا ثم نوعيا من جراء تضادها . وفي هذا الدافع لكل تغير . وقد تأثر كل من ماركس وانغلز في تحويل الجدول الهيغلي الى جدل مادي باكتشافات ونظريات جديدة كان أهمها الخلية الحية والتطورات المعقدة التي تنشأ من جراء انقسامها لتكوين الاجسام المعقدة ، ثم تحول الطاقة الى اشكال مختلفة من القدرة والتداخل ، وكأن الكون في نهاية المطاف ( طاقة ) تأخذ صورا مختلفة . ثم نظرية داروين التي اعتبرت الحياة ثمرة التطور الطبيعي والانتقاء الذي يشمل الكائنات الحية بأجمعها بما فيه الانسان .

وينظر المنهج الجدلي الى الطبيعة في توابط ظواهرها وفي تغييرها المستمر فينشأ بعضها ويزول البعض الآخر أو يضمحل ، ذاك أن " الطبيعة كلها رهينة بدوام الظهور والاختفاء

هي في جريان لا يقطوع وفي حركة وتعدل دائمين " ( ٢٦ / ص ٢١٥ ) • ( باجمين ) • من تصارع الاضداد فيها الى أن يصل ذلك حتى صور ظواهرها التي هي درجة من درجات المعرفة • وعندما تلج المادية الجدلية الى المجتمع تصبح المادية التاريخية أساس العلوم الاجتماعية في الفكر الماركسي كله • وتعني منهجية الجدلية إقامة القوانين العامة لحركة الفكر والطبيعة والمجتمع بالمناظر المادي من حيث أن " وجود الناس الاجتماعي هو الذي يحدد ، شعورهم وأن تجليات حياة الأفراد هي التي تحددهم " ( ١ ) / ص ٢١٥٣ • أي أن الأفكار لا تستقل عن الوجود الاجتماعي وتظهر مبادئ الجدل على الشكل صراع طبقي يؤدي الى قلب تركيب طبقات المجتمع رأساً على عقب وذلك من خلال العناقير بين الظروف الموضوعية وحاجات الانسان بفعل ( الممارسة ) في لحظة ما من التاريخ • فان صديلاً يحدث في التركيب الاجتماعي بفعل صراع وأفعال الطبقات وبهذا تلغى الصفة المثالية من الجدل المادي لأنها ليست من طبيعته إذ أن " ملاقة الفكر بالطبيعة غير ممكنة بدون ( الممارسة ) التي تمثل التوسط المادي بينهما ، فليست الملاقة التامة بين الفكر من جهة والطبيعة من جهة ثانية هي المطلق الأساسي للفكر الانساني بل تغيير الانسان للطبيعة بنشاطه العملي " ( ٢٥ / ص ٢٧٢ ) •

أما لينين ( ١٨٢٠ — ١٩٢٤ ) فيحدد خصوصيات المنطق الديالكتيكي بقوله : " لكي نعرف الشيء فعلاً يجب أن ندرس جميع جوانبه ، جميع ملاقاته ، وحلقاته المتوسطة . اننا لن نصل أبداً الى هذا بصورة كلية ، ولكن مطلب شمول جميع الجوانب يقينا من الوقوع في الأخطاء والجمود هذا أولاً ، وثانياً يقتضي المنطق الديالكتيكي أن نعاول الشيء في تطوره في ( حركته الذاتية ) ( كما يقول هيجل أحياناً ) في تشييره وثالثاً ينبغي أن تدخل الممارسة الانسانية ( PRAXIS ) كلها في التعريف الكامل للشيء كمعيار لليقين ومحدد عملي لأرباط الشيء بما يلزم الانسان ، وربما يحملنا المنطق الديالكتيكي أنه ( لا وجود لعقيدة مجردة ، فالحقيقة عيانية ( CONCRETE ) دوماً " ( ٣ / ص ٢٤٣ ) •

ويمين لينين ذلك المنطق بقوله : " هو نظرية المعرفة • والمعرفة هي انعكاس الطبيعة بواسطة الانسان • غير أنه ليس انعكاساً بسيطاً مباشراً وكلها ، وهذه العملية تتطوى على سلسلة من التجريدات والصياغات وتشكيل المفاهيم والقوانين ، وهذه المفاهيم والقوانين تحتضن كذلك نسبياً وتقريبياً القوانين الشاملة للطبيعة المتحركة أبداً • يوجد فعلاً أي موضوعاً ثلاثة حدود : ١ — الطبيعة ٢ — المعرفة ٣ — شكل انعكاس الطبيعة في المعرفة ، هذا الشكل انما هو لمفاهيم ، القوانين ، المقولات " ( ب ) / ص ٢٣٤ )

- ( أ ) لوفيفر هنري : فكر لينين ، ترجمة كمال الخالي وأديب اللجمي دمشق ١٩٦٩ •  
( ب ) لوفيفر هنري : فكر لينين مرجع سابق •

ويرى هنرى لوفيفر أن تعريف الديالكتيك في نظريتين يتضمن : " ١ - تعريفاً للمفهوم بذاته ، ( ينبغي تناول الشيء ذاته في علاقته ونموه ) ٢ - التناقض في الشيء ذاته ، والقوى والاتجاهات المتناقضة في كل ظاهرة ٣ - وحدة التحليل والتركيب ، تلك هي عناصر الديالكتيك " ( ٣ / ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ) • وهكذا فمطلق الاتجاه الماركسي هو الديالكتيك الذى يؤدى الى نظرية المعرفة الديالكتيكية من خلال نهجه •

وأيضاً أنطونيو غرامشي ( ANTONIO GRAMSCI ١٨٩١ - ١٩٣٧ ) الجدل وحدة بأنه ضددين أو مطابقة أحدهما للآخر ، وشما الطبيعة والاسان ، المادة والعقل ، الوجود والفكر ، الموضوع والذات ، والذى يفكر بشكل جدلي يدرك وحدة الطبيعة والاسان دون نسيان التنازع أو التعارض بين اللحظتين ، فالروحي لا يدرك التضاد والديهي يدرك الوحدة وينكر التضاد • ويتساءل غرامشي : " أفلا يمكننا أن نتصور بالضبط وحدة الضدين دون الوقوع في خطأ الواحدية على اختلاف أشكالها التي لا تدرك الوحدة الا بحذف واحد من الحدين " ( ٣٢ / ص ١٣٣ ) •

وبهتم جان بول سارتر ( JEAN-PAUL SARTRE ١٩٠٥ - ١٩٨٠ ) بمنهجه الذى يثق بالممارسة والحرية والوجود الفكرى ، والذى يطابق بين البراكسيس الفردى والحركة الجدلية للتاريخ في وقت واحد ، انه هو العقل الجدلي • والجدل الذى يؤمن به آت من الأفراد وليس من رموزهم لكونها فوق فردية وبذلك يمتنع جدله عن التأليه أو الجبرية الميتافيزيقية ، فاذا " رفضنا مشاهدة الحركة الجدلية الاصيلة في الفرد وفي رمظه - مؤسسته - يجب أن نترك الجدل " ( ب ) وبذلك يتحد الاسان بذاته الخارجية عنه في الطبيعة ولا يفهم الجدل الا بفهم الذات وتنفى تهيته بتطبيقاته في الطبيعة • ولا تأثير للجدل فيها • وقد قال سارتر عن انفلزانه " اعدم الجدل بزعمه انه اكتشفه فسي الطبيعة " ( ج ) بينما ربط هو أى سارتر الجدل بالحياة البشرية والممارسة أى الانتاج ، العمل ، الصراع ، الابتكار •

ثم يرى سارتر عند مناقشته المنهج أن المادية الجدلية يمكن أن تتغلب من المحددات العامة المجردة الى بعض سمات الفرد الفريد اذا ما توسطت بينهما • وهو يوحد

( ١١ ) لوفيفر هنرى : فكرلينج مرجع سابق •

( ب ) و ( ج ) وقد وردت عند جورج غورفيتش في كتابه الجدل وعلم الاجتماع في المطلق التاسع ، الجدل عند جان بول سارتر •

بين مفهومي الممارسة والمشروع في المنهج فيكشف عن خارجية الاوضاع وموضوعيتها لأن ذلك .  
" ميسرارتباد مسألة الذاتية بكل ما فيها من تعقيد " ( ٤٤ / ص ٩٧ ) .

وحدد جورج غورفيتش ( G. GURVITCH ١٨٩٤ — ١٩٦٧ ) النقاط البارزة في

جدل سارتر في كتابه " الجدل وعلم الاجتماع " فوجد أن سارتر يمثل الجدل مثل حركة واقعية في العالَم الانساني يلخي انعكاسه في العلاقات بين النفسي والمطلق ويظهر الوسائل المتوسطة بين الحركة المزدوجة للعالَم الانساني الخاضعة لدلائله الخاصة وأعماله وانجازاته وابطجائه التي تحرر منها جزئيا أما العلوم الانسانية فتعجز عن دراسة عالمها — موضوعها — دون ادراك قوة الحركة الجدلية الخاصة به لأن الجدل لا يتحول الى حركة بسيطة للكليات الانسانية في سهرما وتجربتها وسرفتها الملائمة . وقد ربط سارتر خطأ كل تفسير بالعقل التعليلي وهو لا يرتقي في التفسير سوى " تحديد سلبي " ( أ ) للجدل الا أن هذا يقود الى صعوبات تواجه الجدل السارترى ، أهمها : ربط الجدل بفلسفة خاصة تنبع الجدل وتربطه بالوجود الفردى والعقل الابتكارى أو التاريخي مما يؤدى الى الدوغمائية عند دراسة الرهسوط الاجتماعية . ذاك أن هذه الدراسة تقتصر على التناقضات والتركيبات . فجدل سارتر تحدرى ( نازل ) وعام ( شامل ) لأنه ينزل من الوجود الفردى والعقل العام ليصل الى الأبعاد الاجتماعية حيث " يوجد الجدل داخل الجدل " ( ب ) كما ينطلق من التطبيق المؤطر — الجامد — كي يصل الى التاريخ وتتعدد الحركة الجدلية الواقعية والفهم في فلسفة سارتر وفق منهجه الذى يعتمد من التجديد المستمر في المنهج الجدلي .

وتتمحور الجدلية السارترية حول الأفراد وذاتية الانسان والممارسة والحرية والتاريخ الذى يشبه العقل العام بمجموعة حقائقه موهي شاملة تظهر مثل كائنات طفولية تعيش على نسخ الماركسية ويصيرها سارتر " ايدولوجيا " مستقلة نسبيا طوراً وأساساً للمادية التاريخية طسورا آخر . أمام هذه الجهود يرى البعض أن سارتر قد بذل في عديد كتبه : " جهوداً ضائعة لاثبات صحة الوجودية مستعينا في ذلك بالفلسفة الماركسية " ( ٨ / ص ٢٢٨ ) بينما يبدو آخرون أشد انصافاً حيث يرون أن محاولته لتكوين " وجودية من عيغل وماركس في نظريته للعقل الجدلي لم تكلل بالنجاح " ( ج / ص ٢٢٨ ) .

( أ ) و ( ب ) وقد وردت عند جورج غورفيتش في كتابه " الجدل وعلم الاجتماع " في الملحق التاسع ، الجدل عند جان بول سارتر .

( ج ) غورفيتش : الجدل وعلم الاجتماع ١٩٦٢ ، الملحق التاسع النقطة السادسة من التصور السارترى للجدل .

أما جورج غورفيتش فيرى أن الجدل هو طريقة الإدراك والفهم والمعرفة لحركة الكليات الواقعية الأساسية • ويتميز الجدل بميدانه وتحطيم كل التصورات المكتسبة والمصنعة التي لا تدرك الكليات الأساسية في سيرها وتأثيرها المتبادل ، ثم باحوائه دائما على عنصر النفي ( السلب ) وهو أحد طرق الجدل العملية والابتماد عن أى موقف فلسفي أو علمي مسبق •

ويتأهب غورفيتش للدفاع عن التجريبية الواقعية — الاجرائية — بالجدل وهو يرى أن التجربة التي تعدل باستمرار قواعدنا تتضمن لزومية الجدل والصلة التي يكشف عنها تاريخ الفكر ومصدر التجريبية • فكل تجربة ، معاشة أو يوسية أم منظمة يكون الجدل أكثر من الواقع محركا لها لأن التجربة تحطم أطرها المرجعية بلا انقطاع وهذا يعني أن محتوى التجربة عنده جدلي • أما في الاجتماع تكون التجربة جدلية بخاصتها ومحتواها : " أن الجدل الاجرائي الواقعي الذي ندرسه يهدف لمشكلة أخرى ، هي عدم امكانية الجدل اذا لم يكن مظهرا خاصا للواقع الانساني الاجتماعي ، فاذا كانت التجربة هي دائما انسانية وانشائية ، فالواقع في حركته الجدلية يتصف بنفس الخصائص تماما ، فالتجربة المباشرة مثيلة الواقع الاجتماعي والمشابهة بذاتها للحركة الجدلية ، والتي تصدر عمل الناس وال ( نحن ) والجماعات والهيئات والمجتمعات الكلية للسفر في الناليم نحو التكيف مع السوايق وازالتها " ( ١ )

وتهدف التجربة المعقدة في علوم الطبيعة الى المحتويات التي بذاتها لا تتصف بالجدلية لكن " علوم الطبيعة تدخل في اجازات الحضارة وتؤثر على البنى الاجتماعية فهي تتأثر بها " ( ب ) •

ويرمي غورفيتش بطرقه الجدلية الاجرائية التي توضح تجربة المحتويات الجدلية الى تلك الطرق التي تصلح للدراسة الاجتماعية أى التكاملية الجدلية والتضامن المتبادل التأثير أو الاقتضاء الجدلي المتبادل وعدم التفسير الجدلي أو الموضوع والالتباس الجدلي والتعافر الجدلي أو استقطابه وتبادلية الاطر أو الوضع في عانة تقابل المنظورات ( ج ) •

( ١ ) و ( ب ) : كما ورد عند غورفيتش في : الجدل و علم الاجتماع • الجزء الثاني • الطرق الجدلية في علم الاجتماع ومظاهره والجدل بين الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى • ترجمة غالم منا •

( ج ) — استخدمت مصطلحات " الجدل و علم الاجتماع " ل : جورج غورفيتش وتصويب المصطلحات في الاتجاهات الرئيسية للعلوم الاجتماعية • ص ٢٦٢ •

ويصف بول لازار سفيلد العملية الجدلية عند غورفيتش القائمة على انتقاء عنصرين في وضع اجتماعي ما لبيان كيفية ارتباطهما بعد ذلك بأنها تكون تراكيب بدلية خمسة لكل من التاريخ والاجتماع وهي بمثابة طرق أو مداخل لدراستها وهي : " ١ - التكامل الجدلي : ويشمل العلاقات بين ( النحن ) والعلاقات مع الآخرين أو الفعاليات المنظمة والفاعلية المفوية

٢ - الاقتضاء الجدلي المتبادل : ويتعلق بتبادل التأثير بين البنية الاجتماعية والتكنولوجيا .

٣ - الالتباس الجدلي : الفرد أو الرمح الذي يثبت بهما مع منظومتين أو أكثر من المنظومات الاجتماعية يجد الكثير من العناء ناسيا العنصر على مويته الاجتماعية . ٤ - الاستقطاب الجدلي : التعارض بين الدليلات والثورة والحرب ٥ - الوضع في حالة تقابل المنظورات : التأكيد على العناصر التي لا تقبل التوحيد ولا الفصل ولكن حيث يكون التقابل من العدم والشدة بحيث يؤدي إلى توازن ممكن الملاحظة . ( مثلا : الرأي العام مجموعة آراء فردية في لحظة ما ولكنه يؤثر في آراء الأفراد ) " ( ٦٢ / ص ٢٦٢ ) .

الا أن غورفيتش يقر بأن الجدلية " لا تعطينا صورة تحليل ، انها تقودنا إلى عبثة التحليل في علم الاجتماع . انها لا تريد على أن تهين لنا أطر التحليل " ( ٦٢ / ص ٢٦٢ ) وبالتالي لا يتوقع غورفيتش من الجدلية كل شيء وعو يوصي بعدم التفسير السكوبي للأنظمة الاجتماعية ، بحكم تأثيرها الدائم وبفقد في مؤلفه " الستمية الاجتماعية والحرية الأساسية " ( ١٩٥٥ ) مسألة القوانين . ( ١ )

العامة لاسيما الاجتماعية منها فيقول : " لا يمكن التوصل الى قوانين عليا أو تطويرة أو وظيفية في ميدان علم الاجتماع ، فاذا كانت هناك ثمة حتمية قاسما لا يمكن أن توجد الا في صورة قوانين احصائية وعبارات احتمالية وتباين مترابط بين متغيرات " ( ٢٤ / ص ٤٣١ ) وتتذبذب درجة الحرية دون أن تغيب في أنماط المجتمع وتتناسب عكسا مع الحتمية الاجتماعية المتعددة الأنواع . فهو وينكر لحظة الثبات النسبي في دراسة ظواهر المجتمع ، وما القوانين والموضوعية والتقدم والأساس الواحد للمجتمع الا مشكلات زائفة .

ويقرب تيماشيف أراء غورفيتش من " النزعة الامبيريقية المغالية ( المفرطة ) فسي النقدية HYPERCRITICAL EMPIRICISM " ( ٢٤ / ص ٤٣٣ ) . ويحتمره بجدليته الاجرائية أكثر ميلا الى علم الاجتماع الأصغر ( الميكروسولوجيا ) الذي يمحى جوانب الواقع في كل مستوياته الاجتماعية وعلم الاجتماع الأكبر ( ماكروسولوجيا ) الذي يدرس الجملطات الكبيرة مفرقا بين مناهج الدراسة المستخدمة في كل منهما .

ويشير البعض الى تأثير غورفيتش بالظاهراتية ( PHENOMONOLOGIA ) أي " الفلسفة الواقعية التي تقوم على دراسة الظواهر كما تبدو في الشعور وفي الواقع فتجمع بين الموضوعية والادراك الذاتي " ودراسات برودون وباكوبين ( ٣٨ / ص ٥٠ ) ، رغم أن غورفيتش ينكر ذلك بالحاح في مؤلفه " الجدول وعلم الاجتماع " ( ١٩٦٢ ) . الا أن مالا شك فيه أن دراسات غورفيتش تقع في نطاق النكامل في ميدان الدراسات الاجتماعية وكلية البحث الاجتماعي ، وهي الصفة التي تتصف بها المدرسة الاجتماعية الفرنسية المعاصرة .

أما اتجاه " النظرية الاجتماعية النقدية " ( مدرسة فرانكفورت ) فيوضح بعدا آخر طارأ على المنهج الجدلي حيث قال ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو وهيرت ماركوزه وغيرهم بالديالكتيك السلبي كمنهج لدراسة المجتمع . ويعني به أصحابه معرفة ضرورة التفكير والعمل ( الممارسة ) وفهم الأشياء على ماهي عليه في الواقع بعد حذف الزيف والأقنعة الاصطلاحية التي تغطي الظواهر الاجتماعية . أما طريقهم في ذلك فهي التحليل الاجتماعي الذي لا يكتفي " بالجمع والتنظيم " ( بل ) يتساءل ويبحث " ( ١ ) . ومن هنا كان اتجاه مدرسة فرانكفورت نقديا . ويضيف أدورنو أن " موضوع علم الاجتماع هو المجتمع ومظاهره وليس كموضوع العلوم الطبيعية المتجانس نوعيا . فشمولية القانون الاجتماعي في علم الاجتماع ليست

( ١ ) — أدورنو ، تيودور ، ف في مقال : " علم الاجتماع والبحث الامبيريقى " ( النمر الألماني )

وذلك في كتابه : الخائف حول الوضعية في علم الاجتماع الألماني . ترجمة غام هنا .

دار مشط طه ١٩٧٦ ص ٨٢

في المفهوم أو شموليته بحيث يضم على نحو واسع كل المعطيات الفردية ، وإنما يتجه القانون الاجتماعي نحو علاقة الشامل بالخاص في واقعيتها التاريخية " ( ١ ) .

وتستخدم مدرسة فرانكفورت الديالكتيك السلبي بغية فهم كلية التاريخ باعتباره منهجا جدليا ينبغي تدقيقه في الدراسة الاجتماعية لادراك العلاقات التي تتحكم بظواهر البنية الاجتماعية ككل . فالواقع " الواقع ( المعطى ) ليس وحده حقيقة الواقع ، ان فيه غشاؤه أيضا يخفي العلاقة الاجتماعية " ( ب ) ومن هنا تفرق فرانكفورتية عن التجريبية في التركيز على الوظائف الكامنة وبرزاتها ، وعلى مشاهدة الواقع ودراسته وتحليله كي يبيح بأسراره ، لأن " الحوادث المدركة بالتجربة لا تعكس العلاقات المخفية وراءها . إنها مؤلف الخطأ الذي يخفي هذه العلاقات " ( ٦٢ / ص ٢٥٢ ) . غير أن مدرسة فرانكفورت لا تشغل الأبحاث التجريبية بل تعتمدها غنى لعلم الاجتماع لكنها ترى أن التعليل الاجتماعي الدقيق مكمل شرعي لها وإذا اقتصر البحث التجريبي على جمع إجابات ذاتية عندئذ تضيفه فرانكفورتية إلى قائمة الأوطان الجديدة التي تخفي الأنماط الاجتماعية المعاصرة . من مثل ذلك الرأي العام " محصول البيروقراطيات الحاكمة ، عامة كانت أم خاصة " ( ٦٢ / ص ٢٥٤ ) . وما يقرر مسير الناس اليوم مثل " صراعات دولية بين الفئات التي تنفذ الحكومات والنظام الاقتصادي " ( ٦٢ / ص ٢٥٤ ) . وليس التعاضد بين أفراد أحرار والنظرية الاجتماعية النقدية تفهم المجتمع في كليته لافي نطاق دراسة اجتماعية محددة . ولقد وصف أدورنو الخلاف بين الموقعين بقوله : " الموقف الذي يرهق النظر إلى الكل ومنه إلى الجزء والآخر يرهق الاكتفاء بالجزء " ( ج ) . أما الشمولية الاجتماعية فهو ما " تهمله الامبيريقية في علم الاجتماع " ( د ) .

وتتفق فرانكفورتية في بعض الوجوه مع الماركسية الشائنة عند تطبيق المنهج الجدلي لايضاح دور الاقتصاد وأثره في البناء الاجتماعي وما يبتثق عنه من ظواهر اجتماعية حتى في الموسيقى وهي عند أدورنو جزء من سوسيولوجية الثقافة لأن الموسيقى " تعبر عن تناقض المجتمع المعاصر وانقساماته " ( ٦٢ / ص ٢٥٢ ) وهي تخضع كبضاعة لقوانين السوق التي تعدد قيمتها في المنظومة الاجتماعية الكلية . ثم أن قبولنا للموسيقى رهين بالدعابة

( ١ ) و ( ب ) — المرجع السابق ، ص ٩١ و ١٠٠

( ج ) و ( د ) — نفس المرجع السابق ص ٨٢ و ٨٩

والاعلام والاعلان وأساليب تحصيل الأمور المعنوية في صورة أوتان •

وحول مسألة القوانين التي ترى الماركسية الشائعة ضرورتها حين يطبق المنهج الجدلي في الدراسة الاجتماعية ترى فرانكفورتية أن " الواقع والنظرية لا يمكن أن يجتمعا تحت مفهوم موحد لكليهما " ( ١ ) بل تؤكد أن الأحداث الاجتماعية تنشأ عن ارادة اجتماعية حرة أى تصبح القوانين الاجتماعية ذات معنى حين تستطيع " الانسانية أن تغير شروط وجودها " • ( ٦٣ / ص ٢٥٥ ) من هنا كان التطور العلمي والصناعي هو الذي جعل قيام تنظيم جديد للمجتمع ممكنا •

أما حول موضوعية الدراسة فتري مدرسة فرانكفورت أن " الموضوعية تنافس على المنهج وليس على الفحوى أو المحتوى الذي يفحص وهو ليس ذاتيا " ( ب ) ويتم بحث محتوى الظاهرة الاجتماعية في كلية المجتمع وتاريخيته طبقا لمنطق خاص بالمعلوم الاجتماعية •

٤

---

( ١ ) — نفس المرجع السابق ص ٨٣

( ب ) — مرجع سابق ، ص ٨٤

## ١- المنهج التاريخي :

يقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على " بحث واستقصاء حوادث الماضي ، كما يدل على ذلك لفظ ، ( HISTORIA ) المستمد من الأصل اليوناني . . . . . كل ما يتعلق بالإنسان منذ بدأ يترك أثارا على الصخر والأرض " ( ٥٣ / ص ١٢٤ ) . أما ما يهتمنا في دراسة التاريخ فهو مدى توفر خصائص المنهج العلمي فيه . وهنا تضاربت الآراء حول علمية المنهج وظهر تناقض بين رأيين هامين يقول أولهما أنه لا يهتم التاريخ بشيء سوى بدراسة التطور الخريد للإنسان الاجتماعي ويقول الثاني ان دراسة التاريخ تشمل كل جوانبه الخاصة والعامة . وهنا للرأي الأول لا تعترف الدراسة : تاريخية اذا حاولت التعميم من هذه الأحداث فتصبح دراسة اجتماعية أكثر منها تاريخية في حين يرى الرأي الثاني أنه قد يصل المؤرخ عن طريق الربط بين الماضي والحاضر لاكتشاف العلاقات السببية ولكنه لا يصل الى التعميمات المصاحبة بدالات رياضية صارمة .

ويطرح المنهج التاريخي من خلال وصف ما مضى من الظواهر الاجتماعية وتسجيلها الى فهمها ثم " التوصل الى حقائق ، وتعميمات لا تساعدنا على فهم الماضي فحسب وإنما تساعد أيضا على فهم الحاضر ، بل التنبؤ بالمستقبل " ( ٦١ / ص ١٠٤ ) ان كان ذلك ممكنا وهذا قد يتم من خلال تناول الدراسة التاريخية لمعضلة معينة وتطويعها وجمع البنيات الدقيقة عنها وتوثيقها والتحقق منها لتصويبها من خلال نظام الدراسة الذي يستخدم فرض الفروض والتحليل والتفسير من أجل اثبات صحتها فتفيد في فهم الحاضر وربطه بالماضي ومحاولة التنبؤ بالمستقبل .

وتعتمد الدراسة التاريخية على الأسس المنهجية التالية :

- ١ — تحليل الظاهرة موضوع الدراسة والوقوف على عناصرها .
- ٢ — الوقوف على نشأة الظاهرة والرجوع في هذا الصدد الى أصولها في المجتمعات القديمة التي تعبر ممثلة لأقدم مظاهر الحياة الاجتماعية .
- ٣ — تتبع نمو الظاهرة وتطورها وتنقسم التطور الى مراحل أو سلاسل اجتماعية للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول في كل مرحلة .
- ٤ — قد يبدو للباحث ان ظاهرة ما حديثة النشأة أو وليدة الزمن المعاصر فينبغي أن يبحث في العادات الشعبية وأساليب الحوام عن بقايا ورواسب أو آثار تدل على تاريخ طويل للظاهرة .
- ٥ — دراسة العلاقات القائمة بين الظاهرة موضوع الدراسة وما يتصل بها من ظواهر والوقوف على الآثار المتبادلة التي تنتج من تفاعل هذه العلاقات .
- ٦ — الانتفاع بمطابق المقارنة " ( ٣٧ / ص ٦٨ ، ٦٩ ) .

أما المعايير التي أفاد منها المنهج التاريخي في الدراسة الاجتماعية فهي معايير

ثقافية وأخلاقية (أمانة العالم الفكرية) ومهنية، تتمثل جميعها في الإدراك الموضوعي للعلاقات المدروسة والدقة العلمية والتكريم لتلك العلاقات وتكون هذه المعايير موضوعية الدراسة • كما تنتج عن تلك المعايير سمات تلازم المنهج التاريخي في مختلف مدارسه أهمها :

أ — افتراض موضوعية الباحث المنهجية ، وأمانته الفكرية ، كون هذا المنهج يعتمد الى حد بعيد على المحاكمة العقلية السليمة •

ب — تمس بدائل أو أشلاء الوقائع الاجتماعية الفريدة في بقايا تاريخية (المسندات — الآثار — الوثائق — العادات — ٠٠٠) وذلك بقصد التحليل والتفسير على أسس البحث العلمي لمعرفة الحقائق الاجتماعية التي تتضمنها •

ج — اعتماد منطق المقارنة من أجل فهم الحاضر في ضوء الماضي (من حيث نشأة الظواهر و النظم الاجتماعية) فيصار الى التصميم ما قد يوفر إمكانية التنبؤ بالمستقبل •

وهذه السمات تجعل المنهج التاريخي يسير الى تحقيق بعض وظائف العلم وأهمها التفسير والتنبؤ والضبط • غير أن الضبط الصارم يختص غالباً بالظواهر الطبيعية دون التاريخية وهو يلتصق هنا بالتجربة العلمية التي يستعاض المنهج التاريخي عنها بالتجربة غير المباشرة كون الظاهرة الاجتماعية تزيد ما وضوحها وتسهل إمكانية التنبؤ بوقوعها بأرجحية لأنه قد يحصل في بعض الأحيان مفاجآت تسببها إرادة الإنسان الحرة فتجمل تحديد نظام الظواهر الاجتماعية في الوقوع صعباً ولا تكتفي الملاحظة باعتبارها مجهر الباحث في شخص تاريخية أمور المجتمع بغية التفسير العلمي الذي تكونه موضوعية الباحث ومنهجية العلمية فيكون المنهج التاريخي عندئذ علمياً كما سيوضح لنا ذلك في موضوعية التاريخية (ص ٤٠٠) •

## ٤ - المنهج المونوغرافي

أول من قال بالطريقة ( المونوغرافية ) منهجا في دراسة المسائل الاجتماعية هو ، لابلتي ( LEBLAY ١٨٠٦ - ١٨٨٢ ) وتعني الكلمة وصف موضوع مفرد . إلا أنها اتخذت بعدا علميا وعمليا على يده حين درس جماعات من الأسر العمالية في فرنسا وسلاسل أوروبية أخرى من أجل التعرف على أحوالهم المعيشية مطلقا من أن العمال هم غالبية المجتمع وهم يمثلونه خير تمثيل والأسرة هي أساس تكوين المجتمع ولبنته الأولى . وقد تركزت دراسة لابلتي على معرفة أثر التصنيع على جماعات العمال الفرنسية والأوروبية مؤكدا على دلالة الدراسة الاجتماعية : المكان والعمل والأسرة ، ولجأ أيضا الى استخدام ميزانية الأسرة في دراسته فأصبحت دراسته كمية . وفي كتابه ، " العمال الأوروبيون " ( ١٨٥٥ ) يفصح عن منهج دراسته للأسر وميزانياتها فيوجزها كما يلي : " في اختيار أسرة تمثل المجتمع أو الطبقة التي نريد دراستها ثم نبحث حالة هذه الأسرة بحثا تفصيليا دقيقا من جميع النواحي ، وأهمها تاريخ الأسرة - دياتيلوعاداتها الخلقية - وسائل معيشتها وميزانياتها السنوية عن الدخل والمصروفات . ويقسم الدخل الى أربعة فروع : إيراد الأملاك والإعانات والمرتبات وأجور الصناعة ويقسم المصروفات الى خمسة فروع : الغذاء ، المسكن ، الملابس ، النواحي الثقافية والترفيهية والعلاج والديون والضرائب والتأمينات " ( ٢١ / ص ٢٦٢ ) إذا تحليل الظاهرة الاجتماعية المركبة الى أجزاء أكثر تبسيطاً رغم كونها أساسية ومميزة شرط أن يبقى هذا الجزء في حد ذاته متضمنا أساس الكل .

ويحدد ويصفي إطار منهج دراسة الحالة حيث يقول : انه " البحث الذي يقوم على التحليل الكامل الدقيق لحالة شخص ما بدراسة جوانب معينة من شخصيته " ( ٢٥ / ص ٢٠٨ ) كما ويؤكد ماركيز أن دراسة الحالات الفردية تقدم نمطا آخر لمنهج دراسي يستخدم على نطاق واسع في الطب العقلي وعلم النفس الكلينيكي والخدمة الاجتماعية ، وهو يشبه المنهج الأنثروبولوجي في تأكيده على عدم الانحياز والدقة والوصف الكامل لموضوع الدراسة . وللمقارنة بين نتائج البحوث أهمية علمية لا تتكرر .

أما مجال البحث في المنهج المونوغرافي فيختلف تحديده باختلاف تصرفات العلماء فمنهم من يقول : ان " منهج دراسة الحالة ، هو المنهج الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا او مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما . وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة

أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متمثلة  
بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة " ( ٣٥ / ص ٣٦٣ ) •

ويتبادر هنا سؤال ملح : هل المنهج المونوغرافي منهج في الدراسة الاجتماعية  
أم هو أداة للمنهج ؟ ترى كلير سليليتز ( CLAIRE SELLITZ ) وزملاؤها أن " دراسة الحالة  
وسيلة من وسائل جمع البيانات ، وليست منهجا • ذلك أنه يمكن أن تستخدم دراسة الحالة  
كوسيلة لجمع البيانات في دراسة استطلاعية أو وصفية ، وليس هناك ما يمنع من ناحية أخرى أن  
تستخدم في دراسة تختبر فروض السببية ، وذلك مشروط بطبيعة الحال بوضع الاجراءات المناسبة  
التي تحصل عليها " ( ٣٥ / ص ٣٧٣ ) •

ويقول غود و سكاتس ( GOODE and SCATES ) : ان " دراسة الحالة ليست  
أداة من أدوات البحث وإنما هي منهج متميز يقوم أساسا على دراسة الوحدات الاجتماعية  
بصفتها الكلية " ( ٣٥ / ص ٣٧٦ ) •

ويؤمن عالم النفس الأمريكي ( ALLPORT ) قيمة السير والسير الشخصية والمذكرات  
واليوميات في دراسة الحالة عاليا • فهو يجد أنها " تكشف عن الخبرات الداخلية للأشخاص  
وتتبدلي ، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة ، معلومات تتعلق ببناء وديناميكية الحياة العقلية  
لما حبسها وطريقة سلوكه " ( ٣٥ / ص ٣٨٦ ) •

وإذا كان المنهج يحدد بالطريقة التي تتبع في البحث فدراسة الحالة تركز على  
الملاحظة الاستكشافية وتستفيد من النظريات العلمية في مجال التطبيق وتستعين بوسائل جمع  
المعلومات أو البيانات كالملاحظة والمقابلة والاستبيان والوثائق والسجلات والخطابات فتكون  
بالتالي دراسة الحالة منهجا كالمنهج التجريبي •

وقد تكون الحالة المدروسة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا منجها أو فردا • في  
حين تكون الوحدة حالة في احدى الدراسات أو حالة قائمة بنفسها في بحث آخر • ثم ان  
المنهج المونوغرافي يتعمق في دراسة الوحدات المختلفة ليحدد العوامل التي تؤثر في الوحدة  
أو يظهر العلاقات السببية الرابطة بين مفردات الظاهرة ، دون أن يكتفي بالوصف الشكلي أو  
الظاهري للوحدة الاجتماعية الخاضعة له أثناء البحث ، وهذا ما يشكل أهم سماته كمنهج •

أما تحديد الظاهرة أو نوع السلوك وايضاح الأبعاد التي تنصب عليها الدراسة  
وايجاد السقاعيم والفروض العلمية واتقاء العينة بالشكل العلمي وتعيين وسائل جمع البيانات  
وتدريب جامعيها وتسجيلها وتحليلها واستخلاص النتائج وتعميمها فهذه مجموعة ، تكون

خطوات دراسة الحالات الفردية ويستحسن فيها التأكيد من كفاية البيانات وصدقها وسريتها كي تضمن صحة التعميمات العلمية .

وفي هذا المجال لا تتباين خطوات دراسة المجتمعات المحلية أو النظام الاجتماعي ، أو الجماعة عن الخطوات التي تتبع في أي دراسة علمية أخرى فقد قامت " جمعية الدراسات العلمية للاقتصاد والاجتماع في فرنسا " بتطبيق هذه الطريقة على (٢٧) أسرة تم انتخابها من مناطق مختلفة من العالم واستمرت الدراسة من سنة ( ١٨٥٨ ) الى سنة ( ١٨٦٣ ) ثم وضعت في كتاب يظهر فيه وضع أسرة العامل في باريس والمزارع في كاليفورنيا والفلاح في سهول الصين .

كما درس الباحثان روبرت ليند و ميلين ليند المجتمع المحلي لمدينة ميدلتون (MIDDLETON) بولاية انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية محددين دراستهما " انها تعبر دراسة ديناميكية وظيفية للحياة المعاصرة بمدينة ميدلتون في ضوء اتجاهات السلوك المتغيرة والملاحظة خلال خمس وثلاثين عاما " ( ٣٥ / ص ٣٩٢ ) وقد حدد الباحثان سنة ( ١٨٩٠ ) لتكون الحد الفاصل بين فتوتي الاستقرار والتغير ثم درسا التغير الذي حدث على المدينة من ( ١٨٩٠ ) حتى ( ١٩٢٥ ) ونسرا النتائج التي توصل اليها في سنة ١٩٢٩ .

كذلك تهت جماعة " الاقتصاد والانسانية " طريقة لابلتي المونوغرافية في القيام بدراسات مبكرة حول " ربط العوامل الاقتصادية بالعوامل الخلقية والروحية " ( ٢١ / ص ٢٦٣ ) .

غير أن عددا من الباحثين يثقل من أهمية المنهج المونوغرافي ولا يركن الى الاعتماد عليه في البحث لاعتقاده أنه لا يمكن تعميم النتائج التي يصل اليها الباحث أو للشك في صدق البيانات المجموعة .

ومما لا شك فيه أن لابلتي كان مجددا في الدراسة الاجتماعية ومبتكرا لما يعرف بملاحظة المشارك المنظمة التي تعبر منذلت كل دراسة علمية . كما أن دراسته لمجتمع الفرنسي أولا والأوروبي ثانيا هدت الى طرف حل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التصنيع بغية حفظ توازن تلك المجتمعات بعد معرفة العوامل التي تريد ثرائها وتلك التي تهدد استقرارها وتنقر من ثروتها ، وقد بقيت مشروعاته اصلاحية " وموجهة نحو محاولة اصلاح القائم على دوافع الشفقة والرحمة الذي تجاوزه جهود اصلاح اليوم " ( ٥٠ / ص ٢٢ ) .

ويبقى أن المنهج المونوغرافي مفيد في دراسة المشكلات الفردية ويساعد على تقديم حلول لها . كما أن دراسة المجتمعات المحلية بغية رصد التغيرات التي تطرأ عليها هي طريقة تاريخية عالية ، الا أنها تبقى قاصرة عن البعد البشري المرغوب أي الوصول الى الفوائس العامة التي تحكم المجتمعات .

## ج — دعوة الى مناهج (وسطى) في العلوم الانسانية

### ١ — المنهج الوظيفي :

تأثرت الوظيفة ( FUNCTIONALISM ) بما سيطر في علم الحياة من اتجاهات خاصة تلك التي تنطلق ببنية الكائن الحي المادية ووظائفها • غلبت مفاهيمها على غرار مفاهيم علم الحياة وبما يناسب دراسة الظواهر الاجتماعية فمنها كالنفس والنظام والوظيفة والمخلوقات والبناء الاجتماعي • من هنا أعطي المذخل الكلي الوظيفي في دراسة المجتمع طابع العلمية والعقلية باستثناء قواعده الى علم طبيعي متقدم نسبيا والى تحليل عقلي لما هو ماثل في المجتمع •

تعود جذور الوظيفية الى أعمال المؤسسين لعلم الاجتماع الأوائل فقد أشار كومت الى فكرة الانساق ومبدأ تساند الظواهر الاجتماعية وبه سبنسر ( SPENCER ) الى فكرة التكامل وادخل مفهوم الوظيفة في العلوم الاجتماعية ، وتصوف — باريهو ( VILFREDO PARET ) ( ١٨٤٨ — ١٩٢٣ ) المجتمع على غرار سن متوازن • أما ش • كولي ( CHARLES.H.COOLEY ) ( ١٨٦٤ — ١٩٢٩ ) فرأى أن المجتمع كائن عضوي ، كما أكد أميل دركايم أن الظاهرة الاجتماعية تشبه الظاهرة الحيوية لأنها تقبل التشكل بصور شتى في ظروف مختلفة دون أن تغير طبيعتها ، لذا يبحث علم الاجتماع عن " الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق دراستها للصلة التي تربط بين هذه الظاهرة وبين إحدى الغايات الاجتماعية " ( ٣٩ / ص ١٧٨ ) و هرد وليام توماس ( ١٨٦٢ — ١٩٤٧ ) باكتساب الوظيفة مسحة نفسية أصيلة في دراسة عمليات سلوك الأشخاص في المجتمع كما ترى معظم مؤلفاته ، خاصة ( الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا وهو الكتاب الذي وضعه بالاشتراك مع زبانييتكي ( ZNANIECKI ) • شرابين ( ١٩١٨ — ١٩٢١ ) غير أن عدد من العلماء يؤكد أن الوظيفية قد برزت على يد فرانز بواس ( BOAS ١٨٥٨ — ١٩٤٢ ) وقام بتأسيسها كل من ر • ليف براون ومالينوفسكي ( ١٨٨٤ — ١٩٤٢ ) •

ومهما يكن من أمر نشأة الوظيفة فان معناها الأول هو العمل الذي يؤديه البناء الاجتماعي لتحقيق أهداف معينة أي أنها " النتيجة او النتائج المترتبة على نشاط اجتماعي أو سلوك اجتماعي وغالبا ما ترتبط الوظيفة في العلوم الاجتماعية بالانماط الثقافية والبناءات الاجتماعية والاتجاهات • وينظر الى هذه النتائج في ضوء تأثيرها على بناء الموقف أو النفس أو التفاعل بين الأشخاص " ( ٦ / ص ١٩٥ ) •

وللوظيفية معان أخرى تختلف في علم الاجتماع عما هي عليه في بقية <sup>العلوم</sup> أو خاصة الاثنولوجية الثقافية • وقد اختلف العلماء حول مدلولها الحقيقي • فصرها لينتون ( LINTON ) بأنها محصلة ما تسهم به من أجل استمرار أو بقاء الصيغة الثقافية الاجتماعية ، فهي تدرس العلاقات

المتبادلة بين عناصر الثقافة الاجتماعية هادفة الى وحدة الثقافة من خلال تنقيح التداخل بين السمات أو خصائص الانماط الثقافية وقد كتب رادكليف براون يقول : " انني أميل الى تعريف الوظيفة الاجتماعية ، لعمل اجتماعي محدد بأنها العلاقة بينه وبين البناء الاجتماعي حينئذ تشمل على استمراره ووجوده " ( ٦ / ص ١٩٥ ) .

أما بلغة الرياضيين فتصاغ الوظيفية بالعلاقات التالية : ان ظاهرة ( س ) تتميز نتيجة أو وظيفة ل ( ع ) ، ما يدل على أن تنوع ( ع ) مرتبط بتنوع ( س ) وتجاربها في التغير النسبي كما أصر على ذلك سوركين في معظم كتاباته .

كما عرف ميرتون ( MERTON ) الوظيفة بقوله : " تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي الى تحقيق التكيف والتوافق مع تسرر معين " ( ٣٤ / ص ٣٣١ )

وميز ليغولا فيما شيف في كتابه " نظرية علم الاجتماع " بين معاني الوظيفة والوظيفي في علم الاجتماع والاثربولوجيا الثقافية على النحو التالي : ٢ - يستخدم اصطلاح وظيفة بمعنى دالة رياضية ( أعمال سوركين ) ب - غالبا ما تشير الوظيفة الى الاسهام الذي يقدمه الجزء الى الكل . وهذا الكل اما أن ينظر اليه كمجتمع أو كثقافة ج - الاسهامات التي تقدمها الجماعة الى أعضائها أو المجتمع الكبير الى جماعاته الصغيرة د - ويستخدم تعبير التحليل الوظيفي لدراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة مثل أساقف القرايه أو الطبقة . وقد تستخدم في صيغة مركبة ( التحليل البنائي الوظيفي ) على نحو ما فعل تالكوت بارسونز .

أما القضية النظرية الأساسية التي تدور حولها معطيات الوظيفية فيمكن تحديد ما يلي : تقوم أجزاء النسق الاجتماعي ( الحقيقي ) بوظائف أساسية من أجل ضمان الكل وتثبيتته أو من أجل امتداد صحته وتدعيمه أحيانا . وتلك الأجزاء هي متساندة ومتكاملة في الكل الاجتماعي والثقافي .

ولاريد أن عناصر الحياة الاجتماعية مرصطة متشابكة كما أدرك ذلك أوغست كوكت بوضوح ووصفه بتصوير التوافق الاجتماعي ( SOCIAL CONSENSUS ) . أما حينما نتخذ من أحوال المجتمع وظواهره والاسباب التي تقود إليها موضوعا للعلم فهذا يعني أن لدينا " ترابطا طبيعيا بين هذه العناصر المختلفة ، وليس معنى ذلك أن من الممكن تجمع هذه الوقائع على أي نحو بل هناك مجتمعات معينة هي وحدها الممكنة أعني أن هناك اطرادا في تلازم الحالات المختلفة للظواهر الاجتماعية " ( ٣٦ / ص ٢٤ ، ٢٥ ) .

وهذا يعني أن فهم الظاهرة الاجتماعية يكمل داخل السياق الاجتماعي الكلي ، لا بل

أكثر من ذلك أن هذا الترابط ، كما يرى مالىوفسكي ، يجر بطبيعة الحال الى اعتبار العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والبيئة الطبيعية التي توجد ضمنها • و "تهدف النظرية الوظيفية الى تفسير الوقائع الاثنولوجية في كل مستويات تطورها من خلال الدور الذي تؤديه داخل النسق الثقافي المتكامل ، وهنأ على أساس ارتباط الوقائع احدها مع الاخر وارتباطها كذلك بالبيئة الطبيعية المحيطة بها " ( ٦ / ص ١٩٦ )

ولا تعنى الوظيفية بماضي المجتمعات أو مستقبلها وإنما تدرس النسن الكلي ( مجتمع ثقافة ) وهي بذلك لا تفسر نشأة الانساق الاجتماعية ولا الدوافع التي تعمل من أجلها •

ويعطي الوظيفيون المعاصرون الوظيفة أو الفائدة والسبب الذي يوجد النسق الأهمية نفسها فيبتعدون عن خطأ أسلافهم الذين اكتفوا بالغاية أو السبب • ويوضح دركايم ذلك بقوله " يجب البحث عن كل من السبب الفعال الذي يدعو الى وجود هذه الظاهرة الوظيفية التي تؤديها ، عن كل هذين الأمرين على حدة • أن السبب الذي يدعونا الى تفضيل كلمة الوظيفة على كلمة الغاية أو الهدف ، هو أن الظواهر الاجتماعية لا توجد بصفة عامة من أجل تحقيق النتائج المفيدة التي تؤديها " ( ٣٩ / ص ١٥٨ ) •

ويبرز المنطال الأساسي للمنهج الوظيفي في علاقة الجزء بالكل وتأثير الكل على الجزء وبصا دل التأثير يحصل التباير في كل منها ويمكن أن نلاحظ آثار هذا التفاعل علي مستوى البناء الاجتماعي ، ولعل هذا أهم ما عادت به النظرية الوظيفية على علم الاجتماع أي أن " الأنشطة الاجتماعية المختلفة في كل • مجتمع من المجتمعات ترتبط بعضها ببعض ، ولو أنه لا يزال علينا أن نوضح في كل حالة أي الأنشطة مرتبطة ببعضه وكيف يتم هذا الارتباط " ( ٢٩ / ص ٧٩ ) •

ويرى ميرتون في الوظيفية اتجاها مشروطا بدراسة السلوك الاجتماعي • وقد حاول هو أن يبين العلاقات المتبادلة بين البحوث الامبيريقية المختلفة والنظرية الوظيفية في مؤلفيه : النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي والوظائف الظاهرة والكامنة ١٩٤٩ كما عرض نموذجا للوظيفة من خلال عرضه للتحليل الوظيفي وخطواته وأساليب المعرفة فيه مضيفا بعض المصطلحات التي تحد من أخطاء الوظيفة وتعيينها على تخطي بعض العقبات ، مفرقا بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة • ذاك أن آثار النظم الاجتماعية ليست دوما واضحة ، وقد تهدو بشكل مضايير لما هي عليه في الظاهر • أما مفهوم المعوقات الوظيفية ( DYS FUNCTION ) فيدل على الآثار والنتائج التي تخل في كليف النسن أو توازنه ومن هنا تدخل دراسة التغير في البناء الاجتماعي ولا يكتفى بدراسة جانبه السكوني • لأن مفهوم المعوقات " بما يتضمنه من ضغط وهوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير " ( ٣٤ / ص ٣٣٤ ) فهكذا مثلا تكون " الشرقة العنصرية معوقا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة "

وقدم ميرتون مفهوم البدائل الوظيفية (FUNCTIONAL ALTERNATIVES) فكشف عن سعة التنوع في الطرق التي تؤدي الى تحقيق متطلب وظيفي (REQUISITE FUNCTION) محدد أثناء التحليل وبذلك تتجاوز الوظيفية عقبة تحقيق متطلب وظيفي بطريقة واحدة • وقد أكد هذا روبرت ليند و هيلين ليند في دراستهما للمتطلبات والحاجات الانسانية في دراستهما الشهيرة لمدينة الميدلغون

أما مالفينوسكي فقد اعتمد الجماعة الاجتماعية أو النظام ، بما فيه المنعزل الثقافي وأحداث بحوثه التي أجراها على المجتمعات البدائية ، بينما صمم ميرتون وليفى اطاراً للملاحظة الاجتماعية التي انصبت على البناءات الاجتماعية وتختلف بهذا واحدة الدراسة من باحث لآخر •

ويعتقد غولدر (GOULDER) في مقاله ، ان الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصير أفضل لطبيعة العلاقة العملية • فاذا كانت تقدم لنا الجواب عن : " لماذا " وذلك في بيان طبيعة المسألة ونوعية الارتباط فهي ، أى الوظيفة ، تجيب عن سؤال : " مالداهي " ( ٣٤ / ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ ) • وهاتئحد الوظيفة مع الانثربولوجيا باحثه عن " المعنى " الذى تختلف الظواهر في تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعي والأدوار التي تقوم بها وبالتالي يرتبط علم الاجتماع ارتباطاً لا ينفصم بالانثربولوجيا • وهذا ما أكده فرانز بواس في أحد مقالاته سنة ١٨٨٧ بقوله : " نستطيع أن نفهم شعب من الشعوب وأسلوبه المميز اذا ما درسنا النتاج المميز لهذا الفن وذلك الأسلوب " ( ٣٤ / ص ٣٢٢ ) •

ولجأ بوكلي (W. BUCKLEY) الى قياس ما تضمنته نظريات المنظومات والتعارض بينها في عملية تحليل المنظومات سعياً وراء طرائق من أجل " تصفير الاحراف " ( ٦٣ / ص ٢٤٥ ) ، فجاءت المصطلحات التقنية والاكتشافات البيولوجية لتفني المفاهيم الاجتماعية • لكنها لا تكون مسبها بحد ذاتها بل تبقى وسيلة لتقليل الخطأ في التحليل الوظيفي للبناء الاجتماعي

ومع تطور العلوم الاجتماعية طرأت تطورات معقدة على تقنية الوظيفية وأساليب عملها تتمثل هذه التطورات في مفاهيم جديدة مثل الآليات التي تؤدي الوظائف بفضلها أو المنظومات الاجتماعية ومصطلحات السيبرنتيكا ، وكأن الوظيفية تسعى الى نظرية عامة للمفاهيم تستند اليها في أرائها التي تتعلن بملم الاجماع •

كما وجهت الوظيفة الاهتمام الى الحمل العقلي الذى يؤديه النظام الاجتماعي متضمنة العلاقات المتبادلة بينها في مجتمعات محدودة • وفي هذا نرى الوظيفة مناقضة للنظرية الماركسية في طرحاتها ووضحت • ب • برتومور ذلك بقوله : " وحيث تؤكد الوظيفة على التطابق

(الانسجام) الاجتماعي فان الماركسية تؤكد على الصراع الاجتماعي ، وحيث توجه الوظيفة الاجتماعية الى رسوخ الاشكال الاجتماعية نجد أن الماركسية تاريخية جذرية (ثورية) في نظرتها وهي تؤكد على البنية المتغيرة للمجتمع بينما تركز الوظيفة على انتظام الحياة الاجتماعية لوجود معايير ونظم عامة فالماركسية تثبت التأكيد على اختلاف الاهتمامات والقيم ضمن كل مجتمع وعلى دور القوة في الحفاظ على نظام اجتماعي معين لفترة أطول أو أقصر من الزمن . ان التضاد ما بين نماذج الصراع والتوازن في المجتمع والذي أقره وبرهنه دارندورف (DAHRENDORF) قد أصبح مألوفاً يستشهد بنظرياته كمنهج لنظريات دركايم وبارثو ومالينوفسكي المخططين الرئيسيين للنظرية الوظيفية " (٧٩ / ص ٧٣) .

وإذا أردنا أن نفهم التغير الاجتماعي وفق تقدير دارندورف يجب أن نحذف تماماً نموذج الوظيفة فما ينبغي دراسته هو " التغير الذي ينشأ عن التعارض القائم في كل مجتمع والذي ليس هو نتيجة المصادفة ولا هو عنصر يمكن أن يحذف بالعودة الى التوازن " (٦٣ / ص ٢٤٧) فقد تكون الوظيفة طريقة في دراسة المجتمع إلا أنها تنتهي الى تفسيرات مشكوك فيها من هذا القبيل على الأقل ما يحملنا الى القول أن الوظيفة هي منهج للبحث وليست منهجاً للتفسير كما يقول جورج هومانز . بالرغم من رأي فيها منهجاً صادقاً وشرعياً في تفسير علاقة الأجزاء بالكل ومن هنا يقول البعض الآخر " ان التحليل الوظيفي شبيه بأية نظرية اجتماعية ممكنة " (٦٣ / ص ٢٤١) وذلك خاصة في اتجاه بعض الوظيفيين نحو تقديم وصف علمي للتاريخ البشري كله واكتشاف القوانين النافذة له . إلا أن نقطة الضعف تبقى هنا في استخدام وصفي بعث للمنهج المقارن والتاريخ الذاتي ومحاولة إعادة تصوير الحياة الاجتماعية لاسيما في المجتمعات البدائية ، وفق تعبيرات ب . ب . بوتومور الذي يقترح الاستناد العلمي للدراسة التاريخية والمقارنة لتوضيح مدى الوظائف التي يؤديها النظام الاجتماعي مؤكداً على فصل الظاهرة المختلفة عن الوظيفة وتسميتها " عمل " النظام أو الطريقة التي يربط بها بنظم أو أنشطة اجتماعية " (٧٨ / ص ٥٩) عند الدراسة .

ومثال ميرتون ، على حد تعبيرات ب . ب . بوتومور قد قدموا حالات جديدة للوظيفية . إلا أن التمييز بين الوظيفة والموقع الوظيفي ليس أكثر قبولاً من " تمييز دركايم بين السوى والمرضى الذي يشتق منها لأهميون يدعي التمييز علمياً بين النشاطات التي هي في أغلب الحالات مسائل للتقويم الخلقى " (٢٩ / ص ٧١) . كما أن شيرين ميرتون بين أثار الظاهرة الاجتماعية وأعمالها ليس سور " توسيع لمبدأ دركايم . ان وظائف المؤسسات الاجتماعية بأية حال ، ليست دائماً ما تهدف عليه " (٧٨ / ص ٥٩) .

وتعتمد الوظيفة على حدس الباحث وقدرته على الملاحظة للوظائف المختلفة التي

تريدها البناءات الفرعية أو وحدات النسن . لكن النسن الاجتماعي الثقافي لا يصف البناء الاجتماعي والثقافي في ضوء المفاهيم الوظيفية الخالصة ، بالاضافة الى أن " تكامل المجتمع ما هو الفكرة لا تتحقق بشكل مطلق ، ذلك أن كل مجتمع وكل ثقافة تتضمن عناصر لا تتسنى ولا تتسجم بالضرورة مع الكل " ( ٣٤ / ص ٣٣٧ ) وبالإضافة الى ذلك لم يقدم الاتجاه الوظيفي حلا لمشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع وقد نظر الى البناء والتفسير الاجتماعي كحوامل ترتبط وظيفيا في تكوين المجتمع وتغييره بغية المحافظة على البناء الاجتماعي ، وهو في ذلك يعمد منهجا " من مناهج التحليل السياسي " ( ٤ / ص ٨٤ ) وقد " استخدم علماء الاجتماع وعلماء وصف الانسان الوظيفية في أول الأمر كمنهج للتحليل الاجتماعي . غير أنها تستخدم الآن من قبل كثير من علماء السياسة " ( ٤ / ص ٨٥ ) لدراسة " نشاطات أحد الافراد أو المجموعات أو المنظمات داخل النظام السياسي أو بما تخدم هذه النشاطات من أهداف وسمي هذا الأسلوب ( بالوظيفية الاختيارية ) وتتميز بها معظم البحوث السياسية تقريبا " ( ٤ / ص ٨٤ ) .

٢- البنيوية ( STRUCTURALISM ) •

ان التصور العام ( للبناء ) هو أحد علوم الطبيعة ، حيث تدرس الكيمياء بنية المادة والتغيرات الكيميائية من خلال التفاعل في طبيعة بنيتها وذلك في حالة توفر الظروف المناسبة لحصول التفاعل فتتج مركبات تختلف في بنيتها عن العناصر المكون اياها • وتدرس الفيزياء ديناميكية ذلك التغير وخواص الأشكال البنيوية للمادة وتوازن تغيرها وصورتها من المادة الى الطاقة •

واذا كانت الظواهر الطبيعية ثابتة نسبيا فان ذلك ما يساعد العالم على دراستها من أجل التوصل الى القوانين التي تحكم بها بالرغم من أن الظاهرة الأصل قد تتغير بمرمتها فتحل محلها ظاهرة جديدة كما يحدث ذلك في علم الطبيعة في ما يسمى بالعناصر المشعة في الطبيعة •

ثم ان علم الأرض ( الجيولوجيا ) الذي يدرس بنية الأرض وتركيب طبقاتها بما تحويه من مستحاثات ، وعلم الحياة ( البيولوجيا ) ومورفولوجية الحيوانات والنباتات هي التي أوحى بفكرة المماثلة المضوية بين المجتمع والكائن الحي ، من حيث البنيوية المنظمة والتساعد بين الأجزاء أو الأضواء المكونة لتلك البنية المضوية الحية • وقد شاع التماثل لدى العلماء فوجد عند الفارابي ( ٢٩١ - ٣٢١ هـ = ٨٧٠ - ٩٥٠ م ) تشبيهاً وسبباً ( H. SPENCER ١٨٢٠ - ١٩٠٣ ) حديثاً وغيرهما وهذا ما قرب نقل مصطلح البناء من علوم الطبيعة الى المجتمع •

والبناء ( STRUCTURE ) هو ما تقوم عليه عناصر الكل مادية أو معنوية بحيث تتطابق فيما بينها لتكون كلاً موجوداً بنفسه ، يظل ثابتاً نسبياً رغم التحول انطاري على أجزائه • ولا يتغير الا عندما تحدث عليه طفرة كيفية ، أي تغير مفاجئ وجذري • كذلك تستند العناصر المكونة للكل بشكل أساسي على البناء فيحدد دورها بنظام الترابط فهي : " العلاقة والعلاقة المتبادلة الثابتان المحكومان بالقوانين ، لأجزاء وعناصر نسق أم كل وترتبط مقولة البناء ارتباطاً وثيقاً بقولات القانون والصورة والضرورة " ( ٨ / ص ٨٩ ) من هنا كانت العلمية المنهجية في دراسة العلوم الاجتماعية مماثلة لمنهجية العلوم الطبيعية العلمية •

وقد استخدم مفهوم ( البناء الاجتماعي ) في دراسة المجتمعات الصغيرة والمجتمعات الكلية واحتل مكانة بارزة في المدخل الوظيفي البنائي في الانثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية فقد استخدم هنا وهناك كترديف للتعبير الاجتماعي • ونحن يميز بينهما كما فعل ربما تدفيرث

( FIRTH ) يحدد التعظيم الاجتماعي بالاختيارات والقرارات المتضمنة في العلاقات الاجتماعية الواقعية بينما يوضح البناء الاجتماعي العلاقات الاجتماعية الأساسية ، وهي مجريات العمل الاجتماعي .

ثم أن المصطلح البناء الاجتماعي يطلق أيضا على كل الترتيبات المنظمة للكليات المتميزة مثل النظم والجماعات والمواقف والحملات والأوضاع الاجتماعية . وهذا ما ذهب إليه فورترس ( FORTES ) . أما إيفانز بريتشارد (EVANS PRITCHARD) فقد قصر استعماله في كتابه النويسر ( سنة ١٩٤٠ ) على العلاقات التي تقوم بين الجماعات ، كما يركز ليتش ( E.R. LEACH ) من خلاله على جملة الأفكار التي ترتبط بتقسيم القوة بين الأشخاص وذلك في كتابه : الأنظمة السياسية في مرتفعات بورما (Political Systems of Highland Burma) الذي نشر عام ١٩٥٤ .

أما رادكليف براون فقد استعمل مفهوم البناء الاجتماعي في كتاباته لتحقيق ثلاثة أهداف ذكرها عاطف غيث بقوله : " أولا — تمييز الوصف أو التفسير الذي يتم في نطاق الثقافة عن ذلك الذي يتم في نطاق العلاقات الاجتماعية ويمثل هذا التمييز الاختلاف الأساسي بين الانثرولوجيا الاجتماعية في بريطانيا والانثرولوجيا الثقافية في أمريكا . ثانيا — عزل بعض المبادئ الصورية والكامنة من مضمون العلاقات الاجتماعية . ثالثا — تمييز البناء من الوظيفة بمعنى تمييز أشكال وصور العلاقات الاجتماعية عن آثارها ونتاجها " ( ٦ / ص ٤٤٤ )

وقد تشمل البنى الاجتماعية البنى المكانية واللامادية والمخططة وهي تتسم بسمات ثلاث : " الكلية والتحولات والتعظيم الذاتي " ( ٧٢ / ص ٣ ) فالبنية تتضمن طابع النسب أو النظام ، فأز تحول يمرض لواحد من عناصرها يبعث تحولاً في جملة العناصر المكونة لكلية تلك البنية والبناء الأساسي أن مفهوم البنية الاجتماعية " لا يرد إلى الواقع التجريبي ، بل هو يرتبط بالمدائح التي تبينها أبحاثنا من هذا الواقع " ( ٧٢ / ص ٤ ) وهذا ما مهد به كلود ليفي شتراوس للبنية الاجتماعية حين أكد أن العنصرية وهي منهجية العلوم الداييية يجب أن تشكل أساسا للعلوم الاجتماعية ، فاعتقد أنه أوجد بهذه الرابطة الواسطة أو جسر الوصل بين العلوم الانسانية والداييية .

ويعتبر البناء الاجتماعي في المنهج البنوي إطارا مرجعيا أساسيا في عملية التحليل يمكن أن ينظر إليه كمرجع ، كما يرد البعض ذلك في الثقافة ( فورترس ) . في حين يميز آخرون ومنهم رادكليف براون بين البناء الاجتماعي الواقعي وصورته البنائية ، فالأول حقيقة تجريبية توجد في لمدة زمنية معينة بينما تكون الثانية تجديدا لهذه الحقيقة يقيم به الباحث من أجل غرض فهمه للواقع .

ولا يخفى ما لهذا التمييز من أهمية حيث يتيح الانتقال من فكرة البناء الاجتماعي الكلي (المجتمع) إلى فكرة البناء الاجتماعي الفرعي (Sub-Structure)، أو إلى مجموعة معينة من العلاقات والوشائج الاجتماعية، ويكون للبناء الفرعي "وظيفة إذا ساهم في حفظ الاستمرارية البنائية للنسق الكلي" (٥٧ / ص ٤٤٥)، مما يعني أن كل علاقة بنيوية تدل على وظيفة أو علاقة وظيفية بين عناصر تلك الكلية الاجتماعية واشتقاقها.

وتلخص تساؤل الباحثين التي تترتب عن البناء الاجتماعي مباشرة بما يلي :

- أ — كيفية نشوء البناء الاجتماعي وتحقيق تكامله .
- ب — مكونات البناء ووحداته الجوهرية .
- ج — كيفية حدوث التكاملية بين تلك الوحدات الأساسية .

ويرى ت . ب . بوتومور أن البنيوية عبارة عن " طريقة جديدة للأنثروبولوجيا الاجتماعية والسوسيولوجية ، اقترحت في المقعد الماضي وأعلنت مبادئها عند كلود ليفي شتراوس " (G. LEVY-STRAUSS) " (٧٨ / ص ٦١) .

من ناحية أخرى قد لا يتناقض التحليل البنيوي في مفهوم البنية المنهج العلمي شريطة ألا يهمل البعد التاريخي للظواهر الاجتماعية المدروسة ، فتغدو البنيوية عندئذ " إحدى أدوات البحث " (٣٠ / ص ١٧) .

أما إذا كانت السمات البنيوية لكلية اجتماعية تحريرية لا تتطابق مع صفات وخصائص الأجزاء فمعدئذ كما يقول جان بول سارتر يبقى عالم الاجتماع خارجاً عن هذه الكلية المقررة فيحل البنيويون محل " كل حركة للتوحيد الكلي الجدلية ، كليات راعية مما يستلزم رفض الجدول والتاريخ " (٤٤ / ص ١٠٨) البنيوية في نظر أصحابها هي طريقة بحث الأبنية الاجتماعية والعلاقات المكونة لها مثل أنسان طبيعية وهنا تكمن أهميتها .



تعتبر النمذجة من أدوات التحليل العلمي ، إذ أنها تحاول الوصل بين التجربة والنظرية ، فيبنى النموذج من أجل دراسة الواقع حاملا سمات وعلاقات معينة تطبق عليه كونه ما هو الا نسخة ثانية عن الأصل في العلوم الطبيعية . ويراد من النموذج أن يكون كذلك في العلوم الاجتماعية ، فالخريطة " الجغرافية التي تمثل خصائص وعلاقات معينة على سطح الأرض مثال ممتاز للنموذج ، والالات ذات الضبط الذاتي — السيبرنتكية — تتلبد لخصائص وفهم الانسان والصيغ البنائية التي تمثل خصائص وعلاقات الجزيئات أو الذرات في جواهر معينة هي نماذج أيضا " ( ٤٩ / ص ٨٦ )

ويتمحور بناء النموذج عزل خصائص معينة لموضوع الدراسة ومعرفة في صورتها النقية وبحشها في غيبة الأصل . ولعل هذا العزل للعوامل المؤثرة في الظاهرة أو الموضوع المدروس يشكل أهم خاصية للعلم التجريبي ، فالجيولوجيون مثلا " لا يمكن أن يخلطوا اختباراتهم براكين وعوامل جوية وأما صهر رغم أنهم قادرون على نمذجتها " ( ٣٠ / ص ٢٧ ) .

كان ماكس فيبر ( MAX WEBER ) ( ١٨٦٤ — ١٩٢٠ ) أول من دعا إلى — باسماء ( النماذج المثالية ) أو ( الأنماط المثالية ) من أجل دراسة سلوك الانسان الهادف وعلاقاته الاجتماعية فكانت تلك التي تتعلق بمصالحه المادية ، وهي المنفعة الاقتصادية أو بمصالحه المثالية ، وهي الشعور بوحدة المصالح والأهداف مع الآخرين . وذلك تفيد في تفسير الفعاليات الاجتماعية أو ارتباط الناس بأعمالهم وهو يقتوح في كل هذا " النموذج النظري " كأداة جوهرية وأساسية في التحليل . ( ١٥ / ص ١٨ ) .

ويمكن الحصول على النموذج المثالي عندما " بشدد تشديدا وحيدا الاتجاه على وجهة نظر واحدة أو عدة وجهات نظر ، ونربط في تسلسل من التسلسلات عددا من الظواهر المعزولة والمنتشرة والمنفصلة مما نجده تارة بأعداد كبيرة ، وتارة بأعداد صغيرة في بعض المواقع لا كلها ، فترتبها وفقا لوجهات النظر السابقة المخطرة اختارا وحيدا الاتجاه من أجل تكوين لوحة فكرية متسقة " ( ٥٨ / ص ١٦٤ )

أما طبيعة النموذج المثالي فيوضحها ماكس فيبر بقوله " ان هذا النمط التصوري يربط بين مجموعة علاقات وأحداث الحياة التاريخية داخل نسق محدد يتم بالانساق الداخلي . ومن الناحية المادية يشبه هذا المفهوم اليوتوبيا ( UTOPIA ) التي فصل من طريق تحليل تجريدي لبعض العناصر الواقعة ، أما علاقة هذا المحتوى بالبيانات الامبيريقية فتتمثل فقط في أن العلاقات التي يشير اليها النمط من خلال مفاهيمه المجردة انما هي مستمدة من الواقع

وأن كانت لا تتحقق بصورة واقعية ، ونستطيع أن نجعل الملاح الخاصة بهذه الملاحظات واضحة " ( ٦٨ / ص ٢٢٦ )

أما خطوات عمل النموذج المثالي فهي :

- ١ — بناء فرضيات لفئة من العلاقات الاجتماعية المفهومة بحيث يمكن تفسيرها
- ٢ — لا يصف النموذج المثالي القوانين التي تحسب أو تتوقع وجودها في الموضوع المدروس مع أنها قد تكشف عن طريقه
- ٣ — تجرد المثالية في النموذج المثالي من المضمون الأخلاقي
- ٤ — الطبيعة المزدوجة للنموذج المثالي فهو أداة تصورية ومنطقية تدرس بواسطتها حالات واقعية ، ونقارنها بالصفات التي يحتمل عليها النموذج وهذا توتسم آفاق مبتكرة للدراسة
- ٥ — النموذج المثالي يؤكد جانباً معيناً بالذات للظاهرة الواقعية وهذا يمكن صناعة نماذج مثالية تطرح كل منها بناحية من نواحي حياة المجتمع ولا تصف ظواهره بشكل كامل
- ٦ — مفردات النموذج المثالي أو وحداته الفرضية تتفق من قبل العالم لتقوم عملية المقارنة على النموذج المختر . ويقدم النموذج صورة الواقع ولهذا أهمية في البحث الواقعي والتفسير . ومتى تحقق الفهم يفقد ذلك النموذج أهميته ويصبح دليلاً يستعين به باحث آخر في بناء نموذج مثالي على غرار
- ٧ — النموذج المثالي شامل ومجرد وهو يصف طريقة نموذجية معيارية للفعل الاجتماعي الذي يفترض أهدافاً معينة ولا يقتصر على قدرة الباحث التخيلية . أي أن النموذج يمثل بناءً شاملاً ترتب وفقه الحالات الواقعية ، وهي أسلوب الفعل الممكن موضوعها ( ٦٨ / ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ )

وقد عرف ماكس فيبر الفعل بأنه " سلوك انساني ، ظاهر أو مستتر ، يمنحه الفرد معنى ذاتياً " ( ٣٤ / ص ٢٠٢ ) .

ويدرس علم الاجتماع الفيبري الفعل دراسة شاملة مصرا على أنه يجب فهمه من الداخل وهذا يميز العلوم الاجتماعية عن الطبيعية التي تتكرر وقائضها وتتماثل تقريبا وهذا ما يندم في تلك العلوم التي تصمم بكونها ( فريدة ) وتاريخية . ومن هنا كان علم الاجتماع عند ماكس فيبر عقلية فعالية ما أو علاقة اجتماعية لا دراكها حين يفهمها ومن ثم كان علم الاجتماع " ذلك العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم فيبري للفعل الاجتماعي ، لكي يتمكن من تقديم تفسير سببي لمجراه ونتائجه " ( ٣٤ / ص ٢٧٢ )

وفيما يتعلق بمصطلح الفهم ( VERSTEHEN ) وعملية فهمه فيبر : " ١ -

- ١ — بوصفه وسيلة يعتمد عليها الذوق الحام في اكتساب المصرفة بالمسائل الإنسانية
- ٢ — باعتبار أنه مشكلة أبستمولوجية
- ٣ — كمنهج خاص بالعلوم الاجتماعية " ( ٥٧ / ص ٦٦ )

كذلك يكون لكلمة تفسير معان مختلفة : " ١ — التفسير الفيلولوجي : وهو يقوم على ادراك المعنى الحرفي للكلمة وعلى نقد الوثائق ٢ — التفسير التقديرى ، أو القيمي : وهو الذى يقيم الموضوع فيطلق عليه حكم استحسان أو استقباح ٣ — التفسير العقلي : الذى غايته أن يجعلنا نفهم بالسببية العلاقات ذات الدلالة بين الظواهر أو عناصر الظاهرة الواحدة " ( ٥٨ / ص ٥٥ ) .

ويمكن قوام التفسير في المرحلة الثانية والثالثة في البحث عن السببية لأنه بعد اثبات الوقائع والقوانين يتم الربط بينهما أى استنتاج العلاقات التى تحكمها فيستدعي ذلك انشاء نموذج موافق مع تلك الوقائع نفسها بحيث تتطابق التفسيرات الاستنتاجية مع التفسيرات الحقيقية . عندئذ ينزع التفسير نحو الوضوح والبداهة ويؤلف بالسببية عندها " بناءً استعاطيا يلتصق بالواقع " ( ٢٤ / ص ٢١١ حتى ٢١٣ ) .

لكن فيبر لا يكفي بالاعتماد على السببية ، بل يهتم أيضا المعنى وهذا ما يظهر في تخيصات . ب . بونهور لموقف ماكس فيبر حيث يقول : " التفسير الموسيولوجي يجب أن يكون مطابقا من ناحية التفسير العملي ( السببي ) ومطابقا من ناحية المعنى " ( ٢٩ / ص ٦٩ ، ٧٠ )

ووضع المعاني الذاتية سلوك الأفراد وتبين الأهداف التى يطمحون الى تحقيقها وهي أساس تصنيف ماكس فيبر للأفعال الانسانية لتسهيل عملية نمذجتها بطرق مختلفة فقام بتحديد أربعة أنماط وفقا لطريقه واتجاهاته :

" ١ — الفعل العقلي الذى توجهه غايات محددة ووسائل واضحة ( ZWECKRATIONAL ) .

٢ — الفعل العقلي الذى توجهه قيمة مطلقة ( WERTRATIONAL ) .

٣ — الفعل العاطفي ( AFFECTIVE ACTION ) : هو سلوك صادر عن حالات شعورية خاصة يعيشها الفاعل . . . . حيث يخطر المرء الوسائل لا على أساس صلتها بالغايات أو القيم وإنما باعتبارها تنبع من تيار العاطفة .

٤ — الفعل التقليدى : هو سلوك عليه المادات والتقاليد والمعتقدات السائدة ، ومن ثم تمرر عن استجابة آلية أعطد عليها الفاعل " ( ٦٨ / ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ) .

وان ادخال مفهوم الملائقة الاجتماعية قد ساعد ماكس فيبر على الانتقال من دراسة الأفعال الفردية الى نماذج السلوك البشرى . وبرز أصالة فيبر في ذلك بعدم فصله البنى والمؤسسات الاجتماعية عن فعالية الانسان المتعددة الصور ، أى فهم الانسان الذى يعيش داخل المجتمع بشكل مشخص وعلاقته بقيم ذلك المجتمع .

ونحت ماكس فيبر المفاهيم ولم يستعد التكميم كلياً وإنما ينفي أحكام المدلول • وصناعة المفاهيم ذات أهمية استراتيجية لتعريف نماذج الواقعة الاجتماعية (الفريدة) • فلأن المفاهيم متعددة تخلق غموضاً أو التباساً لكن القصد وصحة الملاحظات ورهافة الحس تجعل تلك المفاهيم أكثر دقة • وقد اتضح هذا في دراسة فيبر للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية حين حدد ماذا يعني بالرأسمالية الحديثة وكيفية نشوئها وذلك في جملة مقالات له جمعت منذ عام ١٩٠٤ حتى وفاته واكتفت دراسته تلك بـ "دراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين" (٦٨ / ص ٢٦٢) • فتمذجة الرأسمالية الحديثة بخصائصها النموذجية المثالية كما عرضها فيبر تقدم لنا "تفسيراً علياً تاريخياً مع إشارة صريحة إلى القوانين الشاملة التي اخترعها فيلسوف النمو الرأسمالية الغربية • كما استطاع في نفس الوقت أن يعرض التفسير على النموذج الذي يستطيع من خلاله أن يفهم العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية وقواعد السلوك الاقتصادي عند صاحب المشروع الرأسمالي" (٢٩٠ / ص ٧٠) •

وهكذا فإن النمذجة الفيبيرية تستفيد من منهج التفريد ومنهج التعميم وتحتل مكاناً وسطاً بينهما أي تجمع خاصيتين منهجيتين ، أي التفسير والتعليل العلمي ، السببية والفهم ، ولا تنفي بواحد منهما • ولكن إذا كان فيبر يعني بالمفهومات والمقولة السيطرة بالتعبير على كل شيء فهل يمكن عندئذ إيجاد نموذج لكل شيء ؟ •

لا شك أن التصورات النمطية أو النموذجية لا تزال تطغى دوراً هاماً في تطور علوم الدابحة حيث تمت اكتشافات كبيرة بفعل النماذج التي صنعها الانسان والموجودة في ذهنه • ولكن "لا يمكن عمل نموذج لكل شيء" ، وقد حدث ذلك لامع فرضية الاثير ومدها ، فلم تستطع فرضيات / نماذج / الفيزياء الكلاسيكية جميعها اعطاء تفسير لتوليد الطاقة ، وهو اشعاع الطاقة باستمرار دون انقطاع خلال آلاف وملايين السنين دون وجود مصدر خارجي ، كما أن فرضية اينشتاين حول الفوتونات وجهت ضربة أخرى ضد التصورات القديمة عن النيازك " (٤٢ / ص ٢٣ حتى ٢٥) •

كما أن التوصل الى تعميمات ميدانية محدودة لا يعني التوصل الى قوانين اجتماعية ولا يتيح التنبؤ بكل شيء حيث أن "١ — مظاهر الفعل لا تخضع للملاحظة الحسية • ومن ثم فإن على عالم الاجتماع أن يتقن تخيلها شخصيات المشاركين وأن يمثل الموقف الذي يواجهونه مثلما يمثلونه تماماً • ٢ — ارجاع المواقف والاتجاهات والأغراض التي تهدو في السلوك الظاهر الى الفاعلين أنفسهم بوصفه يمثل تفسيراً لهذا السلوك يركز في الحقيقة على فرضين • فهناك افتراض يقول : ان المشاركين في بعض الظواهر الاجتماعية لديهم حالات نفسية معينة ، وافتراض آخر بوجود علاقات محددة لآلياتها النسبي بين هذه الحالات وبينها وبين السلوك الظاهر ومع

ذلك فلا توجد في الواقع أية حالات نفسية تصلح أن تكون موضوعا للدراسة • ومن ثم يصعب تحقيق الفهم الذي تطالب به المدرسة (الفيرية) ٢ — اننا لانفهم لماذا تكون طبيعة عمليات الدوافع الاجتماعية وما ينتج عنها من سلوك ظاهر أكثر ملاءمة من العلاقات السببية الخارجية " (٥٧ / ص ٥٧) • (١)

---

(١) انتقادات ناجل (NAGEL) ضد الفيرية وقد ذكرت في المصدر (٥٧)

القسم الثاني

سور الموضوعية

## حول الموضوعية

تعدو الموضوعية لأول وهلة كصفة يطلقها العلماء على الدراسات الاجتماعية والطبيعية ، قديمها وحديثها ، كلما أرادوا تقييمها ، وهي لدى بعضهم مصباح علمية طرق المعرفة أو موضوعها . وقد سبق فقلنا ( ص ) من هذه الدراسة بتحديد الفروق بين التزام الباحث بالمنهج العلمي ، وموضوعية العالم ، وموضوعية موضوع بحثه فوجدنا أن الموضوعية بمصناها الأول تنادي بالحياد اتجاه الظواهر المدروسة إذ يحبر عن الظاهرة كما هي عليه ويعرض عن كل إضافة خارجية عنها كتلك المنأية عن ذاتية العالم . أما بالمعنى الثاني فتشترط الموضوعية دراسة وجود ( أو موضوع ) خارج عن ذات الباحث وهي عندئذ الاكتشاف بخواص الموضوع المستقل عن إرادة الباحث . وتكون الموضوعية بالمعنى الثالث موضوعية النتائج أي محصلة التفسير والضبط العلمي .

الا أنه لابد من التفرقة أيضا بين الموضوعي ( OBJECTIF ) الذي يعنى بشتى جوانب الموضوع حينما يتصوره الباحث في الذهن — كما رأينا عند ديكارت ( ص ١ ) — . وحينما يكون مستقلا عن الإرادة والذهن كما هي الحال في الظواهر الطبيعية فإن موضوعها يكون خارجا عن الذهن . ففي الحالة الأولى يقابل الموضوعي الفهم العقلي لتلازم الذات والموضوع بينما يؤكد بالمعنى الثاني على وجود الموضوع مستقلا عنه ، أي قائما على بعض " الحلاقات الثابتة التي يمكن الرجوع إليها وملاحظتها من جديد ، والتي تسمح بتجريد ادراكنا الحسي لهذا الشيء ( الموضوعي ) من كل عنصر متغير وشخصي " ( ٦٩ / ص ٢٢ ) . وهذا قريب من معنى الوضعي ( POSITIF ) الذي يرادف " الحقيقي والتجريبي ، و ( يقابل ) التأملي والخيالي والوهمي " ( ٥ ج ٢ / ص ٥٧٧ ) وفي رأينا أن يفضل في هاتين الحالتين استخدام التسمية الأكثر تداولاً فيقال " الذاتي " في الحالة الأولى و " الموضوعي " في الثانية .

وتد يبرز الطابع النسبي لهذه التفرقة مايقوله برتراند رسل أن الموضوع " لا يبدو للأعين المختلفة في أوضاعها على صورة واحدة ، أما اذا كان في هذا المؤثر جوانب لا تتغير صورتها عند مختلف الأعين ، مهما اختلفت أوضاعها ، كانت تلك الجوانب المشتركة موضوعية " ( ٦٩ / ص ٢٢ ) أي أن الموضوعي هو " ما تتساوى علاقته بمختلف الأفراد والمشاهدين مهما اختلفت الزاوية التي يشاهدون منها " ( ٦٩ / ص ٢٢ ، ٢٣ ) .

أما عبارة " موضوعية الاتجاه " فتطلق على المذهب الذي يصل بالعقل الى معرفة أكيدة للواقع الموجود بذاته بكونه موضوع الذات الحارفة كما هي الحال في نظرية

المعرفة عند كنت ( KANT ) حين يؤكد أن لتصوراتها قيمة موضوعية أي أنها تصل حقيقة إلى معرفة الواقع . وإذا تصلب ( الموضوعي الاتجاه ) باعتداده مبدأ يمنع أي تقييم نقدي ، متذرع بمجزء العلم عن التوصل إليه ، أصبح موضوعيا وهو برفض " تحليل الأحداث النظرية من وجهة نظر طبقية " ( ٨ / ص ٥١١ ) . من هنا شاع استخدام الموضوعية في علم الاجتماع الملتزم في البلدان الاشتراكية خاصة في تقييم الدراسات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية . حيث يرى العلماء الموضوعي في معرفة من لا يجر إلى تخير من أي نوع كان في نظره إلى الظاهرة أو الحالة أو الفعل ، وهو يقوم بالبحث العلمي الناجم من جهد العالم لـ " ابعاد الانحرافات في الإدراك أو التفسير الناتجين عن التميز الاجتماعي أو السيكولوجي للجماعة أو للفرد ، وتحقيق أكثر التعميمات العامة حيادا في ضوء المعرفة المتوفرة " ( ٢ / ص ٢٩٠ ) .

ونظرا للشفرة الشائعة حول الموضوعية في العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الاجتماعية من جهة أخرى كان لابد من التعرض إلى واقع وشرعية ومفهوم الموضوعية من هذا الباب .

يرى عبدالكريم اليافعي ملاحظ الفيزياء الاتباعية متمثلة في الاتصال ، حيث المكان مدالقي اقليدي والزمان مستقل عنه والميكانيك نيوتني بأنها أسس الايقان بالحتمية التي تقول بموضوعية القوانين العلمية التي يستعان في الوصول إليها بمعرفة خصائص الأجسام من قبل المجرب وجملة التماس التي يحلقها عليها . ذاك أن موضوعية العلم تكونها دراسة " الشيء الموضوع للدرس ( ومعرفة ) صفاته وخواصه دون أن تتعلق بناتج الدراسة بالمجرب ذاته أو بمنهج المجرب الذي يسلكه " ( ٧٦ / ص ٣ إلى ص ٦ ) . فلا مجال هنا للذاتية في العلم ، بل يكون العلم موضوعيا والعالم واقعيًا وتكون النتائج أو محصلات التجارب والأفئدة المصنوعة قيمة نهائية . غير أن هذه الحالة لم تدم فكان تلاشي المادة قد أدى إلى أزمة الفيزياء الحديثة فوجد من يقول بضمف موضوعيتها . وقد اشتهرت في هذا أزمة العلم كما رأى بوانكاريه ، وبركلي وافيناريوس وغيرهم فالأشياء في نظرهم احساسات أو تراكيبها أو انطباعاتها أو مجموعها وهي تطقي كلها في ذاتية تخطف عن نسبة العوامل في نظرية اينشتاين . حيث تهجد الذاتية بحسابات رياضية لنهقى الدراسة موضوعية . أما الواقع والفكر فمتلازمان ولا يتفصل فكر العالم عن الواقع الذي يدرسه ، وهذا واقع لا يتغير أما ما يتغير فهو درجة معرفتنا لهذا الواقع وهذا ما أعطى الفيزياء في فهم الموضوعية مكانة خاصة ، كان سؤال لينين : " هل الحقيقة الموضوعية موجودة " ( ٦٥ / ص ١١٤ ) إبرازًا لها في تاريخ العلوم . وهذا

السؤال يتطلب جواباً على القائل : " هل يمكن أن يكون للأفكار البشرية مضمون لا يتوقف على الذات ؟ وإذا قلنا نعم فهل تقتصر الأفكار الانسانية عن الحقيقة بصورة نهائية أو تقريبية " ( ٦٥ / ص ١١٤ ) ، جاء بصيغة القول ان " تلاشي المادة يحني أن الحد الذي كنا ( قد بلغناه ) في معرفتها للمادة قد تلاشى " ( ١ / ص ١٧٣ ) .

وقد لاحظ البعض أن تركيز الموضوعية في الفيزياء لا يهمل أحداث التأثير في الموضوع ، فيغدو قابلاً للمشاهدة كونه محصلة الفعل التجريبي والواقع ، وان نتائج التجربة في الفيزياء الحديثة تنتمي الى الباحث وجملته القياس التي يطبقها على موضوع بحثه فلا يكون " موضوعي الخواص والصفات ، ولا مستقلا في ماهيته عن فكر العالم ، أو عن تجربة العالم الذي يدركه بها " ( ٧٦ / ص ١١٩ ) من هنا كان أن اعتبر موضوع الملاحظة في الفيزياء قابلاً للقياس وفق بنیان رياضي في حين يتصف الفعل الاجتماعي بـ " السمة الاجمالية الشاملة " ( ٢٥ / ص ١٧١ ) فتكون موضوعيته مرتبطة بشمولية الواقع الاجتماعي و كليته .

وتعد الموضوعية في علم الاجتماع بحدود التأثير بالبعد الايديولوجي والسيكولوجي متقيدة بظروف الحالة الراهنة للظواهر الاجتماعية المدروسة ضمن مجتمع محدد — استبعاد مألوف الكلمات في تعدد مغايبها أو تصورهما في التحقيق العلمي ( ٦٤ / ص ٢٩١ ) كما تتدرج المعرفة هنا الى كشف " الاتجاهات الموضوعية المستقلة عن ارادتنا ، التي تسود هذه الظواهر والأحداث . هذا هو المنهج العلمي الصحيح . انه لا يقف عند هذه الأخيرة ، بل يتجاوزها الى العلاقات الدائمة الضرورية التي توجهها وتتحكم بها " ( ب / ص ١٧ ) وقد تصدى لهذا المنهج قوم يرون أن " الحقيقة ( هي ) شكل ايديولوجي ، شكل منظم للتجربة " ( ٦٥ / ص ١١٥ ) فلا وجود للحقيقة الموضوعية بعد كونها شكل التجربة الاسطورية ، كحقيقة منفصلة عن الانسان ، وكل معرفة تكون غير موضوعية وغير شاملة لأنها ملازمة للذاتية . وهذا ما سبق الفيلسوف اليوناني بروتاغوراس الى تأكيد مفق في ذلك مع السفسطائيين الذين يرون أن " لكل انسان طريقة خاصة في نظره الى الأشياء ، وفي معرفته لها ، فالمعرفة إذن فردية ذاتية ، لاعامة ولا موضوعية " ( ٦٥ / ص ١١٥ ) .

( ١ ) لوفيفر ، هنري : فكر لادين . ترجمة غالي ولجمي ، دمشق ١٩٧١

( ب ) بيطار ، نديم : النظرية الاقتصادية والدين الى الوحدة العربية . ط ١ ،

الا أن الموضوعية في فهمنا لا تنفي النقد وابداء الرأي في موضوع ومنهج ونتائج  
المعرفة العلمية واتخاذ المواقف منها ، هذا لأن الحقيقة تكون " فارغة اجتماعيا اذا  
ما فقدت في توضعها ، علاقتها بالواقع ، ويدهي أن تصور علاقة اجتماعية من أجل  
معرفة نظريا ، لا يدعي الى العلم والواقع " ( ٧٢ / ص ط ) • وما أن العلم الاجتماعي  
مرتبط بالواقع الاجتماعي من خلال منظومات اجتماعية ، نميز هنا " الانسان الآخر أولا  
ثم المادة المحيطة بالكل ثانيا ويدعو الواقع الأول بالموضوعية الاجتماعية ، وفيه العلاقات  
والمؤسسات والقوى التي يتحرك ضمنها الافراد ، والواقع الثاني : الموضوعية المادية  
التي تحوى على الأوضاع الاقتصادية والمهنية ( والناطقة أيضا ) وفي حالة اهمال أحد  
الجانبين يحدث خلل جذري وانحياز نحو تحريف كل من الواقع والمعرفة " ( ٦٥ / ص ط ) •

وقد انتقينا في دراستنا ثلاث مدارس اجتماعية معاصرة نادت بالموضوعية أساسا  
للبحث والمنهج وحددت لها فهمها خاصا هي الوضعية ( POSITIVISM ) والبرغمائية  
( PRAGMATISM ) والتاريخية ( HISTORICISM ) وهي التي سنتناول موضوعيتها  
بالبحث في الفصول التالية •

## الفصل الأول : موضوعية الوضعية

الوضعية مدرسة في الفلسفة وبعض العلوم الأخرى تدرس " الحقيقي المقابل للوهمي " ( ٥ ، ج ٢ / ص ٥٧٧ ) ويتألف الحقيقي من الظواهر الواقعية المرتبطة ببعضها بصلاطات أو قوانين . وتعرض الوضعية عن دراسة الأسباب الأولى للواقع ولا تتمسك بالأهداف أو الغاية التي له . وقد مررنا غوست كوت عن موقف هذا العلم حيث قال : " لما أدرك الفكر البشري هذه الحالة الوضعية وعرف أنه ليس في مقدوره الحصول على مقائق مألوفة ، عدل عن البحث عن مبدأ العالم وغايته وعن الكشف عن الأسباب الباطنية للأشياء وانصرف باستخدام الملاحظة والاستدلال معا على وجه حسن إلى الكشف عن قوانين الظواهر أي عن علاقاتها الثابتة التي لا تتغير " ( ٥ ، ج ٢ / ص ٥٧٩ ) .

وتلزم الوضعية الفكر حينما يكون متصلا بالواقع فتأتي أحكامه وضعية وهي تدفع إلى الفعل ، وإلى إدراك الظواهر الواقعية والمحسوسة من خلال إدراك القوانين الموضوعية فتوفر له اليقين نتيجة للمعرفة المشتقة من التجربة الحسية . وقد وجدت الوضعية مثالا لها في مناهج العلوم الطبيعية فاعتبرت أنها هي الوسيلة الوحيدة والملائمة للوصول إلى المعرفة ، " معرفة الظواهر التي تقوم على الوقائع التجريبية " ( ٢ / ص ٣٢١ ) .

ترجع جذور الوضعية إلى فلسفة جون لوك المتأثر بالمنهج العلمي ويتقدم العلوم وهو الذي أراد ، مثل مواطنه بيكون ، أن يحرف " شيئا أكثر عن العالم الطبيعي " فأننا بذلك " نزيد من ملاحظتنا لقوانين الطبيعة نفسها بحيث تكون هذه الملاحظة أما منصبة على الأشياء نفسها أو بواسطة العقل " . ( ١٧ / ص ٢٥ ) وقد أكد لوك أن " أي فكرة تتولد في الذهن إنما ترد إلى مصدر واحد فقط هو التجربة أو الخبرة ( Experience ) " ( ١٧ / ص ٤٤ ) وأن المعرفة قائمة على التجربة الحسية كما نفى أيضا أسبقية المعرفة على التجربة ، رغم ما تبقى في فلسفته من نزعات ميتافيزيقية ( ١٧ / ص ٣١ ) .

أما الوضعية عند سان سيون فهي الهدف الأول والآخر الذي تسعى كافة العلوم إلى الوصول إليه وهذا ما أعلن عنه في منشوره الصادر عام ( ١٨١٣ ) حيث قال : " سوف تصبح الأخلاق والسياسة علوما وضعية ، وسوف تتجه كثير من القوانين التي تتلوي عليها علوم فردية نحو قانون شامل يجمعها جميعا وسوف يصبح العلم بمثابة القوة الروحية الجديدة ، ويهبشي حينئذ العمل على إعادة تنظيم المجتمع " ( ٢٤ / ص ٣٦ ) . وفي كتاب " مذكرة في علم الإنسان " يؤكد على ضرورة بناء جميع الأحكام على أمور واقعية

نقدية ، كما أنه ينظر الى الأمور الاجتماعية بكونها مرتبطة بالأمور الفيزيولوجية ، لذا أطلق على علم الانسان لفظة " الفيزيولوجية الاجتماعية " وقال أن " التاريخ الحقيقي للانسانية هو تاريخ العلوم وان الوصول الى اقامة علم للانسان يستلزم الوقوف على سائر العلوم وتطورها " ( ٥٥ / ص ٤٥ ) • وفي نظره أن القاسم المشترك لكافة العلوم هو العلم العام أو الفلسفة الوضعية ( ٥٥ / ص ٤٨ ) • وقد رأى بعضهم في هذه التسمية رديفا لعلم الاجتماع الجديد الذي " يوجه العلوم الاجتماعية وجهة علمية مكمل في ذلك رسالة ديكرت من قبل " ( ٥٥ / ص ١١ ) وهذا ما ذهب اليه مكسيم لورا ( MAXIME LEROY ) في كتابه " هنري دي سان سيمون " و " الحياة الحقيقية للكونت دي سان سيمون " • غير أن سان سيمون قد كون " منهجه العلمي في البحث بفضل سكرتيره اوغست كونت ومن قبله اوغستان تيري AUGUSTIN-THIERRY " والملاقة المشتركة بينهما — أي بين كونت وسان سيمون — هي اقرارهما بتطور المجتمع الذي تحكمه قوانين الفلسفة الوضعية •

ان الوضعية في نظر كونت هي علم الاجتماع الحقيقي وهي تقيم دعائمها على غرار علم الحياة المقابل لها مباشرة لأن " قوانين علم الاجتماع هي الجزء المقابل لقوانين علم الحياة " ( ٢٥ / ص ١٠٦ ) • وقد كتب كونت يقول : " لدينا الآن فيزياء سماوية ، وما زلنا بحاجة الى نوع آخر من الفيزياء هي الفيزياء الاجتماعية حتى يكمل نسقنا المصرفي من الطبيعة • وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار هذه الظواهر من نفس ( نوع ) الظواهر الفلكية والداييمية والكيمائية والفيسولوجية من حيث كونها موضوعا للقوانين الدايمية الثابتة " ( ٢٤ / ص ٤٩ ) •

ولا ينفصل المنهج في الدراسة الوضعية عن الظواهر موضوع الدراسة ، وهو يشكل حجر الزاوية في علم الاجتماع الجديد • وفيه تنبع المفاهيم الوقائع وتغدو الظواهر الاجتماعية موضوعا للقوانين العامة • كما يصل المنهج الوضعي الى المعرفة عن طريق أربع عمليات هي : الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخي • ومع أن كونت لم يهمل دور النظرية في الملاحظة والتجربة ، حيث أكد أن التجريبية المطلقة ، لا تؤدي الى نتائج علمية كونها تسعى لتوسيع ما هو تجريبي على حساب ما هو عقلي ، إلا أنه طالب بتوسيع نطاق ما هو عقلي على حساب ما هو تجريبي واستبدال التنبؤ بالظواهر بتفسيرها المباشر ( ٢٦ / ص ١١ ) وقد ترك جانبا ما يندمج في عقل الملاحظ من ظواهر ( الاستبطان ) • ويلاحظ ( اميل ليريه ١٨٠١ — ١٨٨١ ) في هذا الصدد أن الفلسفة الوضعية تحتاج الى " نظرية الاخلاق ونظرية علم الجمال ونظرية علم النفس " ( ٢٦ / ص ١٢ ) فهي كلها تنقصها •

وفي سعيه نحو إقامة علم الاجتماع ، انتهى الى تصنيف قواعد للأخلاق والسياسة مدالقا من فهم لمراحل تطور الانسانية فحواه " ان المعرفة مرت في تطورها بحالات ثلاث هي : اللاموتية أو الوهمية ، الميتافيزيائية أو التجريدات ، الايجابية أو الوضعية أى الحقائق الواقعية " ( ٧٧ / ص ١٥٢ حتى ص ١٦٤ ) أما موضوعية ذلك الفهم فهي فسي الحاحه على البحث عن " القوانين أو على التنبؤ القائم عليها واستبعاد البحث عن أسباب الظواهر أو عن سبب حدوثها " ( ٢٥ / ص ٢١٠ ) ثم البحث عن العلاقات الرابطة بينها التي تصاغ بقوانين عامة تفسر ما اكتشف من معرفة بالحلم الذي توصلت اليه مقدرتها البشرية . كما أنه رفض تطبيق نظرية الاحتمال في الدراسة الوضعية ( ٢٤ / ص ٥١ ) .

ان نظرية الوضعية في الموضوعية هي معرفة الواقع الاجتماعي وادراكه بعلاقاته وقوانينه التي لا شك أنها تختلف بمادتها ومنهجية الوصول اليها عن القوانين الطبيعية التي لا تصف ماهية الظواهر انما تسعوب " الترابطات الواقعة في نطاق تجربتنا الحسية وخبرتنا المتنوعة في أمم شكل ممكن " ( ٢٥ / ص ١٦٤ ) ولكنها ليست خاتمة معرفتنا عن الطبيعة وكذلك فان قوانين التطور ليست خاتمة لتاريخ تطور المجتمع وتطوره في القانون الكويتي الذي لا يزيد عن " محاولة لطرح ( مشكلة المعرفة ) بعبارات تاريخية واجتماعية ولكنها ليست الا محاولة ناقضة ، ولا تستدعي أن تنوب عن تاريخ المعرفة الانسانية عند مختلف الشعوب وفي متفاوت الحضارات " ( ٧٧ / ص ١٦٦ ) . فهذا القانون خيالي نظرا لأن عصر كورت لم يكن وضعيا تماما ، كما أننا لا نستطيع أن ننفي أهمية المرحلة الميتافيزيائية التي اخترع فيها مدلق أرسدلو وهو من أدوات الفكر كما يذهب في ذلك عبدالكريم اليافسي .

ان الوضعية تقرر بتطور المجتمع وتصر على أنها قد " اكتشفت عددا من القوانين الاجتماعية الجوهرية وبشكل رئيسي قوانين التطور الاجتماعي التي تشكل جزءا من نظرية قادرة على توجيه كل من الفكرة والعمل " ( ٧٦ / ص ٢٩ ) ، وقد رأى بعضهم في هذا بالذات ميتافيزيقا مستترة في الوضعية ( ٢٦ / ص ١١ ، ١٢ ) هذا لأن اعترافها بالتطور الاجتماعي لم يمنعها عن القول ان قوانين التطور التاريخي ليست ذات دالبع موضوعي وانها ليست " قوانين تطور العلاقات المادية الاجتماعية التي تحدد كل النواحي المتبقية في حياة المجتمع بما فيها الايديولوجيا " ( ٢٨ / ص ١٤ )

فالمناهج الوضعي سلاح اجتماعي وسياسي لمعارية " فلسفة التطوير والثورة " ( ٥٧ / ص ٩٩ ) كونه يحاول ضبط النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم ويحمل على المحافظة عليه اذ أن " التنبؤ من أجل الضبط " ( ٥٧ / ص ١٠٢ ) هو غاية الوضعية وكذلك الماركسية وهنا يوضح سي رايت ميلز الفروق بين الماركسية والمدارس الاجتماعية

المعاصرة التي منها الوضعية بقوله " إذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات اجتماعية صغرى ، فإن ماركس يدرس نفس هذه التفاصيل على مستوى بناء المجتمع فسي كليته ، وإذا كان علماء الاجتماع يدرسون الاتجاهات القصيرة المدى فإن ماركس يأخذ الحقبة بأكملها باعتبارها وحدة الدراسة مستخدما في ذلك المواد التاريخية . وإذا كانت قيم علماء الاجتماع عموما قد أدت بهم الى أن يتصوروا مجتمعهم في صورة متفائلة ، فإن قيم ماركس قد أدت الى أن يدين المجتمع في جذوره وفروعه . وعلماء الاجتماع الذين ينظرون الى مشاكل المجتمع باعتبارها مظاهر للتفكك فقط يخطفون تماما عن ماركس الذي ينظر الى هذه المشاكل بوصفها تناقضات فطر عليها البناء القائم لهذا المجتمع ، وإذا كنا نجدهم ينظرون الى مجتمعهم باعتباره يسير في طريق تناويز دون استهيارات كمية تصيب ببناءه فإن ماركس يرى في مستقبل هذا المجتمع استهيارا كلفيا ، أى صورة جديدة للمجتمع أو حقبة تاريخية جديدة تستمر عن طريق الثورة " ( ٦٨ / ص ١٠ ) غير أن هناك من أطلق مصطلح الوضعية على أى نظرية اجتماعية ترى في العلم الوضعي مثالا للعلاقة المعرفية الوحيدة والممكنة للإنسان بالحقيقة الخارجية وهذا ما ذهب اليه تالكوت بارسونز في كتابه " بناء الفعل الاجتماعي " ( ٦ / ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ ) .

وتفرع الوضعية اليوم الى الوضعية الجديدة ( NEOPOSITIVISM ) وهي " الشكل المعاصر للوضعية " ( ٨ / ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ) التي ترى أن معرفة الواقع ممكنة بالتفكير الوضعي وتحليل اللغة العلمية التي تنحصر بها عن الواقع المعطى الذى يحقق العالم به موضوعية التجربة وبالتالي علمية معرفة ذلك الواقع . وهذا ما نقول به " جماعة فيينا " التي أوجدت ضربا من الوضعية الجديدة التي عرفت باسم الوضعية المنطقية LOGICAL POSITIVISM فحواها التحليل المنطقي للحلم بشية الخلاص من الميتافيزيقا فيحدد العلم الوضعي عندئذ " المعنى العام الذى يمكن تحقيقه تجريبيا للفاهيم والتوكيدات العلمية " ( ٨ / ص ٥٨٤ ، ٥٨٥ ) بشية تحقيق موضوعيتها .

أن الوضعية انتقلت لدراسة المجتمع انطلاقا من اوغست كونت على غرار الفيزياء أى من الوقائع التي يمكن ملاحظتها في واقعها كما من أجل فهم واتسمات العلاقات بينها والتي ندعوما قوانين تشرح لنا " طبيعة " الانسان والمجتمعات وبذلك تحتم الوضعية على علم الاجتماع :

- أولا — الاهتمام بالموضوع بما هو في وضعه الآتي أى في اللحظة التي تم فيها .
- ثانيا — أنها تنظر الى المجتمع وما يجرى فيه من منطلقى ستاتيكي يتقاسم التفسير وديناميكية الواقع الاجتماعي .

ثالثا — يتضمن مدالبيها المنهجي انه بإمكاننا النظر الى الانسان كشيء يدرس مثل دراسة الأشياء أى . يلاحظ من الخارج بواسطة " المنهج الموضوعي " .  
من هنا كان منهجية علم الاجتماع هذه تحول الانسان الى شيء وتساهم في تقوية النزعة الكاملة في المجتمع نحو اعتبار الانسان كموضوع وشيء وبالتالي تقوية النزعة السلطوية على الانسان واحكام قبضتها عليه ( ١ )

---

( ١ ) هنا ، غلام : في مخطوطاته .

## الفصل الثاني : موضوعية البرغمائية

لقد تداول عالم العلوم لفظة البرغمائية بمعناها المعاصر لأول مرة عندما كتب شارلز س. بيرس ( ١٨٣٩ — ١٩١٤ ) مقالا بعنوان " كيف نجعل أفكارنا واضحة " نشر في ١٢ كانون الثاني عام ١٨٧٨ في " شهرة العلوم الشعبية " ( The Popular Science Monthly ) وتعني البرغمائية لدى بيرس المنهج الذي يوضح المفاهيم الصعبة والتذمات المجردة ، حيث أن التصورات الشائعة ومعطيات الحواس ، ليست هي الحقيقة العلمية وإنما توجد هذه في النتائج التي باستطاعتنا الوصول إليها عن طريق التجربة على الموضوع الذي يقع ضمن نطاقها .

إن البرغمائية بمنظور بيرس لا ترتبط بما شاع عنها من القول بأنها تقصر الفكر الإنساني على العلاقات المفيدة لا غير بل إنها تسمح بفحص الفرضيات العلمية فتقبل الواضحة منها بعد البرهان التجريبي على صحتها أو خطئها ، أي أن قبولها أو رفضها يتعلق بذلك البرهان الذي يمحسها . وهنا أعطى بيرس لتطور العلم لاحقاً — خاصة على يد كارل بوبر — دفعة هامة إلى الأمام . أما خصوصية برغمائية بيرس فنتمكن في أنه أدرك وبذقة فائقة أن الملاحظة التي تقوم عليها الفرضيات العلمية ليست أحداثاً منفردة تحدث مرة أو أخرى بل إن هذه الأحداث ، تحدث كلما توفرت الظروف التي وجدت فيها إبان الملاحظة . فالقرارية هي سمة أساسية لصحة الفرضيات كونها تعني اكتمال شروط التجربة العلمية . وهذا يقف وراء مناداة بيرس إلى الوضوح اعتقاد أو قناعة بأن الفرضيات العلمية تخبيء وراءها قوانين طبيعية هي التي تعطي الفرضيات العلمية حقيقتها بغض النظر عن ارتباطها بهذه الواقعة أو تلك . والحقيقة في نظره عامة وواضحة حينما تصح في نظر " مجموعة العلماء " الذين تدرّبوا على التفكير والتجربة العلمية فوصلوا إلى تلك الحقائق الشاملة والصحيحة . وقد كتب بيرس يقول : " وفي الواقع ليس في التجربة . وإنما في الظاهرة التجريبية يقوم المعنى الحقيقي . " .

وحينما يتكلم تجريبي عن ظاهرة ( . . . . ) فهو لا يعني حدثاً منفرداً محدداً ثم لا أحد في الزمان الفائت ، وإنما ما سوف يحدث بالتأكيد لكل واحد في المستقبل كلما اكتملت لديه شروط الحدوث . فالظاهرة هي في الحقيقة أنه كلما أراد تجريبي أن يقوم بعمل دقيق لملمح محدد يدور في فكره ، سوف يحدث شيء آخر يحرق شكوك الشاكين كما نزلت النار السماوية على مائدة إيليا " ( ١ / ص ٤٢٥ )

الحقيقة العلمية اذا ، هي كما يقول ماكس فيبر بعد بيرس ، ما يصح لدى أولئك الذين يريدون الحقيقة • التجريبي (البراغماتي) لدى بيرس هو الذي يربط الحقيقة وهو قادر على ذلك لأن الحقيقة هي في قوانين الطبيعة الموضوعية ، من هنا كانت البراغماتية ملتزمة بأعلى مثل المعرفة التي تهيم على تفكيرنا منذ عهد أفلاطون ، وما هي " المثال " لدى أفلاطون التي يقاربها التفكير هي لدى بيرس قوانين الطبيعة •

أما وليام جيمس (WILLIAM JAMES ١٨٤٢ — ١٩١٠) فبحسب بيرس ليس هدفه أن يضع القواعد التي تمكننا من البحث عن الحقيقة ، بل البحث عن ذلك النوع من الظواهر الذي بإمكاننا أن نضفه بصفة الحقيقة • فالحقيقي هو النافع ، الذي له " قيمة نقدية " معينة •

والفارق الحقيقي بين بيرس وجيمس أن كلا من الاثنين يتخذ موقفا من الواقعية والاسمية في منهج البحث وفهمه يحلض فيه الآخر • فبالنسبة لبيرس لا شك في أن قوانين الطبيعة موجودة ، وأن لها واقعها مستقلة عن تفكيرنا • أما بالنسبة لجيمس فعلى عكس ذلك ، أي أن الواقع يوجد حقيقة في الوجود الفردي لا غير •

كان وليام جيمس عالم نفس وقد بدت له الصارات الشاملة مجرد اختلالات رمزية للواقع ، بينما يتألف الواقع من أحداث نفسية مفردة • وبالطلي فإن موضوع التجربة والهدف الحقيقي للمعرفة العلمية هو في الأحداث مفردة وفي العلاقات بين هذه الوقائع الخاضعة للتجربة وهو ليس في القوانين العامة التي هي حقيقة بمعزل عن الوقائع • وفي حين كان الدافع الأساسي في منظور بيرس الوصول الى محدد علمي نظري هو توضيح المفاهيم ، نجد أن الدافع الحقيقي لدى جيمس هو دافع أدبي أخلاقي هو مجابهة التصور الحتمي للعالم كما نشأ في القرن التاسع عشر •

وعلى يد كل من وليام جيمس وجون ديوي (JOHN DEWEY ١٨٥٩ — ١٩٥٢) أخذت البراغماتية الصلح النفسي والتحريكي الذي عرفت به الى حد أن أصبح هذا المعنى رديفا لها • فإن القطاعات التي لدى الانسان وحتى الفرضيات العلمية التي يبنينا لا تهرأ أمام واقع محطى وإنما يأتي تبريرها من منفعتها الاجتماعية أو الأخلاقية أو البيولوجية • وحيث لا تتم شروط التبرير هذا يتخذ القرار حول قيمة ما تكون متلائمة حتما مع خط النمورأتجابهه فالنمو حسب رأي ديوي هو الهدف النهائي للأخلاقي الوعييد • وقد قال جيمس : ان الحقيقة هي نوع من أنواع الخير وان جوهر الخير

يقوم في اشباع حاجة محددة ، وفي حين رجح بيرس الى واقع قوانين الطبيعة لأسباب علمية نظرية بحثه ، كان جيمس يقول لأسباب أخلاقية ان العالم يتسم بعدم الاستقرار والتعددية وان صلب الواقع ليس لقوانين عامة تهدف الفرضيات العلمية الى معرفتها أو اكتشافها ، وانما نتائج التجربة المنفردة وبالتالي المتعددة . وفي كتابه المشهور بعنوان " الكون التعددي " ( نشر عام ١٩٠٦ ) يؤكد جيمس أن التعددية هي التي تحيد الواقع الى حقيقته ، هذا الواقع الذي تضرب عن ذاته بالمطلق . وتعني التعددية الامبيريقية الجذرية وثمة الامبيريقية الجذرية هذه تقوم باعادة احياء النداء الأخلاقي الى الحياة . ولا يخطئ هنا من وجد توازيا بين جيمس والفيلسوف الالماني يوهان غوتليب فيخته ، من حيث أن جيمس وديوى قد حاربا بكل شدة التصور القائل ان واقع الانسان خاضع لقوانين صارمة ومصمتة . فالبراغماتية تريد هي مثاب هذا التصور اعادة احياء مسؤولية الانسان ككائن أخلاقي . والفكر لديهم ليس بالجواهر عملية معرفة تتجه في نهاية الامر نحو الحقيقة وانما هو حلقة في عملية أعمال تصادم بصحوبات وتتطلب عليها . هنا — كما وفي فكر فيخته وماركس — تتحد النظرية والممارسة ، لأن النظرية هي آلة تستخدم لأهداف نافعة بينما تكون الممارسة ممارسة مستتيرة علميا وموجهة . وليس من الممكن اقامة نظرية شاملة للواقع وهي ليست ضرورية ، بل يكفي أن نجد بعض المقولات ذات النفع في مجرى أفعالنا الحقيقية .

بهذا يحمل جيمس وديوى مركز الثقل في البراغماتية من المدللح العلمى النظارى الذى انتقل بيرس الى مجال الأخلاق ، ولهذا السبب اختار بيرس في مراحل لاحقة أن يتكلم عن النظرية البراغماتية ( PRAGMATICISM ) — رغم بشاعة هذه التسمية كما يقر هو بذلك — كي لا " تختلط " نظريته وتشوه مرة ثانية .

أما النتيجة التي تصل اليها البراغماتية في شكلها النهائي فهي انه لا يكفى العالم والعلم أن يثبت قواعد صلبة من المعرفة وانما عليه قبل كل شيء أن يلزم الساعي نحو المعرفة بأهداف أخلاقية محددة . فاذا كانت الفرضيات " تعمل " الحقيقية التي تشرحها وهو وضعها واذا كان الفهم موجد للحقيقة في معرفته اياها ، كانت الأحكام حول ما يجب أن يكون الشاية والهدف ( وليام جيمس ) . من هنا وضعت البراغماتية المهمة الأساسية لها تربية العالم الاخلاقية ، بما فيه الروح النقدية تجاه المجتمع القائم ومن هنا عادت الى النظرية الاجتماعية كما نجدتها في عصر الاثوار الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر : عقائى تعددها النيم ونظريات تشهم كآلة تبرر محاولة

الإنسان أن يتم ما قال به الأسبقون تحت اسم البراغماتية بحيث تجعل ما في الماضي من نظرية بميدة عن واقع الحياة نظرية جديدة تخدم التقدم .

وهذا ماتم في الواقع لنظريات جيمس وديوى أنها أدت الى تصور للاشتراكية الوظيفية ، الى مجتمع يتعامل ويتفاعل فيه أفراد أحرار تسيرهم "خدع علمية" ليقوموا بحمل مشترك وسلمي . وهذه النتيجة بالطبع لم تكن مقصودة من قبل مؤسسي البراغماتية ، الا انه لا يبعد عن الحقيقة بهذا شاسعا من يتساءل اذا كان مؤسسوا الفكر البراغماتي أنفسهم بعيدين عن مثل تلك الداءات الأخلاقية والأدبية التي وصل اليها خلفهم وقد كانوا هم من قبلهم قد غلبوها برداء العلمية المارمة الذي لم يستطع اخفاء حقيقة واقع تفكيرهم دليلا والذي يتجاوب مع النزعات الموجبة للمجتمع الأمريكي نحو المساواة والحركة .

وقارب بيرس حقائق العلم ويعني بذلك ادراك معاني القضايا العامة التي تصفها ، فيستفاد منها في مجال الخبرة . غير أن طريق مقارنة المعرفة متعددة منها التشبيث أو السلطة أو المعرفة المسبقة أما العلم فهو المقاربة الحقيقية الى المعرفة لأن الأشياء تستقل عن رأينا فيها وهنا أسس بيرس العلمية على المعرفة عندما تصف موضوعها بالموثوقية ، كما رأه أكد العلم كطريق في الوصول اليها . وقال أنها "أولا — افتراضية ( HYPOTHETICALISM ) أي الحاحه أن نضع الجمل المفردة بشكل جمل — افتراضية ، قبل أن يكون في وسعنا اكتشاف معانيها الذرائعية . ثانيا علميية ( OPERATIONALISM ) أي الحاحه أن يرد في جملة فعل الشرط ( اذا . . . . . ) ذكر لعملية يقوم بها المرء لشيء يختبره . ثالثا — تجريبيية ( EXPERIENTIALISM ) أي الحاحه أن يرد في جملة جواب الشرط ( فان . . . . . ) ذكر لشيء يختبر أو يلاحظ من قبل المختبر بعد توفر شروط الاختبار " ( ٧٠ / ص ١٥٢ ) .

وشاع القول في الاداتية ( INSTRUMENTALISM ) وهي فرع من البراغماتية قال بمثل الله الفكري جون ديوى ، ذلك المنطلق هو أن التصورات والنظريات ليست الا أدوات يستعملها العلماء والأفراد لصالحهم ونفسهم في الحياة العملية وتكون المعطيات وكذلك المعاني فيه أدوات لازمة في عمليات اكتساب الخبرة . فبداهة هذا الفهم بصورتها ليخدم تقدم المجتمع . غير أن ديوى قال " بالعملياتية ( OPERATIONALISM ) كمنهج للتفكير الذي يؤد الى اراء تجارب في العلوم الاجتماعية تمنح البشرية شأرها فتوظف في الخبرة بنية خيرا للإنسان . وعندما أيقن ديوى من جبراء ذلك

أن " العملية " تشمل الأداة ومن هنا كان تراجعها عنها في كتابه " المنطق " الذي نشر عام ( ١٩٣٨ ) واعتاده العمليات العقلية التي تكون صور الخبرة الانسانية ومعانيها في مقولات تشملها وفحوى ذلك هو أن ما يجري عليه العمل أى الموضوع ، يجب أن تتحقق فيه شروط صلاحه كوسيلة تصل بواسطتها الى تعديل خارجي فيه ، وما هذا التعديل الا " غاية البحث " ( ١٩ / ص ١٠٨ ) .

والح ديوى على تحويل الأحكام المفردة الى أحكام عملية . أما صورتها الفرضية فتقال كما يلي : " اذا جرت عملية ( و ) على هذا النحو فان ( ي ) تحدث " ( ٧٠ / ص ١٩٤ ) . وفي هذا اتفاق مع بيرس كما قلنا سابقا الا أن ديوى قد بلور هذا المصطلح بما دعاه عملية البحث ( INQUIRY ) فوجد من قال بأن ديوى قد وضع أساس منطق منهجي ينبغي أن يطبق في دراسة مواضيع العلوم الاجتماعية .

وفي واقع البحث هذا يؤثر تاريخ حياة الجماعة الثقافية على الموضوع والذات كونهما يتعان في نطاق تأثيره ، وهذا نلمح تأثير ميخل على ديوى واضحا لأنه ركز على المضمون التاريخي والاجتماعي والثقافي للفكر البشري . فدراسة مشكلة ما باعتبارها موثقا لا يفهم الا بكلية — التي من سماتها تاريخ تلك المشكلة — مهما حللتها الى علاقات تبسط واقع فهمنا اياه فيها . كما وأن هناك من يجزم أن " الموقف " مأخوذ لا " مصطنع " في الدراسة العلمية وهذا ما خالفه ديوى ومن هنا قام موقفه " على ميخافيزم لا يصرح بها وفي هذا ذهب رسل .

وتصيح عملية التعميم البراغمائي " بنى نظرية " أو " مقولات " أو " قوانين " تناف الى خبرتها العلمية كي تترك جانبا " اللحاق بموكب الظواهر الفردى الذى لا ينتهي " ( ٧٠ / ص ١٧٨ ) فيكشف باستبطاط الخا من الحام الذى يشملها الا أن صحته تتوقف على صلاحية ومردود مناه في حياتنا العملية . وهذا يهمل التعميم البراغمائي المظهر في الأوليات والمبادئ من خلال التجريب الصارم . كما وأن " الصالح " صفة غير قابلة للتحديد في رأى ج ، أى مور . وكذلك يكون للشيء قيمة اذا كان هدفا للاهتمام كما ذهب في ذلك رالف بارهن ( ٧٠ / ص ١٦٢ ) .

وهناك من يرى أن البراغمائية تتبنى مناديا للبحث العلمي في ما يتعلق بالعمل في الواقع بنية حل مشاكل التقدم . أما غلامه اليوم فهو المذهب الطبيعي التجريبي ( كما عند سدني هوك ) أو صورة براغمائية جديدة تجمع بين " الذرائعية

والوضعية الجديدة والمثالية اللغوية ( التحليلية اللغوية ) عدد ( س ي • لورس •  
ر • كارنا ب • و • كومن " ( ٨ / من ٢١٧ ، ٢١٨ )

وكان أن ساد ذلك المنطق الجديد على الحياة الروحية والمعملية في أمريكا  
في الماضي واليوم فانه يفسح المجال أمام بعض المدارس الاجتماعية المعاصرة التي  
منها الوضعية الجديدة والوظيفية والبيوية وغيرها كي تحمل على حل ما تحمله  
على عاتقها من مشاكل التقدم العلمي والاجتماعي في المجتمع الأمريكي •

## الفصل الثالث : موضوعية التاريخية

ان وصف واقع الانسان في أبعاده الزمنية والمكانية لا يفهم بحد ذاته وإنما محتوى في الوقائع وفي علاقة هذه ببعضها • وقد حاول العلماء في كل العصور البحث عن الروابط التي تنسج مختلف معطيات الواقع في علاقة تتيج فهمه ككل فمنهم من لجأ الى قوة خارجة عن الطبيعة كقدرة الهية أو عقل كلي وبحث آخرون عن قوانين يخضع لها التاريخ والتأريخ والمجتمعات • الى أن جاءت المدارس الأميريكية تحاول الكشف عن الروابط الحسية — التطبيقية — تقيمها موضع انبني النظرية في البحث • إلا أن هذه الجهود كلها نذرت الى المبادئ والقوانين ، خاصة تلك التي تربط الوقائع في المجتمعات الانسانية متداخلة من مواقع تدخل عليها صورة فهم من الخارج أو — كما هي الحال في مقولات الأميريكية النظرية — تنقل المفاهيم والربط من الاختبار دون ايجاد رابط شامل بينها ، وبقيت بالتالي مسافة لا يستطيع بمساعدة البحث الاجتماعي الأميريكي قطعها • وعينما حاولت المدرسة التاريخية مد الجسور بين المعطيات فائلة بسياخ أو نسق أو قدر يربطها ببعضها ، تبين وجه آخر لمحاولات فهم الانسان والمجتمعات ، سيكون من حيث منهجيته موضوع دراسة هذه الصفحات •

لقد تجلت عظمة المدرسة التاريخية في جمع وتفسير الأحداث كما أولت علوم أخرى ، قضية الفهم والتأويل • وحينما تصدت الأميريكية — تحت اسم الموضوعية — للبحث عن علاقة بين الأحداث التاريخية ، حل محل النظرية العقلية الجامعة للأحداث ( كما كان يخول بها مفكرو القرن الثامن عشر ) أو موضع القدرة الخارجة عن الطبيعة والانسان المتمثلة في نوع من الايمان بمبدأ يجهل أحداث الواقع الاجتماعي • كان هؤلاء الموضوعيون بدورهم يتحون طريقة ماثلة وان كانت متميزة في بعض الجوانب الهامة أي أنهم راحوا يدينون تصور ماثلاً لتصور المدارس الأخرى •

لقد وجد أوغست كوت وجون ستوارت ميل أن التاريخ هو الذي يقدم اليه المادة المعروفة الاجتماعية الحقيقية • لكن ميل رفض النظر الى علم الاجتماع وكأنه علم للطبيعة ورفض بالتالي اتصال مناهج العلوم الطبيعية فيه • وحجته في ذلك أن موضوع العلوم الاجتماعية متغير على الدوام في حين أن موضوع العلوم الطبيعية ثابت نسبياً ، فلا يصح بالتالي تأيين منهج العلوم الطبيعية على المجتمع • وحينما حاول كثير من علماء العلوم الاجتماعية ( الاقتصاد والقانون والتاريخ ... ) أن يبينوا كيف يخضع التاريخ لقوانين عامة تفسر وتشرح سير البشرية والتغير فيها وتنتقد أصبحت المعركة السوسيولوجية ممكنة • لكن هذا المدللن أيضاً لم يحل المشكلة بل نقلها الى مستوى آخر •

ان المعرفة الاجتماعية - التاريخية كما وجد المورخ الألماني درويزن (J. G. DROYSEN)

١٨٠٨ - ١٨٨٤ ) لا تتم بطرق تسلسلها ( تسلسلها ) معرفة العلوم الطبيعية فتقل عنها تلك السلن ( المنهجية ) فقد فرق درويزن بين المعرفة العلمية السببية ( المنهج الفيزيائي ) والمعرفة الوصفية ومعرفة الواقع الحقيقي ( المنهج التاريخي ) . فالمعرفة الفيزيائية تهدف الكشف عن قوانين شاملة تطابق على كل واقع حقيقي بينما ترمي المنهجية التاريخية الى وصف دقيق لما هو موجود في فرديته وكما هو . ان المنهج التاريخي لا يقيم قوانين تخضع لها الأحداث التاريخية وانما يفترض قوى أخلاقية تسيطر وتحرك التاريخ لذا ليست الحقيقة الاجتماعية في التاريخ بدليل درويزن قانونا اجتماعيا أو طبيعيا بل انها قوى أخلاقية يخضع لها التاريخ ولا مفرد له من أماسها . والفرد هو آلة في يدها . تلك القوى هي مجموعات بشرية ، كالأُسرة والشعب والعشيرة أو الدولة يكون الفرد فيها عضوا كما ويحقق مجموعها العالم الأخلاقي .

وتبع لورينزون شتاين ( LORENZ VON STIEN ١٨١٥ - ١٨٩٠ ) نظرية درويزن الا أنه رأى أن حقيقة المجتمع تقوم عبر توحيد " النظام الأخلاقي " الذي هو فكرة المجتمع وعلاقات الملكية ، وتحقق العلاقات الاجتماعية من خلال علاقات الملكية التي ان لم تمثل الفكرة الأخلاقية لاستقلت عن العلاقات الاجتماعية وناهضتها لا بل قضت عليها .

وعبر فون شتاين عن نظريته الى المجتمع بدراسة علاقات الملكية دراسة تاريخية فوجد أن الصراعات القائمة على أساس الفروق في الملكية تؤدي - ان لم تطف حلا عادلا - الى القضاء على المجتمعات . لذا اعتبر فون شتاين التقدم الصناعي في القرن التاسع عشر خطرا على الانسانية ما لم تحل مشكلة الملكية ويوضح الايمان بالتقدم على قاعدة مادية عادلة . والشؤون الانسانية في اعتقاده ليست كما يرى بعضهم خاضعة لقانون طبيعي يسيطر بالانسانية الى الأمام بل انها في تغيرها تقضي بالرقابة على الملكيات الخاصة وبوضع الفرد في حماية الجماعة الممثلة بالدولة أي وحدة المجتمع . ومن جهة أخرى لا يرى فون شتاين ان الاصلاح الاجتماعي هو ضرورة تاريخية أو منطقية وانما هو مطلب ملح للحظة الراهنة . وهنا يطأ على النظرية أن تلور هذه الضرورة وتوجهها في تبيان ووصف المشاكل العملية وليس في وضع أفق واقامة القوانين .

أما الخلاف الأساسي في المنهج والموضوع بين المدارس الاجتماعية الناحية نحو " المنهج العلمي " من جهة و " المنهج التاريخي " من جهة أخرى فمحموره الأساسي هو مفهوم القانون . فتقول المنهجية التاريخية أن القانون قد يحبر من تطبع الأحداث التاريخية واصفا وموضحا العلاقات بينها وعوا أيضا صورة تشرح وتبين فحوى وشكل التفسير والتطور كما هي الحال في نظرية التطور لدى داروين أو غيره . والعلاقة السببية هنا غير ضرورية بعكس ما هي عليه في بنية القوانين الطبيعية . الا أن هذا الافتراض كما

يشير الى ذلك كارل بوبر في كتابه " فقر التاريخية " ( لندن ١٩٥٧ ) ليس قانونا عاما وشاملا وانما هو اثبات تاريخي منفرد وبالامكان وضعه في علاقة مع عدد كبير من القوانين الأخرى . وهنا لا تعني الحقبة الزمنية ولا تعدد أنواع الأحداث التي تشرحها الأثر الهام في اثبات صحة شمولية المقولة العلمية كذلك لا تثبت الفرضية كقانون شامل بحسب الأحداث متشابهة ومتزامنة ، بل عندما يثبت أن شروطا محددة تظهر دوما حدثا محددا عندئذ تأخذ الفرضية طابع الشمولية . ان القانون اذا ، بالمعنى المصاصر ، هو مقولة تصح بغض النظر عن الفروق المكاني والزمانية . وسواء أطلقت الفرضية بشكل ضمني أو علني على حصة من التاريخ أو على حضارة محددة أو على مجموعات كبرى من الأشخاص كما يحدث في العلوم الاجتماعية والتاريخية فلا نجد أمثالا سوى " شبه قانون " قد يعطى معنى القانون التقليدي في حالة تطبيقه في الأبحاث الاجتماعية والعلمية .

ويشكل مفهوم القانون عقدة الخلاف بين التاريخ وعلم الاجتماع وذلك حين تطرح مشكلة وجود قوانين اجتماعية أو تاريخية . فالمنهج والمنطق التاريخي يمثلان كسل ظاهرة في التاريخ فريدة وغير خاضعة للمقابلة مع غيرها انها لا تقبل الاعادة لارتباطها بزمان ومكان ربا ضيق . تكون اذا " الصدفة " هي ما يدعى قانونا ؟ وهل تعني هذه ان ثمة " لاعقلانية " تشرح الظواهر التاريخية مختلفة وراء الأحداث ؟

تتمثل شروط حدوث حدث ما بالنظام الذي ينتمي اليه ثم بخصوصيته على افراد ثم بزمان ومكان وقوعه . لكن الحدث التاريخي مهما كان فرديا يبقى جزءا من كل مترابط كالمعطيات الطبيعية التي لا تتم دراستها علميا الا ضمن كلية الدائمية والتأثر بمختلف العوامل .

من هنا كان منطلق ارنست ترويلتش ( ERNEST TROILSCH ١٨٦٥ — ١٩٢٧ ) وهنريخ ريكرت ( HEINRICH RICKERT ١٨٦٣ — ١٩٣٦ ) ومن قبلهما فيلهلم ديلطى الى القول أن التاريخ بحاجة الى بعض التعميمات التي تحكم بعض أجزاء الكل التاريخي وليس التاريخ ككل كما نجد ذلك في نظام العلم الطبيعي . وقد شدد ريكرت القول في أن التطور في التاريخ يظهر شيئا جديدا يختلف عما انضوى من حقيقة تحت صيغة التعميمات المرحلية . فتعميمات التاريخية تقدم فهما للحقائق الاجتماعية ضمن نطاق واقعهما الزماني والمكاني وفي هذا الفهم بعض الحقيقة كونه يهمل تأثير العوامل الكلية التي ساهمت في ايجادها . وهذا ما ذهب اليه كارل مابهم في كتابه " علم الاجتماع المنهجي " .

لا شك أن الظواهر الاجتماعية فريدة وتماقبية وبالتالي وجب فهمها — على نقيض ظواهر الطبيعة — فهما من الداخل • وهذا ما ذهب اليه ديلتاى وريكرت رغم الفوارق الهامة بينهما • ومن هنا نادى بعض علماء الاجتماع بفهم الأحداث والوقائع الاجتماعية بالمنطق والنقد وصحة الملاحظات ومراقبة الحداث وليس بالاختصار على التجريبية الاجتماعية التي تفقد الظاهرة الاجتماعية بسخ الحياة عندما تنحصر ما أشياء لا غير • لذا آثرت التاريخية دراسة الظاهرة الاجتماعية بطريقة خاصة على اتباعها منهج العلوم الطبيعية • ويمثل هذا في اصرار المؤرخ الروماني أ • ر • زينوبول ( ١٨٤٧ — ١٩٢٠ ) الذي ميز بين الوقائع المتماقبة " وهي الاجتماعية " ووقائع التكرار أى تلك التي تحدث في الطبيعة والتي تصفها قوانين عامة • والوقائع الاجتماعية في رأيه تقع في الواقع الاجتماعي بصورة غير تكرارية وما يقال عن توازن سببي حولها ، كما يزعم البعض ، هو مجرد نقل وعي العلماء الى صيغة قانون •

إن العلمية في التاريخية يكونها كما رأينا المنطق والنقد والتصنيف والوصف إلا أنها لا تحول دون فشل التعميم في التاريخ كما يقول ه • مولر ( H. MULLER ) : " لنا لا يستطيع أن يمول أو أن يقيس القوى المتعددة التي تعدده ( أى التاريخ ) ، فالسلالة والبيئة والطبيعة وضغط الثقافات والمخترعات والاكتشافات والنبوغ والزعماء ، والنظم الاقتصادية والسياسية والدينية ، كل هذه العوامل المركبة والمتفاعلة على الدوام وغيرها من العوامل ، تجعل من المحال الوصول الى معادلات أو أجزاء تجارب مضبوطة كما هو ( الحال ) في العلوم الأخرى " ( ٢١ / ص ٣٨ ) كذلك يكون التوقع غير مضبوط لأن العالم وموضوعه يخضعان لتأثير العوامل المتعددة فيما بينها كما نظم الحرية البشرية دورا هاما في اخراج " الصبوة من مجال التمييز " ( ٢٧ / ص ٢٤ ) في العلوم الاجتماعية •

كذلك يمكن تحديد موضوعية التاريخية في طريقة معرفة الحقيقة التاريخية وإن انكر وجود واقفها ينعدم أى وجود موضوعي لها ( وهذا ما فعله بيكر ، K. BECKER ) وإذا كانت تلك الوقائع " صحيحة الايمان " فيكتفى عندئذ بالوصف أو باللجوء الى مبدأ عام كبديل الخلاقة السببية ، وهذا ما نهج بيارد ( CH. BEARD ) • ونبحث ج • غليزر من هؤلاء بالحضورية ( PRESENTISM ) ، أى بذاتوية متطورة ، تمتد أن " وعي المؤرخ ( هو نفسه ) الذي يخلق التاريخ بحسب حاجة عصره " ( ٥٦ / ص ٨٤ ) •

وحيثما تصدى كارل بوبر لدحض المذهب التاريخي أثبت القضايا الخمس التالية :

- ١ — يظهر التاريخ الانساني في سيره تأثيراً قوياً بعمو المعرفة .
- ٢ — لا يمكن لنا ، بالطرق العقلية أو العلمية ، أن نتعبأ بكيفية نمو حارفنا العلمية .
- ٣ — فلا يمكننا التنبؤ بمستقبل سير التاريخ الانساني .
- ٤ — وهذا معناه يجب أن نرفض امكان قيام تاريخ نظري ، أى امكان قيام علم تاريخي اجتماعي ، يقابل علم الدليمة النظرى ولا يمكن أن نقوم بنظرية علمية في التطور التاريخي تصلح أن تكون أساساً للتنبؤ التاريخي .
- ٥ — فقد أخطأ المذهب التاريخي في تصويره الشاية الأساسية التي يتوسل اليها بمناهجه وبيان ذلك يتداعى المذهب التاريخي " ( ٢٧ / ص ٦٠٥ ) .

ولكن من جهة أخرى لا تحصر الموضوعية بما قاله فيها بوبر من أنه " لا يمكن ( تطبيقها ) أصلاً في العلوم الاجتماعية ، حيث تكون الكلمة الفاصلة للنجاح السياسي وحده " ( ٢٧ / ص ٢٧ ) بل ان المعرفة ترتبط بنا وتتراكم المعرفة ونظام شموليتها حين تتعرض للواقع الاجتماعي ككل .

## القسم الثالث

المنهج والموضوعية في البحث الاجتماعي

## تعارض المدارس الاجتماعية في المنهجية

إن التصنيف خطوة علمية تسهل الحصول على المعرفة وتجمع شتاتها ، ويعتمد في التصنيف أساساً أو وحدة أو معيار يشترك بين المتشابهات من الحقائق الطبيعية أو الاجتماعية فتجمع وفقاً لذلك ثم تهتم المتفرقات منها لتجمع وفقاً لنظام عقلي آخر بحيث يبدو التمييز بينها واضحاً .

أما نتائج البحوث السوسيولوجية فتصنف تحت مترادفات تفيد معنى واحداً مثل مدارس أو اتجاهات أو نظريات يوضح مطلقها التعارض بينهم في إدراك الواقع الاجتماعي وسير أغواره لمعرفة عاداته وسننه في مرحلة تاريخية ما ، ولعل كاشف الخلاف بينها هو المعيار المعتمد في التصنيف ، وقد يكون أيضاً الأثر المرجعية أو النظريات المفسرة للنظام الاجتماعي . ومن أقدم التصنيفات للمدارس الاجتماعية تصنيف سوركين ( ١٩٢٨ ) الذي قسم و صنف مدارس علم الاجتماع كما يلي : الميكانيكية والمونوغرافية والجغرافية والحياتية والاثربولوجيا المصرية والداروينية الاجتماعية وسوسيولوجيا الحرب والديموغرافية والسوسيولوجية بأقسامها الصورية والاقتصادية والسيكولوجية . ثم عاد سوركين في مؤلفه " النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم " ( ١٩٦٦ ) ليصنف النظريات الحديثة بما أسماه الاتجاه الاسمي الفردي الذري في علم الاجتماع المعاصر ونظرية الأنساق الثقافية ونظريات الإنسان الاجتماعية الثقافية . وقدم دون مارتندل في كتابه : " طبيعة أنباط النظرية السوسيولوجية " تصنيفاً آخر يتضمن : نظرية الصراع والصورية والسلوكية والوضعية المضوية والوظيفية الاجتماعية . أما دارندورف فقد اقتصر على مقياس الصراع أو التوازن في تصنيف المدارس الاجتماعية المعاصرة في حين وضع معمد عاطف مقياس الصراع والوظيفية والتبادلية تحت اسم " البنائية الاجتماعية " ومهما يكن الأمران جميع المدارس الاجتماعية تهيد البحث عن الحقيقة الاجتماعية متبعة الطريقة العلمية بمنظورها أثناء دراسة المصنع في بيئته ونظمه وظواهره وكلها ينبغي التوصل إلى الروابط العامة بينها . لكنها تختلف في طريقة فهمها للعالم الطبيعي والحال الاجتماعي كما تتأثر بأيدولوجيات متضاربة وهذا ما يوصف بالقول إن لها مصالح طبقية تحققها من خلال رؤيتها للوقائع السوسيولوجية من هنا كانت طبيعة هذا الاختلاف فسي المنهجية تؤول في نهاية الأمر إلى الحفاظ على بقاء النظام الاجتماعي الاقتصادي البائد في المجتمع أو إلى إحلال نظام آخر تساهم بعض المدارس في دسح أسسه ذاك إن العلم ليس محايداً خاصة وأن نتائجه على الصعيد المحلي توضع في خدمة السياسة فتخدم بذلك الطبقة الاجتماعية التي أنتجت لأن العلم ملتزم بطبقة اجتماعية محددة وقد رأى البعض ( ١ )

( ١ ) في مقابلة مع الدكتور عبد الكريم اليافي حول " موضوعية البحث الاجتماعي " أجاب الأستاذ : " أن علم الاجتماع ملتزم ، ماركسي أو رأسمالي " . وقد أجريت المقابلة في دمشق بتاريخ

تصنيفاً لحلم الاجتماع المعاصر ينجم عن هذا الالتزام بالذات فقسموا علم الاجتماع الى :

أ — علم الاجتماع الشرقي

ب — علم الاجتماع الغربي

وبالمعنى السياسي أيغنا لهذه الكلمات يتكلمون عن علم اجتماع اشتراكي وأخر  
برجوازي الخ ..

ويعتبر أن جذور هذا التقسيم قابعة في المنطلق الخاير بكل مدرسة في علم  
الاجتماع الملتزم بشقيه الأساسيين السابقين وفي تهيئة هذا المنطلق لمكونين أساسيين  
في البحث العلمي ومنهجته هما : المنطلق الدائقي المصلحي والمنطلق الايديولوجي •

## الفصل الأول : تعارض المدارس الاجتماعية المعاصرة

### ١ - المطلق الطبقي المصلحي

هذا المطلق هو المصلحة الطبقية التي يتباين مدى تأثيرها على موضوعية البحث الاجتماعي ونطاقه التي تخدم الجماعة الاجتماعية التاريخية التي تقوم به لتلبية حاجاتها المادية والروحية ، وبهذا فهي محرك قوى لتغيير بنية المجتمع أو المحافظة على توازنه الديناميكي وفق التوجه الهادف الذي تكونه أساليب في التفكير يؤدى العمل بها في الواقع الاجتماعي الى أن " مصالح الناس ، هي مصدر كل نشاط اجتماعي وكل ما يحدث من تغيير في مصالحهم هذه هو مصدر كل تطور اجتماعي " ( ٦٢ / ص ١٣٦ ) في حياتهم . وتاريخهم " ليس سوى النشاط الذي يبدله الناس لتحقيق أهدافهم " ( ١ / ص ٧١ ) . ومن هنا تكون المصلحة الطبقية التي تطابق إرادة المجتمع وتحقق قصده في شؤونه علمية وتدخل في موضوعية البحث الاجتماعي " إذ ما الفائدة التي تعود علينا من بذل مجهود كبير لمعرفة حقيقة الأشياء إذا كنا لا نستطيع الاستفادة من المعارف المكتسبة في أثناء هذه الحياة " ( ٣٩ / ص ١٣ ) . فالمنطق الموضوعي يرفض النمط التقليدي للمعلم المحايد كما أكد ذلك روبرت ليند ( R. LYND ) في مقاله المنشور بعنوان " معرفة من أجل ماذا ؟ " بقوله " العلوم الاجتماعية كانت وما زالت أدوات أو وسائل لمعالجة مواقف التوتر أو اللاتسعين داخل المجتمعات " ( ٤٦ / ص ١٠٠ ) ليسير تطورها وفق الاتاق المشودة .

ولتج عن المصلحة الطبقية ما يسمى اليوم ظاهرة الالتزام نظرا لتوافر بعض الشروط الاجتماعية والتاريخية الخاصة ، ذاك أن " لكل جماعة ارتباط وثيق ببعض الأشكال الذهنية أو الأساليب الفكرية " ( ١٠ / ص ٢٥٩ ) ، وهذا يعني كون المصلحة الطبقية تقوم فقط على المنفعة الاقتصادية ، بل أن هناك شمولية ترابط الواقع الاجتماعي والأساليب الفكرية التي تصدر عنه وتظهر فيه ، كما يذهب في ذلك كارل مابهم . وتكون مهمة البحث الاجتماعي " دراسة الانسان ككل " ( ١٠ / ص ٢٥٩ ) لا " إعادة تكوين الانسان الاقتصادي " ( ١٠ / ص ٢٥٩ ) حتى يكون البحث الاجتماعي موضوعيا .

وتتضمن موضوعية الدراسة الاجتماعية بالمصلحة الطبقية فيكون هذا الارضاط بمستويين خلافيين ، الأول منهجي ، أي أن اتاق المدارس الاجتماعية المعاصرة حول امكانية تطبيق المنهج العلمي في الدراسة الاجتماعية لم ينف الخلاف حول علمية مدللقاتها واطارها الفكري ، ونتيجة لذلك تعددت مناهج الدراسة الاجتماعية المعاصرة . أما المستوى الثاني فهو كيفية تطبيق نتائج البحث الاجتماعي أو لمصلحة من تخدم الدراسة الاجتماعية نتائجها

( ١ ) — بوتومور ، ت . ب : الطبقات في المجتمع الحديث . ترجمة عليا شكري وآخرين ط ٢

وقت التطبيق في الواقع الاجتماعي • لاشك أن أساس كل نظرية اجتماعي • والمصلحة الطبقية . من هذا القبيل تمثل أساليب الفاعلية العقلية والاجتماعية المقصودة التي تلاحظ في الواقع الاجتماعي من خلال التطور أو التوافق لاشباع حاجات الطبقات الاجتماعية المادية والروحية والتي تعرك المعرفة بها نشاطهم العقلي وسلوكهم الاجتماعي بنحية تحقيقها • ذاك أن المصلحة الطبقية تكمن في التصميمات الاجتماعية التي من موضوعيتها مصلحة متجيبها لأنها لا تقتصر على موضوعية التصميمات الطبيعية • وفي المجتمع تكون الموضوعية نسبية في حدوده حيث تمثل مصلحة الجماعات التاريخية وطبيعتها معيارا حقيقيا يقاس به ما هو " موضوعي " دون أن تستثنى من ذلك المصلحة الشخصية إلا إذا عبرنا عنها بصيغة العلاقات الانتقائية التي تحقق آمالا أو أهدافا فردية لا تقدم للمجتمع مساعدة فعالة في توازنه النسبي أي في كايته .

وتحاول بعض المدارس الاجتماعية إقامة الدليل على علمية دراستها الاجتماعية — كما في الكيفيلية والنخبوية والداروينية الاجتماعية — في محاولة للوصول إلى السلطة بادعاء نسق العلم الطبيعي • فمن جهة نظر هؤلاء ينبغي أن يتمتع البحث الاجتماعي من الاعتبارات الأخلاقية حتى وإن كانت تمثل جزءا منه • فهم يرفضون " مناقشة ما إذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة ، أخلاقية أم غير أخلاقية " ( ١ / ص ١٢ ) في حين يدخل اهتمامهم ومصلحتهم في صميم موضوعية الحقيقة الاجتماعية التي لا تفصل عن السياسة لتحقيق أهداف هذه الطبقة أو تلك في حكم المجتمع ، وهذا البعد الجديد في الموضوعية تقرره السياسة •

ونظرا لترابط المعرفة مع المصالح والاهتمامات الانسانية تشكل المصلحة الطبقية مؤشرا هاما في كشف اتجاهات البحث في التراث الاجتماعي والافكار الناتجة عنه وهنا تجاني المصلحة الطبقية المنظور الذاتي وتترك من المنظور الموضوعي " بوصفها مطالب ( WANTS ) " ( ٣٤ / ص ١٠٨ ) لارغبات في تفسير بنية هذا المجتمع أو ذاك في الاتجاه المنشود • ولحل تساؤلات غولدر توضح أثر المصلحة الطبقية في ظهور التصميمات الاجتماعية :

- أ — ماهي الظروف التاريخية والسوسيولوجية التي ساهمت في ظهور النظرية ؟
- ب — ماهي النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك النظرية ؟
- ج — هل تسهم النظرية السوسيولوجية في حصر الرؤية في نطاق ما هو قائم أم أنها

( ١ ) — بوتومور ، ت • ب : الصغوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي

ترجمة علماء شكرى وآخرين • ط ٢ القاهرة ١٩٧٨ •

تساهم في تجاوزه ؟ ولصالح من ؟ " ( ٤٦ / ص ١٩٥ ) • هنا تطبق العلمية بالنشاط العملي فتقدم موضوعية البحث الاجتماعي في ماعدا التزامه بقضايا المجتمع وتأمين الحلول الناجمة لمشاكله الناجمة عن تطوره • من هنا النداء الى توظيف نتائج الدراسة الاجتماعية في " علاج المشكلات الاجتماعية فتصل بنا الى التضامن المنشود الذي يدمج الفرد بالمجتمع " ( ٢٥ / ص ٢٢٥ )

وتدخل المصلحة أيضا كمعيار لتقسيم بنية المجتمع الطبقي • ان الطبقة الاجتماعية التي تعمل لمصلحتها تقوم على أساس اقتصادي ولكنها لا تقتصر عليه فان الأهداف والمثل تشكل احدى قواعد تحقيق مصلحتها في المجتمع المنسجم أو المتوازن نسبيا الذي يهيئه وتسمى للوصول اليه • ومن ذهب ، مثل فرانكلين جيدجز ( ١٨٥٥ — ١٩٣١ ) ، في نظريته عن الاستقرار الى تقسيم بنية المجتمع الى أربع طبقات وأسامها حقيقة وهي " الطبقة الاجتماعية ( الصفوة ) وغير الاجتماعية ( الجماهير ) والطبقة الاجتماعية الزائفة ( المتألفة من الذين يعتمدون على مساعدات الآخرين ) والطبقة المعادية لمصالح المجتمع ( وهم المجرمون ) " ( ٢٤ / ص ١٢٥ ) أقام تصنيفه هذا على الفروق الفيزيائية والمقلية والأخلاقية في الصراع كنموذج اجمالي للسلوك الاجتماعي • هنا تأخذ الداروينية الاجتماعية بالعلمية الطبيعية لتقييمها في أساس تنظيم المجتمع بصراعه من أجل البقاء • وقد أصبحت هذه العلمية نظرية المصالح وصراعا عند البيون سمول ( SHALLO ١٨٥٤ — ١٩٢٦ ) كما اعتبر جمبلوفيتش ( GUNFLOWICZ ١٨٣٨ — ١٩٠٩ ) أن المجتمع هو " الجماع الكلي للجماعات المتصارعة التي ترتبط كل منها بمصلحة مشتركة أو أكثر " ( ٢٤ / ص ١٠٤ ) تحت تأثير المقيدة الفكرية التي يؤمن بها وقد وصف راتزنهوفر ( RATZENHOFER ١٨٤٢ — ١٩٠٤ ) الدوافع المعركة للسلوك الاجتماعي أو الفردي بأنها : " تلك المصالح التي تمتد في الطبيعة الحقيقية للإنسان " ( ٢٤ / ص ١٠٥ ) اذ أن ضرورة حاجة ما ، سواء كانت تناسلية أو غذائية أو تأكيد الذات أو اجتماعية قرابية أو متمالية دينية ، يكون أساس العمل بشية تحقيقها • فالنظام الاجتماعي تنظيم للصراع كما في نظام الطبيعة ، حيث لا يبقى سوى المصالح للبقاء • ومن منظور المصلحة الطبقي فان الدراسة الاجتماعية تهق أسيرة النمى الطبيعي الذي تمتد به لأنها لا تعمل لمصلحة المجتمع في كليته •

ثم هناك من يعتبر أن دراسة الطرق الشعبية ( FOLK WAYS ) — التي تشرح أساس تطور العادات الاجتماعية وطبيعتها وعملها ودوامها — امتدادة للداروينية الاجتماعية فهي تقيم أهمية للقوة في إيجاد تلك الطرق • وقد لحا هذا المنحى ولهم جرام سيمر ( SUMNER ١٨٤٠ — ١٩١٠ ) اذ قدم ثلاثة من التفسير في مؤلفه " الطرق الشعبية " ( ١٨٤٠ — ١٩١٠ )

( ١٩٠٦ ) تركز الى : المصلحة واللذة والألم ودوافع الجوع والجنس والزهو والخوف ( ٣٤ / ص ١٠٩ ، ١١٠ ) .

وتتوافق المصلحة الطبقية مع القوة لتأسيس حكم جديد في المجتمعات ، خاصة النامية منها ، يدعمها في ذلك التطوير الاجتماعي المسبق الذي يرفده نشاط الطبقة السائدة في الواقع بمنتجات فكرية تناسبها . وهنا يتراجم علم الاجتماع الضري والاشتراكي على تقديم التعميمات الاجتماعية التي تخدم مصالح ممثليه في البلدان النامية عندئذ لا يكون للسؤال عن أصل المعرفة أهمية بقدر السؤال عن مدى صلاحيتها الاجتماعية في التطبيق عمليا في خدمة مصلحة الجماهير . إذ أن التعميمات الاجتماعية المدحاة لصالح المجتمع ككل موحد موضوعية ولن تتغير فائدتها بالممارسة والنشاط العملي لتحسين أحوال المجتمع ، لأن التواصل بين العلم والمصلحة قائم ولربما " كان الوصل بين العلم والمصلحة من بديهيات كون النظرية تمد علمية حيث تشمل في معطياتها ومناهجها الحلاقة القائمة بين الفاعل وموضوع الفعل " ( ٧٢ / ص ط ) . وكما أن المصلحة أم الاختراع في العلم الطبيعي فانها أم الكشف في البحث الاجتماعي لطبية حاجات الانسان العادية والروحية . الا أنه " ليس من حقنا أن نستند الى تحليل المصالح وحده لكي ننسب هذا الأسلوب الفكري المعيسن أو ذلك العمل الفني المحدد الى زمرة اجتماعية بعينها . " ( ١٠ / ص ٢٦٠ ) فهناك عامل آخر هام أيضا هو المنطلق الايديولوجي .

## بـ - المنطلق الايديولوجي

تتميز الايديولوجيا منظومة من المعتقدات والمفاهيم الواقعية والمخيارية الرامية الى شرح الظواهر المركبة من خلال تطلعات المجتمع الذي يؤمن بها بحيث تسهل لـه الانتقالات السياسية - الاجتماعية وتعكس وتوسع مصالحه واهتماماته وكان الكولت دي تراسي أول من استعمل مصطلح الايديولوجيا بهذا المعنى عندما كتب عن الأفكار في نهاية القرن الثامن عشر .

٥

ولعلنا نجد في التناقض الاجتماعي الواقعي والطبقي أول بذور الايديولوجيا - وحيثية علاقتها بعلم الاجتماع وذلك حين ربط ماركس وانغلز الايديولوجيا بالوعي وذلك بالنسبة للأنماط الاجتماعية الاقتصادية السابقة للاستراكية ، فقد حلل العلاقة بين الجانبين المعرفي والاقتصادي وبيننا توازي الايديولوجيا مع التطور الاقتصادي من أجل فهم كل منهما وتثبيت قواعد فهم تاريخ الفكر العلمي الذي هو " ظاهرة تاريخية تتوقف تماما على الواقع الاقتصادي البحث " ( ١٠ / ص ٢٥٨ ) .

ويصف كارل مانهيم ( KARL MANNHEIM ) في كتابه " الايديولوجيا واليوتوبيا " ( ١٩٣٦ ) مع ماركس في أن أنماط التفكير والقيم السياسية تنشأ عن النظم الاجتماعية - الاقتصادية مضيفا اليها المنظمات التي تنتشر بواسطتها الأفكار كالجماعات التربوية والفكرية . ويميز مانهيم بين المعنى العام والمعنى الخاص للايديولوجية ، فيقول بالنسبة للمعنى الأول : " أن كل الأساق الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية الى الدفاع عن الوضع الراهن وابتعاد الصيرورات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى ايديولوجيا وهي أنظمة ثابتة ودفاعية " ( ٦ / ص ٢٣٥ ) . أما المعنى الثاني فهو " يتراوح بين الكذب الوجداني الشعوري والخداع النفسي ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية " ( ٦ / ص ٢٣٥ ) .

وهو وضع الايديولوجيا بمنظوماتها التصورية الدور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي في مجتمع مسدد ، والتي تكشف عن واقعه في فترة سيادتها . كما أنها تشكل فرضيا خلفيا يؤثر على مستوى البحث النظري والميداني ذاك أن التحيز يبدأ من لحظة اختيار موضوع الدراسة حتى اعلان نتائجها التي لا بد وأن تتطابق المنطلق الايديولوجي لأن " الايديولوجيا نتاج عقلي وذايفته حجب الطبيعة الحقيقية لمجتمع ما ، وهي تمنح طقائها من عقول أولئك الذين يستهدفون تثبيت نظام اجتماعي بعينه " ( ١ / ص ٤٠ ) .

١ - سعد ، علي اسماعيل : الاتصال والرأي العام ، مبحث في القوة والايديولوجية .

الاسكندرية ١٩٧٩ .

من هنا كان الخلاف بين المدارس الاجتماعية المعاصرة حول الايديولوجية • وهو يأخذ شكلين متناقضين يمثل الأول منهما السوسيولوجيا مفرغة من كل ايديولوجيا باعتبارها خرافة وتضليل في البحث الاجتماعي كما تقول ان المدارس الاجتماعية " البرجوازية " بينما يربط الشكل الثاني الايديولوجيا بصيغتها العلمية بالسوسيولوجيا جاعلا اياها احدى موضوعاته كما يبدو ذلك واضحا في المدارس الاجتماعية الاشتراكية •

الا أن تجريد علم الاجتماع ، وبالتالي العالم فيه ، من القليل أو الكثير من تأثير ايديولوجية مجتمعة يفترض وجوده خارجا عن كل مجتمع • فمهما كان منهجه موضوعيا فلن يكون غير متحيز ، خاصة وأن المطلق الفكري الذي يسعى الى تحقيقه يحتوي دوما على بعد سياسي تكون الايديولوجيا أساسا له • لذا أكد رايت ميلز أن الجهود السوسيولوجية قد تبلورت حتى الآن في ثلاثة اتجاهات : " الأول : الاتجاه نحو بناء نظرية تتناول تاريخ الانسان ، مثال ذلك بداية علم الاجتماع كما تظهر في مؤلفات كورت ، وماركس ، وسبنسر وماكس فيبر • فهذا الاتجاه يشد الوصول الى تحديد مراحل تطور الانسان وحياته الاجتماعية اعتمادا على البيانات التاريخية ، وهذا ما جعل هذا الاتجاه يتردى في الخطأ حين حاول الصبغ بالمستقبل كما حدث في كتابات ترويتي • الثاني : الاتجاه نحو نظرية منهجية لطبيعة الانسان والمجتمع كما بدا ذلك واضحا في كتابات الصريين وخاصة عند سيمل وفون فيزة • الثالث : هو الاتجاه نحو دراسة الوقائع والمشاكل الاجتماعية المعاصرة دراسة امبيريقية من خلال النظر الى علم الاجتماع على أنه دراسة لقطاعات معينة من المجتمع " ( ٥٢ / ص ٢٢ ) •

وحيثما تعتمد المدارس الاجتماعية المعاصرة خيار الصراع أو التوازن في المجتمع ، كما قال به دارندوف ، يتضح منظورها الايديولوجي ، لاسيما وأن المله هنا لم يعد مجرد تصور موضوعي بل أنه أصبح بعد ذاته بنية فوقية أو مقولة تاريخية ، وفق تعبير أنطونيو غرامشي ( ٣٢ / ص ١٠٠ ) فحيثما درس كورت أشكال الفوضى وكيفية انقضاء عليها في فرنسا وحين تفرص صحة منهجه الوضعي على مشاكل عصره وجد أن أهم مشكلة تواجهه هي توميم المجتمع الفرنسي وإعادة تنظيمه بعد الثورة من أجل إعادة التوازن اليه • فهو أراد اذا من خلال منهجه الوضعي أن يستتب التجانس المثالي أو الوحدة العقلية فتتول مظاهر الفوضى في مختلف شئون الحياة الاجتماعية • لذا نشأ علم الاجتماع عند كورت عن " رغبته في اصلاح المجتمعات المعاصرة " ( ٣٨ / ص ٧ ، ٨ ) •

أما أميل دوركايم فقد قرن بين علم الاجتماع والعقيدة الاجتماعية فقال : " ان علم الاجتماع لا يمكن أن يكون علما فرديا أو شيوعيا أو اشتراكيا " ( ٣٩ / ص ٩٣ ) لكن تطبيق

العلم في الحياة العملية هو سعي نحو اتقان الفائدة في نظره . ( ٤٦ / ص ٩٨ ، ٩٩ )  
وما لا شك فيه أن تطبيق المعرفة الاجتماعية يتم من خلال المواقف السياسية وبالتالي  
الايدولوجية . وقد رأى البعض أن النسق الفكري الذي طرحه كل من فيبر ودوركايم  
وباريتو يمثل لديهم " ردا محافظا على التيار الذي ترعته الماركسية لتثوير مفاهيم علم  
الاجتماع من أجل تغيير المجتمع وتحديد مسيرته في اتجاه معين " ( ٦٨ / ص ٢٧٥ ) .

ويمثل اتجاه تالكوت بارسونز في البناية الوظيفية نظرية للاستقرار والتوازن والنظام  
ويتجاهل الصراعات القائمة في المجتمع الأمريكي وسواه ، وحتى في البلدان النامية . فالثورات  
وحركات التحرر ظواهر مرضية تفسر في ضوء علم النفس وليست في زعمه اجتماعية لتفسر في ضوء  
علم الاجتماع . وهذه الاستنتاجات تؤكد المفاهيمية البارسونزية التي تستند الى الايدولوجية  
وينفذها النظام الاجتماعي السائد في أمريكا وفي خارجها ولا تهتم الا بـ " مضمون القيم  
الجماعية القائمة داخل المجتمع " ( ٥٧ / ص ٢٢ ) وتهمل ما يفعله الناس في حياتهم اليومية  
من منظارها بالتحليل الاجتماعي .

ولا تعدوا الايدولوجيا كونها احدى الحالتين : " قد تكون الايدولوجيا علمية  
أو غير علمية ، وقد تكون امكاسا حقيقيا أو زائفا للواقع حيث تغذي مصالح الطبقات الرجعية  
ايدولوجيا زائفة ، بينما تعين مصالح الطبقات التقدمية والثورية على تشكيل ايدولوجية  
علمية " ( ١ / ص ١٥٧ ) . وهناك من وجد أن الآراء التي دافع عنها علماء الصفوة " تعبر  
في مجموعها عن ايدولوجيا تحمي المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام " ( ب / ص ١٤ ) .  
ولذلك يعلن ميلز أن دراسة المجتمع لا بد أن تتم بوحى من الخيال السوسيولوجي — وهو  
إمكانية ادراك الانسان نفسه لكواه جزأ من المجتمع الانساني وليس لكونه شخصا في أسرة  
محدودة ، وان امتدت ، وتتميز تلك الدراسة بأنها تدور حول طبيعة البناء الاجتماعي  
ومشكلاته ومكوناته ونوع الترابط بين عناصره ، ومكان المجتمع موضوع البحث من التاريخ  
الانساني ومعنى وجوده بالنسبة لتطور الانسانية وطبيعة أنماط الرجال والنساء ومعنى كل  
خاصية من خواص المجتمع بالنسبة للماهية البشرية وبالتالي فان علم الاجتماع ، انطلاقا من هذا  
كله ، مكلف بمهمة المساعدة في التحرر الاجتماعي أو ما أسماه بالدفحة الاصلاحية في المجتمع .  
وطبقا للمنطلق الايدولوجي طالب ماركس فلاسفة العالم بتغييره بدلا من تفسيره .

( ١ ) — سعد ، علي اسماعيل : الاتصال والرأى العام ، مبحث في القوة والايدولوجية .

الاسكندرية ١٩٧٩ .

( ب ) — بوتومور : الصفوة والمجتمع . مرجعه سابق ذكره .

ذاك أن الايديولوجيا جزء لا يتفصم من البناء الفوقي متبثق عن البناء التحتي ولا شك أن التأثير بينهما متبادل متلازم .

إن الايديولوجيا تؤثر في علماء الاجتماع وبحوثهم وتستهدف السياسة الاجتماعية التي تطلق منها الوصول إلى " استخلاص المبادئ العلمية لكل وجوه نشاط الحزب الثوري المتعددة من أجل الحل العلمي للمشكلات الواقعية الوطنية — الاقتصادية منها والعظيمي والمبادئ " ( ٤٠ / ص ٥٦ ، ٥٧ ) . أما محصلة الدراسة الاجتماعية المهادية التي تقتصر على مجرد قوائم لا تخضع للتعميم العلمي فأنها محاولات غير جادة لدراسة المضلات الاجتماعية مثل البطالة وافتقار الطبقات . من هنا كانت " الدعاية البقية والمدرسة والامبريقية من ألد أعداء الماركسية " ( ٤٠ / ص ٦٥ ، ٦٦ ) . فطرد الآراء المزيفة والمضللة خارج نطاق العلم أيسر في مجال علوم الطبيعة منه في العلوم الاجتماعية كون أنصار كل اتجاه يدافعون عن صحة معتقداتهم وتضاهيهم مفندين خطأ الدعاوى المضادة وهذا ما يسميه كوهين وتاجل " بصدمة الحقيقة " . ولكن يبقى الواقع الاجتماعي مختزلاً حثيثاً لكافة التعميمات الاجتماعية الاشتراكية منها والبرجوازية حيث تقرر ذلك السياسة وتسيير الممارسة الاجتماعية أو النشاط العملي للناس صحة ايديولوجيتها المسبقة وعند سبق لريموند اريس ( R. ERIES ) أن فرق بين البحث الموضوعي وبين استخدام نتائج هذا البحث في خدمة السياسة كون موضوعية العلوم الاجتماعية لا تفي بحاجة الإنسان المعاصر إلى حلول سريعة لمشاكله المعيشية .

ومن هنا يرتبط واقع المعرفة بالقيمة الاجتماعية ، ولما كان هدفها تكوين نسق نظري لمعرفة واقعها الاجتماعي جاء كشف هذا الواقع عن طريق الايديولوجيا لا موضوعية تلك المعرفة . وحول هذا يتفق أغلب العلماء على موضوعية المنهج أو البحث العلمي . أما معيار صحة النتائج فهو توافيقها لمصلحة المجتمع . كذا كان عالم الاجتماع ملتزماً بتطبيق نتائج بحثه وقت الاقتراف " بوظيفة المعرفة السوسيولوجية ، وبالتالي طبيعة ردود الأفعال التي يقوم بها المجتمع حيال هذه المعرفة " ( ٣٣ / ص ٩ ) .

ولا يلغي التزام العالم بالايديولوجية مجتمعه موضوعية دراسته إذا كانت تلك الايديولوجية تخدم تطور وتقدم مجتمعه بصورة علمية . أما التساؤل مع موريس جلتزبرغ عن القيمة والمثل العليا الدافعة والمؤثرة في السلوك الانساني فيوضح بدوره شرعية الايديولوجيا " أولاً — أليست دراسة القيم ذاتها دراسة لآثا من الواقع أعني أفعال التقويم أو عملياته ؟ ثانياً — هل في وسعنا خلال بحثنا للواقع الاجتماعي أن نتوك جانباً كل إشارة إلى المبادئ والمثل العليا والاماني الانسانية ؟ أليست الخفيات والامال هي ذاتها المادة التي تصنع منها الأحداث الاجتماعية ؟ " ( ٣٦ / ص ٣٤ ) . ان القيمة تؤثر فيها وتعضو في نسق

أو نظام الايديولوجيا وهذا ناجم عن اعتبار الايديولوجيا موضوعا في علم الاجتماع قابلا للنفي أو للاثبات في شمولية الواقع الاجتماعي من حيث أنه " يجب ألا يخلط هذا الهدف الذي يصحب بلوغه مع هذه (الاختيارية) التي طالما ضغطوا علينا لممارستها والتي تكشف أنها النقود الصغيرة التي تتعامل بها المثالية والمحافظة " ( ٢٢ / ص ٢٥٧ ) اللتان ترسمان أن موضوعية العلم الاجتماعي تكمل بشرخه من الايديولوجيا ! ملتزمة •

## الفصل الثاني

### ١ — علاقة المنهج بالنظرية

تتباين نظريات العلوم بتعدد المناهج وتنوع مواضيع العلوم أما النظريات فهي منظومات عقلية لعدد من القضايا تكون من تصورات تهدف الى ربط النتائج ببعضها . وتساغ القضايا بصورة منطقية مبرهن عليها أمام العقل أو مختبرة في الواقع ( الطبيعي أو الاجتماعي ) فتعظم الجواب المتفق وطار بشمولها الذي يفسر أكبر عدد ممكن من الظواهر في المجال الذي تحكمه بحيث يقبل التفسير كفرضية قريبة من الحقيقة . ويضاف الى ذلك في الدراسة الاجتماعية ضرورة التساؤل والتصحيح بحيث تكون النظرية نقدية .

وتمني النظرية الاجتماعية في الكتابات المعاصرة في علم الاجتماع احدى العمليات التالية : " اشاء تصاوير تصنيفية ، أو صياغة مفاهيم معددة توجه الباحث الى الحوادث المفيدة ، أو صياغة أفكار عامة حول الطريقة التي تشهها التغيرات الاجتماعية ، أو يمكن أن تثار بها تهوئات مسببة على اكتشافات اختارية ، ثم يتحقق منها بعد ذلك ( فرضيات ) ، اشاء علاقة بين حوادث اختارية وحوادث أخرى ، مفترضة افتراضا أو متحقق منها ( تفسير ) " ( ٧ / ص ٢١٢ ) .

ويؤثر البعض الكلام عن طريقة في التحليل بدلا من الحديث حول النظرية ، ومع ذلك يمكننا أن نميز أربعة نماذج شاملة للنظريات هي :

" ٢ — النظريات التحليلية : ( نظريات المنطق والرياضيات ) .

ب — النظريات المعيارية : ( الأخلاق والجمال ) .

ج — النظريات العلمية : وتتميز بالشمول ، وغد يكون نسبيا ، وهي احصائية كما يجب أن تكون سببية ، والنظرية العلمية اختارية بمعنى امكان استبعاد مثل هذه القضايا ومراجعتها اختارا للنظرية .

د — النظرية الميظيفية : ليست قابلة للاختبار على نحو كامل ولذلك تكون عرضة للتقييم المقتلي " ( ٥٧ / ص ١٢ ، ١٣ )

ويوضح الملح التالي مدى التشعب النظري في علم الاجتماع من جهة كما ويبرز أهمية المنهج في التصنيف من جهة أخرى :



والطريقة مجموعة قواعد أو تعليمات تعين أنواع العمليات فتؤدي ، انطلاقاً من مقدمات معينة ، الى غاية محدودة . وهي تقبل الصياغة والتكرار والتعلم وفقاً لطريق واضح يحبر عن العمليات المنظمة للوصول الى الحقيقة طبقاً لمبادئ الطريقة وللصفات العقلية التي تتمتع بها النظرية العلمية الاجتماعية . أما القسم المشترك بين النظرية والمنهج فهو كيانهما العقلي المشترك وهو " مقتضى فكر سابق على الحدث أو الأقحولة " ( ٢٤ / ص ٥١ الى ٥٤ ) . ولكن هناك فرق بينهما بالدرجة الأولى في آثارهما على المستوى العملي . فالمنهج هو الفكرة التي يعمل العالم بنشاطه الكلي وفقاً لها بنية الوصول الى النظرية واختبارها كما قد يعدلها اذا لم ترق الى رتبة اليقين . فانتاج المنهج العلمي يتيح امكانية الابداع بينما النظرية هي فكرة قد قررها عقل العالم بشكل مؤقت حول الظاهرة التي يدرسها وقد توحى تلك النظرية بكشف جديد . وهنا تتداخل وظيفة كل من المنهج والنظرية حيث أن " نفس الفكرة ، اما أن تكون ذات صفة وصفية ، تقريرية ، اختبارية ، صورة ، نظرية مثل صيغة الماء كيميائياً (  $H_2O$  ) وهي تتكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الاوكسجين أو ذات وظيفة معيارية ، انشائية مثل تحليل (  $H_2O$  ) " ( ٢٤ / ص ٥٩ ) . ففي الحالة الأولى دلت على نظرية تؤكد طبيعة الماء بشكل تقريري وصفي بينما الحالة الثانية دلت نفس الفكرة على المنهج المتبع بتحليله وتركيبه .

من هنا يختلف فهمنا لظاهرة ما باختلاف النظرية التي أدنى منهج دراستنا اليها لتفسير تلك الظاهرة أي ان اختلاف الطرق المؤدية الى تفسير حقيقة ما يؤدي الى فهم مغاير لها ، نعتبر منه بنظريات يركن فهمنا اليها . فالحقيقة الاجتماعية أو الطبيعية موجودة ، والذي يختلف هو فهمنا لها ( ٥٢ / ص ٩٤ وما بعدها ) وبالتالي كان المنهج مؤثراً على الفهم . أما بالنسبة للواقع الطبيعي أو الاجتماعي فلا يحتمل المنهج والنظرية بل يحاولان فهمه ، ومن هنا جاء تلاحمهما ، ذاك أن بناء العلم النظري سليم عندما تكون العلاقة صحيحة بينهما في فهم الواقع . كما وتشترط صحة النظرية كفاءة المنهج وعلميته ، أما جدواها ونجوع ثنية المنهج فمن تطور العلم والمجتمع " اذ يكفي الاحتكام الى المناهج المستخدمة في البحث لقبول النظريات أو رفضها ، كما أن أي تغيير يطرأ على الأهداف النظرية للمعلم يقتضي تعديلات أخرى يبتغي ادخالها على المنهج " ( ٥٠ / ص ١٠ )

واكن هناك مفارقة بين الاثنين . فان المرء " يحتاج لتكوين طريقة الى نظرية ، كما يلزم لبناء نظرية توافر طريقة " ( ٢٤ / ص ٥١ ، ٥٤ ) ، وتحل هذه المفارقة في رأى البعض بإبراز دور الممارسة بصفة الصيرورة الجدلية في تحصيل المعرفة فيصبح تبادل الفعل بين النظرية والمنهج ممكناً أي يأخذ كل منهما دوراً آخر ، فالنظرية صيغة أمرية موجهة ،

وهي بناءً ذهني قابل للتطبيق • وتتجوز تلك الصفات النظرية وهي هنا نوع من المنهج وهذا يعني أن النظرية أعياناً تحدد منهجية البحث ( ١٨ / ص ١١١ وما بعدها ) ( ١ ) •

وبؤثر المجتمع بما يسود فيه من قيم واتجاهات علمية على المنهج • وينعكس هذا التأثير في النظرية بمحاولة العالم التي تهني معرفة العالم المحيط به والتحكم به ، ذاك أنه " يطور ويستخدم الأشكال المختلفة والمناهج الملائمة لعكس الواقع ، ( ٠٠٠٠ ) وتمكس أشكال ومناهج المعرفة التي استخدمها الإنسان جوانب وترابطات الواقع والقوانين المحددة لتطور المعرفة الاجتماعية والممارسة الاجتماعية " ( ٤٩ / ص ٨٣ ) •

ويجابه العلم بمنهج المعرفة به المشاكل التي تواجه الإنسان اليوم كما ويتوقع حلاً للمشاكل التي ستجابه البشرية منها في المستقبل فالمنهج العلمي آلة ساهرة للواقع الطبيعي والاجتماعي بغية الوصول الى النظريات والقوانين التي يفترض أنها تعزل معضلة البحث العلمي لتبيان أواصر الارتباط بين النظريات والواقع • وهي لا تحدد موضوعياً ، بل تساهم في فهمه وبدرجة تنقلوت في دقتها العلمية • فميلاد النظرية " في مرحلة معينة من تطور العلم ( يكون ) لدى دراسة عدد كبير من الظواهر ، ومهدف النظرية شرح تلك الظواهر من وجهة نظر معينة ، لكن هذه النظرية بالذات تهتدو غير كافية ، بل وغير صحيحة عند اكتشاف حقائق جديدة لا يتم خل ضمن نطاق القوالب النظرية القديمة " ( ٤٢ / ص ١٦ ) • وهذا ما كشفه تطور البحث العلمي وتشبته فحكم بتطور مماثل على النظرية الجديدة • فهي اذا ليست ناموسية ، لأن المنهج ليس عتيقة جامدة أو تعاليم نهائية وينبغي ألا تعلم " النظريات العلمية كحقائق أو معتقدات دينية " ( ٢٦ / ص ٢٢٨ ) •

ويكشف علماء الاجتماع عن بؤثر الضعف في البحث الاجتماعي ومنها صعوبات ايجاد النظرية الاجتماعية مثل اكتشاف النظرية بالجمع والتعظيم ( ب / ص ٨١ ، ٨٢ ) أو عدم شمولية هيكلها المعترف به على نطاق واسع ( ٢٨ / ص ٢٩ ) أو استنساخ النظرية الاجتماعية الى مجموعة من التعميمات الاجتماعية المتناقضة ( ٤٦ / ص ٤١ ) • يضاف الى ذلك تعدد المناهج المستخدمة بهدف الوصول الى الغاية • أي أن البحث الاجتماعي عاجز اليوم عن تقديم نظرية اجتماعية شاملة تفسر موضوعياً الواقع الاجتماعي بشكل متقنع • فلحن " عاجزون عن تقديم منظومات ، بل عن تقديم نظريات • اننا نناضل لكي نعطي الآخرين وأنفسنا معنى معيناً " ( ٣٣ / ص ٢٥٢ ) رغم التحسينات المنهجية التي أدخلها علماء الاجتماع على البحث الاجتماعي ، كتأكيدهم على وحدته التي تسهل المقارنة قصد تحقيق أقل عدد ممكن من المقولات النظرية

- ( ١ ) — وقد ورد في ( ٢٤ / ص ٥٥ ) أن : هدف المعرفة يوتر في طريقة الحصول عليها •  
( ب ) — ادريو كاتودو • علم الاجتماع والبحث الامبيريني • ترجمة غانم صبا •

( ٥٢ / ص ١٠ ، ١١ ) وابرأهم دوافع التصحيح الذاتي للعلم كمشروع يتسع الاتفاق فيه حول معايير ومناهجه ( ٤٦ / ص ٢٣٤ ) • وقد أكدوا أيضا ضرورة الخيال السوسولوجي في البحث الاجتماعي المعاصر لكي لا تنحصر نتائجه سواء بسبب طرائقيته أو نظرياته ( ٨١ ) وأعطيت الطريقة التاريخية والمقارنة أهميتها التي لا تقتصر على تكميم البحث الاجتماعي فتدعى العلمية عندئذ فقط • وكان النداء لتوحيد المصطلحات التي تساهم في فهم أهداف علم الاجتماع ، كما نادى آخرون بنمذجة الظواهر لا بإيجاد نظريات متوسطة المدى تفسرها • ويشدد البعض على تصور برنامج لتطور النظرية في المستقبل ( ٥٢ / ص ٢٢ ) فترصد تغيراتها وتضبط • في حين أن هناك من يعتقد أن المنهج الجدلي يصل بنا إلى العلاقات الناعمة للظواهر من خلال تطور الطبيعة والمجتمع •

ان المنهج والنظرية متلازمان شرط ألا يتحجر أحدهما أو " يودج " فيغدو المنهج آلة مهنية أو مجرد تعليمات ينفذها الباحثون احتراما للواقعية وتحقيقا للموضوعية في فريق عمل يفحص الأدلة التي تتعلق بالمشكلة المدروسة من أجل خدمة النظام الاجتماعي القائم الذي يعولهم ، فيضع نتائج بحوثهم في خدمة مصالحه • وهذا ما أجده في الأميريكية الأمريكية التي سبق فوجدنا أن مصلحة جهة تمويل بحوثها تدخل في موضوعيتها فتخرج نتائجها من دائرة العلم •

ولما كانت " النظرية تنبؤ " ، تمهيا ، تقظة بالمجهول " ( ٥٢ / ص ٩٦ ) فإن محدد هبوطها إلى مجال من الواقع الاجتماعي ، ومثبت شرعيتها في العلم هو العالم بفاعلية المنهج العلمي • فالنظرية طبع منطقي للمنهج بلغة الرياضيات • وهذا ما انضج بمحاولتها للاقتراب من فهم المنهج العلمي ، حيث وجدنا أن نظرية كل مدرسة اجتماعية معاصرة تتواءم مع المنهج الذي أدى إليها • أما تشييم علمية المنهج والنظرية فترهن مقدرة العلماء في التمرر من تأثير المطلقات الخاصة بمدارسهم فيكون تقييمهم موضوعيا •

## بـ مناقشة المنهج بالموضوع

المنهج والموضوع تحديدان اجتماعيان وهما نوع من الخبرة التي تمثلها علاقة نسائية خاصة لدى تطبيقها على عينة اجتماعية أو على كلية المجتمع ، ولا ينفصل موضوع العلم عن الطريقة التي تفسي اليه ، والتأثير بينهما هو جدلي يضم الفاعل العلمي وموضوع الدراسة ، فيكون العمل الناتج معرفة • إذا احتوى العمل العلمي دوماً على ثلاثية هي : " الباحث والمنهج والموضوع " وكل من هذه المكونات للعملية العلمية لا ينفصل عن كلية المجتمع فموضوع العلم والمنهج العلمي والباحث لا وجود لها إلا في علاقة اجتماعية • وليس الموضوع شيئاً خارجاً عن التأثير بالإنسان وبالتالي بذاتية العالم كما أن العالم ليس خارجاً عن مجتمعه ولا ينتقي موضوع علمه دون ذاتية المتأثرة بأرادته ومصطلحه ، كما أن المنهج هو من وضع الباحث وهو أيضاً محدد لموضوع البحث كما ولطرق الاقتراب منه •

غير أن تأثير المنهج على الموضوع في المعلوم الاجتماعية له طابع خاص مشاير لتأثيره على موضوع العلوم الطبيعية والمعمارية لأن المنهج هنا مدالقي من ذاتية الباحث كجزء من المجتمع الذي يدرسه • فهو على علاقة خاصة بموضوعه كون الموضوع الاجتماعي غير منفصل تماماً عن ذاتية الباحث ، وفي هذا الواقع ميزة منهج العلوم الاجتماعية واحد يأسباب الخلاف المتشتر حولها •

ومن جهة أخرى ينظم المنهج مواضيع الواقع تعظيماً نسبياً في علوم الطبيعة والعلوم المعمارية إلا أنه بعيد عن أن يستغنى تعظيم الواقع في المعلوم الاجتماعية • فهو يقدم جانباً منها دون الآخر ويكون دوماً قاصراً عن استيعاب الواقع في شموليته وإن لعملية التجزئ هذه - التي هي في الموضوع أولاً وتكون نتيجة لتطبيق المنهج ثانياً - الأثر الواضح على نتيجة البحث الاجتماعي الذي لا يكون إلا نسبياً • إن المنهج في المعلوم الاجتماعية قاصر من حيث أطره وآلياته وحتى لغته أحياناً عن احتواء موضوعه • ولا شك في أن الخلاف المتشاقم بين المدارس الاجتماعية حول المنهج ليس من باب أمراء العلماء ونزعاتهم بل أن احدي جذوره الأساسية هي ذلك " التقصير " المحتم على منهجية العلوم الاجتماعية •

يتحدد المنهج في العلوم الاجتماعية بصيغ وأشكاله اختلاف الظواهر التي يدرسها ، وإن محاولة تأصيله كي يتناسب وطبيعة مراضيع دراسته فيقتاتل - كما يريد البعض - مع منهج العلوم الطبيعية ( الحقيقة ) لا تفني مناهج العلوم الاجتماعية

عن الافتراضات والمبادئ التي تجعل هذه الناحية من المنهج الاجتماعي ذاتية وبالتالي معرضة للتناقض والتفرع • وهذا ما وجدناه حينما قمنا بمقاربة المنهج العلمي في علوم الدابهيمة و علم المجتمع •

ثم ان تطور المعرفة قد اتبع أحيانا تطور المنهج في عملية تقدم العلم • وهو الذي أعلى المصرفة والمنهج طالما تاريخيا لحق في العلم الاجتماعي خط تقدم مختلف عن تقدم باقي العلوم ولعل خط التفسير هذا قد لحق بالمنهج لأن الفهم في الدراسة الاجتماعية مرتبط بذاتية الباحث على طريقة مغايرة لما هو عليه في العلوم الطبيعية فهو يخضع لرويتهم وأيد يولوجيتهم المرتبطة بدورعا بمعتقداتهم المعنائية والفلسفية بحيث يمكننا القول أن " قضية المنهج في العلوم الاجتماعية هو كونها معرفة مفسرة لموضوع معرفتها " ماعدا كونها مخيرة في انتقاء موضوع الدراسة وصور وآلية معرفته •

## الفصل الثالث

### علمية المنهج

لا بد لاقامة نظام العلم من أن يحدد علمية المنهج ، فهي تتمثل بشكل أساسي بالموضوع الذي يطبق عليه المنهج والقوانين والنظريات التي يؤدى اليها ثم بالممارسة كمصيار ثالث .

أما الموضوع الذي يخضعه للمنهج فهو احدى معايير علمية كل من العلم الطبيعي والاجتماعي على السواء الا أن مادة علم الاجتماع تختلف عن المادة التي تدرسها علوم الطبيعة بالرغم من أن بعض علماء الاجتماع قد أسخ صفة الشيء على ظواهر العلم الاجتماعي لينال بها العلمية . فموضوع علم الاجتماع هو العلاقات في المجتمع أى بين الناس ثم نشاطهم الاجتماعي وما ينتج عنه في الواقع من آثار ، أى أنه انساني في الأساس وليس من منتجات الدابيمة وهو غير معاود وفريد ( UNIQUE ) ، ويتسم بالمعنى ويخضع لابتكارية الانسان ، بالإضافة الى تعقيده وتعدد الأسباب المتداخلة فيه والمكونة له وارتباطه بالسكان والزمان ، مما يجعل علميته نسبية . وقد كتب هودور ادرنو في هذا قائلًا أن : "موضوع علم الاجتماع هو المجتمع ومظاهره وهو ليس مثل العلوم الطبيعية التي يكون موضوعها متجانسا نوعيا " ( ١ / ص ٩١ ) . وقد قدمت المدارس الاجتماعية المعاصرة ثقليات علمية ونظرية لضبط موضوع الدراسة الاجتماعية وتخفيف أثر تلك العوامل على علميتها .

ويصل المنهج العلمي الى العلاقات الرابطة بين الظواهر ، وهي تعرف باسم النظريات التي ترتقي بتحقيقها الاختبارى الى رتبة القانون كإطار فكري (CONCEPTUAL SCHEME) مفسر لطائفة مميعة من الحقائق العلمية ، من خلال نسق استنتاجي . وباتساع التفسير يزداد يقينها ، وهي تتكون من مجموعة قضايا منظمة توجه الباحثين الى المنهج مسن الملاحظات والتعميمات ( ٣٥ / ص ٥٢ بتصرف ) .

كما يشترط المنهج العلمي تحديد النظريات وشمولها وافرادها بتفسير مجموعة الحقائق التي تحوى عليها ، ثم بقدرتها على التنبؤ . وتقوم تلك النظريات بوظائف علمية ضمن علمية المنهج الذى أفضى اليها فكان أهمها :

" ١ - تحديد ميادين الدراسة في مختلف العلوم ، كما تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يتجه اليها الباحث في ميدان دراسته .

١ - ادرنو ، هودور : علم الاجتماع والبحث الاصيلي . مرجع سابق ذكره . ص ٩١

- ٢ — تقدم النظرية عددا كبيرا من المفاهيم والمصطلحات الفنية ، التي منها الوصفية مثل الانتفاء ، التكامل وعملية مثل معدل الانتحار .
- ٣ — تقوم النظرية بتخمين كثير من الحقائق العلمية وتصنيفها وإيجاد العلاقات بينها في إطار علمي متكامل .
- ٤ — تساعد النظرية على التصور بما يمكن أن يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة " ( ٢٥ / ص ٥٦ الى ص ٦٠ ) .

وقد رأينا أن النظرية هي أقل ثبوتاً من القوانين التي تبين سير الظواهر المحكومة بعدة عوامل محددة بأرجحية في الزمان والمكان . أما في العلوم الاجتماعية فتكون القوانين الاجتماعية احتمالية وتقريبية أكثر من القوانين الطبيعية بفعل العوامل الموضوعية لأن عوامل الظاهرة الطبيعية ، كما سبق فقلنا ، محددة ومرهضة بجملة القياس . وقد أدى تطورها إلى الوصول إلى صيغ نظرية لقوانينها أكثر دقة من الاجتماعية . كما أن النظريات هي أقل صدقاً من القانون الذي يركز هنا إلى السببية ، أساس الحتمية في علوم الطبيعة ، أما السببية الاجتماعية فتفتح التصور بما سيقتضيه من الظواهر الاجتماعية . وقد عرف ميل السبب بقوله " المجموعة الكاملة لجميع الشروط الإيجابية والسلبية وكل أنواع الظروف التي متى تحققت تترتب عليها النتيجة بصفة مطردة " ( ٦٠ / ص ٢٢٦ ) ولعل دافيد هيوم ( DAVID HUME ١٧١١ — ١٧٧٦ ) هو " أول من نقل فكرة السببية من معانيها الأرسطية إلى معنى التتابع المجرد بين السبب والمسبب " ( ٦٩ / ص ٢٧٠ ) ويعني هذا وقوع السبب قبل النتيجة . أي قال بـ " تلازم في الوقوع " ( ٦٩ / ص ٢٧٠ ) بينهما " وقد كان يمكن عقلاً أن يجيء الترتيب على صورة أخرى ، لكنه هكذا جاء " ( ٦٩ / ص ٢٧٠ ) وعرف جون لوك ( JOHN LOCKE ١٦٣٢ — ١٧٠٤ ) السبب ( وعكسها إلى معناه المادي ) بأنه " هو الذي يحدث شيئاً آخر والنتيجة هي التي ترجع بدايتها إلى شيء آخر " ( ٦٠ / ص ٢٢١ ) ومهما يكن من أمر تعريف السبب فإن معناه العام يتحدد بأنه يسبق النتيجة في وجودها وهو الذي يوجد لها فهو بالتالي يتضمن معنى الإيجاد والتتابع الزمني فقط . وقد تطور معنى السبب بحيث استلزم جزءاً من القانون الذي يشمل ولم يقتصر على تحديد وقوع النتيجة قبل السبب أو العكس ، وبهذا غدا القانون أعم من السبب . وتتضح دعوة أوغوست كوبرت إلى استبدال العلاقة السببية بالقانون الذي تمثل النظريات أدوات مناسبة في البحث عنه من خلال الترابط بين العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة أو متغيراتها فيصبح القانون علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر مترابطتين بظاهرة أخرى . دون النظر لتلازم وقوعها الزمني .

وينتقد زكي محمود السببية بمحبيين ، الأول : حوادث الداريجة لا تتكرر بنفس الصورة ، والثاني : استلزام فترة زمنية بين السبب والمسبب ولتلازم النظر إليهما كمجموعة

تفاعلات بين الحادثتين فتساق متغيراتها على " صورة دالات رياضية " ( ٦٩ / ص ٢٧٠ )  
ومذه أرجعية جديدة في العلم الحديث تساعد على الانتقال من القانون الى العلاقة  
الطبيعية التي توضح ترابط المتغيرات المكونة للواقعة بنض النظر عن السبب والنتيجة وزمن  
الوقوع • وبهذا يكون السبب جزءا من العلاقة الرياضية ذات الهيكل الفارغ من المادة •

وفي مايلي تصنيف لبعض أنواع القوانين التي تشكل منها الهياكل المؤدية اليها  
علمية المنهج :

- ١ — قوانين التصنيف : وتختص بالتكرارات المتعلقة بخصائص الكائنات الحية أو الميتة  
فتبرزها على أساس شموليتها وتحديد ما للوع معين منها وتصاغ في قضايا كلية ،  
ومثالها قضايا علم التصنيف الحيواني أو النباتي أو المستحاثي بشكل عام •
- ٢ — قوانين الترجمة : وتعنى بتواترات الظواهر واستمرارها لفترة من الزمن ، ومثالها  
التفاعل الكيميائي ( ١ ) والقانون الثاني للديناميكا الحرارية • وهذه القوانين  
تحدد اتجاه تطور الظواهر مع وقوعها •
- ٣ — قوانين الأعداد الثابتة : وتتعلق بدقة هذه الثوابت الرقمية بجملة القياس ، ومثالها  
سرعة الضوء والصوت ودرجات الانصهار والتجمد والذوبان للأجسام أو ثوابت انبعاثها  
في سائل ( قانونا راؤول الخ ) وينصاف اليها قوانين بنوية وهي التي تحدد بنية  
الذرة وتركيبها •
- ٤ — قوانين تبدل الصفات الفيزيائية للجسم بارتفاع درجة حرارته بحيث يكون الارتباط  
ثابتا بين لون الجسم ودرجة حرارته • فمثلا يتبدل لون الكبريت عند درجات  
حرارة مختلفة أى من لونه يمكن توقع تعيين درجة حرارته •
- ٥ — العلاقات الطبيعية بين الكميات المقاسة في الظاهرة المحددة لتوسيع مجال تطبيقها •  
ومورثها الرياضية هي  $E = mc^2$  ( م ) حيث ( ع ) تومز لمتغير تابع و ( م ) لمتغير مستقل •  
وبهذا يمكن دراسة تأثير المتغيرات أو عزل بعضها نظريا وفق منطق التجريب • ( أ )

( ١ ) استفاد الطالب من تصنيف بعض أنماط القوانين العلمية التي وردت في ( ٦١ / ص ٢٧٦ الى  
( ٢٨١ ) وكذلك من مبدأ كارنو " وهو مبدأ الترجمة فصور الزمن له اتجاه واحد وهو  
الاتجاه الأمامي ، ولا يرجع الى الوراء أبدا • ومبدأ الترجمة هذا يحظر على  
حركة التطور في الكائنات جميعا وتسود فيه فكرة الاحتمال " ( ٧١ / ص ٥٨ )

ومن العلماء أمثال مآخ وبوانكاره وابشتين من ينكر وجود قوانين أساسية للكون .  
فالقوانين في نظرهم " من خلق الخيال ومن محض الفكر ، وهي ليست وليدة الاستقراء  
والتعميم بل وليدة نشاط المخترع الذي يخضع في تأملاته لمبدأين اثنين ، أحدهما تجريبي  
ومؤداه أن نتائج نظرية من النظريات يجب اثباتها بالتجربة والاخر منطقي جمالي يشك في  
قيمتها ، وهو مبدأ الاقتصاد في الفكر ومؤداه أن القوانين الأساسية للكون يجب تبسيطها  
الى أقل عدد ممكن وعدم تعارضها منطقيا . وهذا قريب مما تقول به مدرسة الوضعية  
المنطقية " ( ٧١ / ص ١٢٧ و ص ١٢٨ ) أما كوندورسيه ( CONDORCET JEON ANTOINE  
١٧٤٣ — ١٧٩٤ ) فيرى أن التقدم في المجتمع يسير وفقا لقوانين يكشف عنها المستقبل ،  
فهو يقول : " اذا كان الانسان يستطيع التنبؤ ، بتأكيد كامل تقريبا بالأحداث التي يعرف  
قوانينها ، واذا كان يستطيع — في حالة عدم معرفة هذه القوانين — التنبؤ بدرجة كبيرة  
من الاحتمال بأحداث المستقبل عن طريق الخبرة وتجارب الماضي ، فلماذا تعتبر عملية  
تحديد مصائر الناس والتنبؤ بها بصورة شبه صادقة عملية خيالية ، رغم اعتمادها على نتائج  
تاريخية ؟ ان الأساس الوحيد للصدق في العلوم الطبيعية هو هذه الفكرة : ان القوانين  
الصامة هي التي تنظم ظواهر العالم ، وهي قوانين ضرورية فلماذا نعتبر هذا المبدأ أقل  
صدقا بالنسبة لعمو القدرات العقلية والأخلاقية عند الانسان وأكثر تأكيدا وصدقا بالنسبة  
لعمليات الطبيعة الأخرى " ( ٧٤ / ص ١٣١ ) . وهناك من يقول أن كوندورسيه قد وضع  
أن " التقدم البشري عملية طبيعية يسير فيها المجتمع دائما لقوانين ثابتة مثل نمو الكائنات  
الطبيعية " ( ١ / ص ٢٤ ) .

وتعمد علمية المنهج القانون عن الحامل الاسطوري وتخفيف مفارقة التعميم  
الايدولوجي والمصلحي . فهل حققت اذا علمية المنهج العلم بمفهوم الخلاقة الرياضية  
المستحدث هذا ؟ لقد " التف الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع البرجوازي على مقولة  
السبب والنتيجة بأن استبدل علماؤه مفهوم السبب بمفهوم المتغير المستقل المتغير ، ومفهوم  
النتيجة ، أو المسبب بمفهوم المتغير التابع ومفهوم الرابطة بين السبب والنتيجة بمفهوم الخلاقة  
الوظيفية مستقلين بذلك الوحدة الجدلية التي تجمع النقيضين في مقولة واحدة " ( ٤٣ /  
ص ٩١ ) . أما المدارس الاشتراكية فقد ابرزت للدفاع عن السببية لأنها الأساس الموضوعي  
للموصول الى القوانين الاجتماعية الممارسة التي تقوم على فرضية الحتمية التي لا " نقيم أن  
تعارض بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي وإنما ترى فيهما وجهين لحقيقة واحدة . وأكثر ما تتجلى  
هذه الوحدة في دور كل منهما في عملية التفسير الاجتماعي " ( ٤٣ / ص ٩٢ ) فتعالج علمية

المنهج الاجتماعي الظواهر الاجتماعية لتعبر عنها بصيغ نظرية دقيقة خلافا لما كان عليه العلم في مراحله المبكرة .

وهنا تتأتى للمعيار الثالث في علمية المنهج أهمية كبرى نظرا لتزعزع أساس القانون الصارم في علم الفيزياء الرياضية التي تدرس الجسيمات الصغيرة كونها أعطت للاستبطان دورا هاما في تكوين العلاقات الاحصائية التقريبية التي تحكمها من خلال المجرب ووسائل القياس وهذا ليس بتوقانا كما ادعى ماك بأنه " لا وجود في الداهية للسبب ولا النتيجة " ( ٤٢ / ص ٩١ )  
وانما يتعلق هذا بدرجة معرفتنا العلمية عنها . وبالتالي يتداخل في فكرة العلمية للمنهج الاستدلال الاستقرائي والاستبطاني على السواء . ولا يخفى أن للقوانين أهمية أكبر من النظريات في انضواء عدد كبير من الحقائق تحتها في صيغة شمولية واحدة تساهم القوانين في فهمها واشتقاق علاقات جديدة بينها . وهي بسماحتها بالتنبؤ ، تمكن الانسان من التحكم بموضوعها من خلال تطبيق القوانين عليها .

وهذا ما يؤدى الى القول بارتباط النظرية بالممارسة اذ لا وجود لعلم بدون وجود الفاعل الاجتماعي الذي يختبر وعيه الاجتماعي أو المصرفة التي حصل عليها في الواقع الاجتماعي بالممارسة . أما ما يحدد تلك المعرفة ويثبت صدقها فهو خبرة المجتمع وكفاءته العملية اذ أن أساس العلم هو نشاط العلماء الباحثين " عن متطلبات النشاط الانتاجي للمجتمع " ( ٨ / ص ٢٠٠ ) وتتجلى بهذا وحدة النظرية والممارسة التي يتوسطها الانسان فيقيم الدليل على علمية المنهج في الحصول على المصرفة ولا يقتصر على معيارية أدوات البحث وموضوعيتها . من هنا نقول أن الضبط والتنبؤ والتصميم والموضوع والممارسة الاجتماعية تشكل الأساس الذي يرتكز اليه في تسمية علمية المنهج في الدراسة الاجتماعية المعاصرة . واذا ما ميزنا بين العلمية المجردة ( SCIENCE PURE ) والنزعة العلمية ( SCIENTISM ) من أجل تبيان الفرق بينهما وبين علمية المنهج فهذا لأن الأولى تعني " التصحيح العلمي للمادة المدروسة من أجل المعرفة لذاتها ( فهي ) لا تهتم بالشكل المباشر بالامضات العملية ، مستهدفة في ذلك تطوير المبادئ الأساسية للعلم لتثبيتته ، وهو بهذا يخضع لرقابة العلماء . ومن هنا تأتي امكانية موضوعيته واتساقها " ( ٦ / ص ٤٠٠ ) كما وصحوبات العلم أيضا كونه منظما وموضوعيا واختياريا في مجاله . وتعني الثانية أن العلم يهيم فلسفة شاملة للانسان والحل لجميع الصعوبات فطنتي من هنا مع الايديولوجية . وهذه النظرة توضح " نموذجاً للنزعة التقليدية أو الاعتقاد بأنه ليس في الامكان أفضل مما كان ، ولذلك فان تغيير القديم خرب من خروب المستحيل " ( ٦ / ص ٤٠٢ ) . ان علمية المنهج تظهر العلم كنشاط انساني فيصبح هو أيضا مادة للدراسة الاجتماعية .

## خاتمة :

### المنهج في علم الاجتماع

يربط ( لأصل ) المنهج في علم الاجتماع ، بموامل أساسية أهمها :

- ١ — مادته أو الظواهر الاجتماعية المكونة إياها عمليا .
- ٢ — صفات الظواهر الاجتماعية التي تفرقها عن ظواهر الطبيعة .
- ٣ — المنطلق الإيديولوجي ، والطبقي المصلي .
- ٤ — الباحث نفسه ، وهو جزء من المجتمع يتأثر بالموامل السابقة مجتمعة .

وتعال هذه الموامل موضوعية الدراسة الاجتماعية منذ لحظة اختيار العالم لموضوع الدراسة حتى وصوله الى النتائج الفعلية . وبما أن الناتج العلمي يوظف في مصلحة عقيدة اجتماعية ، أو نظام اجتماعي سعت المدارس والاتجاهات والنظريات الاجتماعية الى اثبات منهج تحاول بواسطته الولوج في سير الظواهر واينذاحها وفهمها ثم تعميمها بصيغ قوانين وفرضيات ثم نظريات وجدنا في الدراسة السابقة أنها تتمحور في معظامها حول مقولات في المنهج وهي في الحقيقة تنهي الوصول الى الموضوع . فمن مائل منها بين ظواهر الاجتماع والطبيعة — كالتجريبية — أو من قال بفوارق جذرية بين ظواهر الاجتماع والطبيعة كان ينادى باسم المنهج لدراسة ان الديكارتية والتاريخية — والمونوغرافية والجدلية ومدارس أخرى قد جعلت المنهج محور مقولاتها في حين نادت مدارس أخرى بتطبيقات المنهج الوظيفي أو البنيوي أو النمذجة وكلها تنهي في الحقيقة اقامة مقولة علمية ليس حول المنهج بل حول موضوع الدراسة . وان هذه الظاهرة هي التي حملتنا على النظر الى اتجاهات مختلف المدارس الاجتماعية ، فقننا بالبحث والتعميم عن مناهجها ووجدنا أنفسنا في كل حالة أمام علاقة المنهج بالموضوع ، أو بكلام آخر الموضوع من خلال المنهج . ولربما كانت في هذا التوايط والتلازم خصوصية علم الاجتماع ، ان لم نقل خصوصية العلوم الاجتماعية بأجمعها .

وكانت هذه هي القضية التي تحسمنا المدارس الاجتماعية المعاصرة على أساسها . فالمنهج الذي نستخدمه كل منها في دراسة المجتمع يتطلق بدرجة تقارب المجتمع عن الدليبية وهو متطلبن خارج عن قضية المنهج منفردة . وكان ديلتهم ديلتهم ( WILHELM DILTHEY ١٨٣٣ — ١٩١١ ) أول من أثار هذا التمييز في كتابيه " مقدمة لدراسة العلوم الانسانية " و " علم الثقافة وعلم الطبيعة " ( ١٨٩٦ ) منبرا الى طبيعة علم الاجتماع وهي في نظره علاقات واقعية تدرك بالحدس ويكون الوعي هو العامل الحاسم لفهمها فنرب دلتاى علم الاجتماع من التاريخ والفلسفة وأبعده عن العلم الداييى " فالعالم الداييى يمكن ملاحظته وتفسيره من الخارج ، بالعلاقات بين ظواهره

علية آلية أما الحالم الاجتماعي أو الثقافي فيمكن ملاحظة النشاط الانساني وفهمه من الداخل ( وهذا ) واضح لأنه انتاج عقول كحقولنا ، والعلاقات الموجودة بين ظواهر الحالم الانساني علاقات تخضع للقيمة وتوتط بالهدف ) ( ٢٩ / ص ٦٨ ) •

وقد لخصت • ب بوتومور رأى ديلتاى في المنهج والموضوع بقوله : ان الدراسات الاجتماعية لا يجب ان تسعى الى ايجاد صلات عليية أو صياغة قوانين عامة شاملة وإنما تهتم بوضع تصنيفات تمهيدية للشخصية والثقافة تكون بمثابة اطار لفهم النشاطات والأهداف الانسانية في الظروف التاريخية المختلفة ( ٢٩ / ص ٦٨ ) •

الا أننا وجدنا من خلال دراستنا ان جهود علماء الاجتماع قد وصلت الى توفيق بين ( المنهج الخاص ) و ( المناهج الوسطى ) مع المنهج الديلتايى حول ارتباط الظواهر الاجتماعية بالهدف الواعي الا أنها قد خالفتها في مسألة الوصول الى القوانين الاجتماعية ودرجة شمولية هذه القوانين كما أنها حدثت من رفض منهج دلتاى لجميع مناهج العلوم الطبيعية • وفي هذا تبرز ظاهرة تأصل المنهج في الدراسات الاجتماعية المعاصرة وتصل الى نتائج مختلفة مما وصل اليه المنهج الديلتايى • ذاك أن تأصل المنهج يحاول ردم الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية مستمداً على المنهج المناسب لدراسة الظاهرة الاجتماعية أو الطبيعية متجاوزاً مسألة الفروق بينها •

وابرز من انبرى للرد على المناهج " الحقلانية " هو اميل د ركايم الذى جعل الموضوع الذى ينترب منه المنهج ظواهر خارجية وقسرية ، أى أشياء حتمية تنشأ عن المجتمع وليس بمقدورنا تهديلهما ، بل انها قائمة يمكن الرجوع اليها وملاحظة مادتها العامة أو آثارها وهي بذلك موضوعية ولا تفسر الا بأشياء اجتماعية مثلها • ان الظاهرة الاجتماعية هي " كل ضرب من السلوك ثابت كان أم غير ثابت يمكن أن يشارئوماً من القهر الخارجى على الأفراد أو هي كل سلوك يحى في المجتمع بأسره ، وكان ذا وجود خامر مستقل عن الصور التي يشكل بها في الحالات الفردية " ( ٣٩ / ص ٤٦ ، ٤٧ ) •

وان هذه الظواهر التي حتمت على د ركايم البحث عن منهج خاص لدراستها ، ان ركايم باظهار الفروق بينه وبين غيره من المناهج فقال : " أولاً — ان هذه الدارئة مستقلة عن جميع المذاهب الفلسفية ( علم اجتماع لا غير ) فكل ما يطالب به هذا العلم ( الاجتماع ) هو أن يصتوف الناس بأن قانون السببية يصدق أيضاً على الظواهر الاجتماعية ولكن علم الاجتماع لا يقرر هذا القانون على أنه ضرورة منطقية بل يقرر على أنه فرض تبريري أدى اليه استقراء مشرّع • وتترج لنا دلرئتها ، بل توجب علينا نفس

هذا الاستقلال تجاه المذاهب العملية فلن يكون علم الاجتماع أساسه الفرد أو علم اجتماع شيومي أو علم اجتماع اشتراكي حسب المعنى الشائع وليس من الممكن أن يحترف لها (أى للمذاهب) بقيمة علمية ما وذلك لأنها تهدف بطريقة مباشرة إلى إصلاح الظواهر الاجتماعية لا إلى التعبير عن حقيقتها .

ثانياً — أن طريقتنا طريقة موضوعية وذلك لأنها تقوم بأسرها على أساس الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية أشياء ويجب أن تعالج على أنها أشياء .

ثالثاً — ولكن إذا نظرنا إلى الظواهر الاجتماعية نظرنا إلى الأشياء فمعنى ذلك أننا ننظر إليها على أنها أشياء اجتماعية لا غير " ( ٣٩ / ص ٢٢٠ حتى ص ٢٢٢ ) .

وتحدد المنهج إذا ظاهرة اجتماعية تعلى على العالم القواعد التي يجب عليه مراعاتها عند دراستها . وأولى هذه القواعد " يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على (أشياء) " ( ٣٩ / ص ٤٨ ) مما يقتضي تصور عالم الاجتماع من كل فكرة مسبقة . وثانيهما " بحث الخواص الخارجية المشتركة " ( ٣٩ / ص ٧٦ ) بين طائفة خاصة منها وهي التي ينصب تعريف البحث عليها . وثالثها ملاحظة تلك " الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية " ( ٣٩ / ص ٩٠ ) .

ويؤكد دركايم أن الخلاف بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تتعلق بالأجسام العضوية أم المجتمعات " ليس إلا خلافاً من حيث درجة التركيز " ( ٣٩ / ص ٤٧ ) والظواهر الاجتماعية لا تسمح بأي شكل بتدخل الباحث الذي يدرسها في عملها الطبيعي من هنا حدد دركايم " الطريقة الوحيدة التي تتناسب مع طبيعة الموضوع الذي يدرسه علم الاجتماع هي طريقة المقارنة " ( ٣٩ / ص ١٦٨ ، ١٦٩ ) .

وقد أصبحت المقارنة دليل منهج في التفكير لمعرفة التشابهات وإدراك التباينات بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية ، وتكن علم علم الحياة بفضلها من معرفة التطور السائل على أنواع الكائنات الحية بفعل التجربة وما زالت بعض فروع العلم الطبيعي تنتفع بهذا الأسلوب ، ومنها علم الجيولوجيا وعلم التصنيف النباتي والنباتي كما امتاز أسلوب المقارنة بأهمية عند علماء الاجتماع التطوريين ، إلا أن استعمالها عندهم " لا يتضمن تعهداً بربها اتجاه المدخل التطوري " ( ٨٠ / ص ٥٦ ) .

ولتعذر القيام بالتجارب في علم الاجتماع يدخل أسلوب المقارنة على المنهج دارن التجربة غير المباشرة رغم ما في هذا الأسلوب من صعوبة في تحديد وحدة المقارنة في مجتمع واحد أو في عدة مجتمعات بسبب ما يطرأ على الظاهرة المدروسة من تغيرات

زمنية ومكانية وقد أوضح ت • ب بوتومور حدود أسلوب المقارنة حيث قال : " المقارنة ، أسلوب للاقترب من الواقع لتفسيره ، وإذا ما عمت المقارنة واتسع نطاقها يمكن الوصول من خلالها الى قوانين احصائية • وموضوعيتها مرتبطة الى حد بعيد بأسس المقارنة في نظر الباحث ومثالها دراسة دركايم للانتحار " ( ٨٠ / ص ٥٦ ) •

أما ادخال المناهج ( الوسطى ) كطريق الوصول الى الظاهرة الاجتماعية وأسبابها المتضمنة على شكل علاقات رياضية فهي وان لم تغفل الفروق بين ظواهر الطبيعة والمجتمع لا تقم بينهما سوى جسرات اتصال تعبّر عن مخلفات وراءها مشكلة التمييز بين الدائمة والمجتمع للدراسات المستقبلية •

ولئن كانت الثقافة الرياضية مفيدة في ( تكميم ) ظواهر علم الاجتماع بخلفية اضافية الصفة العلمية على دراستها فان طبيعة هذه الظواهر لا تسمح بتطبيق ( الاخصلة ) البحتة عليها ذاك أن للظواهر الاجتماعية تاريخ يحتضنها وان صورها ومعالجتها تتغير عبر المجتمعات والمصور • من هنا قالت المناهج الخاصة بضرورة البحث من الأساسي والمكون في الظاهرة الاجتماعية ضمن تاريخها وبالبحث من أجل الوصول الى التوايين الناطقة لها وقد تكون " الطريقة التاريخية الاجتماعية هي الطريقة المثلى في الدراسات الاجتماعية " ( ٦٠ / ص ٤٠٩ ) •

غير أن هذا الفهم المبسط لتاريخية الظاهرة الاجتماعية قد لقي معارضة النظرية الملزمة بالمنهج الجدلي في علم الاجتماع وذلك لدى العلماء الماركسيين • فان الجدول وقوانينه ثم افتراض تجسده في الطبيعة والمجتمعات هو الذي يمكننا من الوصول الى فلسفة كلية تسمح لنا بتعميمات اجتماعية أو مقولات تحدد تشكيلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في مكان وزمان محددين كما وأنها هي التي تفسر التغيرات التي تطرأ بظواهرها • ورغم ما بالمنهج الجدلي من أهمية في دراسة النظام الاجتماعي السائد ومعرفته قوانين تطوره وتشكيلاته يرى كثيرا من علماء الاجتماع يلح على ضرورة تناظر المناهج والعلوم " في سبيل انماء الحقيقة اذ أن التناون بين المعلوم هو أمر مفروض • • • لأن الحقيقة هي المطلوب أولا وأخيرا " ( ٦٦ / ص ٦٢ )

ويقترح عبدالرحمن بدوي منهجا يزعمه عاما يشمل بقية المناهج في علم الاجتماع ويدلّل عليه تسمية " منهج التغيرات المتساوقة " ( ٢٢ / ص ٢٢ ) وهو يدرس التغيرات الحاصلة في منشآت وبنائها بطرق التي تحصل في منشآت أخرى ، فيظهر تالزم وتوحيها وتخلّفها ثم يسير عن ذلك كله بصور رياضية على هيئة دالات أو توابع الا أن هذا الاقتراح

ليس سوى " تركيبة " لا جديد فيها ولا نفع منها سوى اضافة صيغة صورية على ما قال به علماء من قبله .

لا يزال علم الاجتماع يسعى وراء منهج يتيح له التأكيد من موضوعيته وبالتالي علميته وهو اليوم ، لدى معظم مثليه لا يحسم في الادراك بدرجة اليقين بل يكفى بما حققته ظاهرة تأصيل المنهج وهذا بمن في مايلي " أولا — يستطيع عالم الاجتماع أن يجمع بيانات امبيريقية تمكنه من الحكم على المسائل على نحو أكثر رشدا مما تمكنه الأفكار التقليدية . ثانيا — يوسع في بعض الأحيان أن يقدم تنبؤات معقولة عندما يكون غير قادر على تقديم تفسير للشواهد ثالثا — يستطيع أن يفسر بعض الظواهر الاجتماعية أي أن يضيف الأحكام الخاصة تحت أحكام أكثر عمومية " ( ٢٩ / ص ٨٢ ) لا أن ظاهرة تأصيل المنهج هذه لا تستطيع ضبط الانسان والمجتمعات وفي هذا سر عجزها وأشد الأمور خدرا على علمية علم الاجتماع بما اعتدنا أن نحمله لهذه الكلمة من معان وأفاق .



## المراجع والمصادر

- أولا — المراجع .
- ( ١ ) بدران ، ابراهيم وفارس ، أسعد محمد : موسوعة العلماء والمخترعين ، بيروت ١٩٧٨ .
  - ( ٢ ) بدوي ، زكي أحمد : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ١٩٧٨ .
  - ( ٣ ) جماعة من الأساتذة السوفييت : موجز تاريخ الفلسفة ، ج ٢ ، ترجمة ابراهيم سلوم ، دمشق ١٩٧٢ .
  - ( ٤ ) السالم ، فيصل وفرج ، توفيق : قاموس التحليل الاجتماعي ، بيروت ١٩٨١ .
  - ( ٥ ) صليبا ، جميل : المعجم الفلسفي ، ج ١ و ج ٢ ، بيروت ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .
  - ( ٦ ) فيث ، عاطف محمد : قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٩ .
  - ( ٧ ) لازار سفيلد ، بول ويودون ، ريمون : موسوعة مناهج علم الاجتماع ، مصطلح العلوم الاجتماعية ، ج ١ ، ترجمة فؤاد شاهين و خليل أحمد خليل ، بيروت ١٩٨١ .
  - ( ٨ ) لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين : الموسوعة الفلسفية ، اشراف يودين وروزنثال ، ترجمة سمير كرم ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨١ .
  - ( ٩ ) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي ، القاهرة ١٩٧٩ .
- ثانيا — ٢ — مصادر باللغة العربية .
- ( ١٠ ) ابراهيم ، زكريا : مشكلة الفلسفة ، مصر ١٩٧١ .
  - ( ١١ ) ابن خلدون ، عبدالرحمن : مقدمة ، بيروت . د . ت .
  - ( ١٢ ) أبولفد ، ابراهيم ولويس ، مليكة : البحث الاجتماعي ، مناهجه وأدواته ، مصر ١٩٥٩ .
  - ( ١٣ ) أحمد ، أحمد : قراءات في علم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٢ .
  - ( ١٤ ) الأخرس ، صفوح : علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، دمشق ١٩٨٠ .
  - ( ١٥ ) الأخرس ، صفوح : العلوم الاجتماعية ، طبيعتها ، مياديينها ، طرائق بحثها ، دمشق ١٩٧٢ .

- ( ١٦ ) اسماعيل ، قبارى : قضايا علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ١٩٧٦ •
- ( ١٧ ) اسلام ، عزمي : جون لوك ، القاهرة ١٩٦٤ •
- ( ١٨ ) أدريفا ، م • : الدور المنهجي للنظرية في مختلف مراحل البحث الاجتماعي ،  
في : مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية ، السنة الاولى ، بيروت ١٩٧٨ •
- ( ١٩ ) الأمواني ، أحمد : جون ديوى ، مصر ١٩٦٨ •
- ( ٢٠ ) بدر أحمد : أصول البحث العلمي ومناهجه ، الكويت ١٩٧٩ •
- ( ٢١ ) بدوى السيد ، محمد : مبادئ علم الاجتماع ، مصر ١٩٧٦ •
- ( ٢٢ ) بدوى ، عبدالرحمن : مناهج البحث العلمي ، الكويت ١٩٧٧ •
- ( ٢٣ ) بلدى ، نجيب : رينيه ديكارت ، مصر ١٩٦٨ •
- ( ٢٤ ) بلوز ، نايف : مناهج البحث في العلوم الطبيعية ، ج ١ دمشق ١٩٨١ •
- ( ٢٥ ) بلوز ، نايف : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، ج ٢ دمشق ١٩٨٢ •
- ( ٢٦ ) بتروي ، ج • : مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا • ترجمة عبدالرحمن  
بدوى بيروت ١٩٨٠ •
- ( ٢٧ ) بوهر ، كارل : علم المذهب التاريخي • ترجمة عبدالحميد صبرة ، الاسكندرية  
١٩٥٩ •
- ( ٢٨ ) بويوف ، سر • : نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر • ترجمة نزار عيون السود ،  
دمشق ١٩٧٤ •
- ( ٢٩ ) بوتومور ، ت • ب • : تمهيد في علم الاجتماع • ترجمة شكرى عليا وآخريسن ،  
القاهرة ١٩٨٠ •
- ( ٣٠ ) بوريس ، اوكرانيتسيف : الماركسية اللينينية ، ومناهج العلوم الاجتماعية ، بيروت  
١٩٧٩ •
- ( ٣١ ) بوليتتر ، جورج وآخرون : أصول الفلسفة الماركسية ، ج ١ و ج ٢ ، ترجمة  
شعبان بركات ، د • ت •
- ( ٣٢ ) تكسيه ، جان : غرامشي ، ترجمة مهنائيل ابراهيم مخول ، دمشق ١٩٧٢ •
- ( ٣٣ ) تهرين ، الآن : من أجل علم الاجتماع • ترجمة تيسير شيخ الأرض ، دمشق  
١٩٧٩ •

- ( ٣٤ ) تيماشيف ، يقول : نظرية علم الاجتماع • طبيعتها ، وتطورها ، ط ٤ ، القاهرة ١٩٧٧ •
- ( ٣٥ ) حسن ، عبدالباسط : أصول البحث الاجتماعي • القاهرة ١٩٧١ •
- ( ٣٦ ) جنزبرغ ، موريس : علم الاجتماع • ترجمة فؤاد زكريا • مصر • د • ت •
- ( ٣٧ ) الخشاب ، مصطفى : علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني : المدخل الى علم الاجتماع • القاهرة ١٩٦٥ •
- ( ٣٨ ) الخشاب ، مصطفى : علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثالث : المدارس الاجتماعية المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٩ •
- ( ٣٩ ) دركايم ، أميل : قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، القاهرة ١٩٥٠ •
- ( ٤٠ ) دسوقي ، كمال : تكنولوجيا العلوم الاجتماعية ، الاجتماع ودراسة المجتمع ، القاهرة ١٩٧١ •
- ( ٤١ ) ديكارت ، رينيه : مقال عن المنهج ، ترجمة محمود خيرى ، القاهرة ١٩٣٠
- ( ٤٢ ) ريدنيك ، ف • : ماهي ميكانيكا الكم ، موسكو ١٩٧١ •
- ( ٤٣ ) الزمبي ، محمد : التفسير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي دمشق ١٩٨٢ •
- ( ٤٤ ) سارتر ، جان بول : الماركسية والوجودية • ترجمة جورج دلرابيشي ، بيروت ١٩٦٤ •
- ( ٤٥ ) الساعاتي ، حسن : علم الاجتماع الخلدوني ، القاهرة ١٩٧٥ •
- ( ٤٦ ) السمالوطي ، توفيق محمد : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ١٩٧٥ •
- ( ٤٧ ) سمير نوف ، ي ، ف : دروس في الرياضيات العالية ، ج ١ ، ترجمة وجيه الخدسي ، صلاح الأحمد ، موفق دعبول ، خضر الأحمد ، أنيسر كنجو ، دمشق ١٩٩١ •
- ( ٤٨ ) شاتيليه ، فرانسوا : عيغل ، ترجمة جورج صدقي ، ط ٢ دمشق ١٩٧٦ •
- ( ٤٩ ) شبتولين ، أ • ب : النظرية الحامية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، بيروت ١٩٨١ •
- ( ٥٠ ) شكرى ، عليا وآخرون : قراءات معاصرة في علم الاجتماع ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧١ •
- ( ٥١ ) شكرى ، عليا وآخرون : دراسة علم الاجتماع ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٥ •

- (٥٢) عاقل ، فاخر : أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ، بيروت ١٩٧٩ .
- (٥٣) عثمان حسن : منهج البحث التاريخي ، ط ٤ ، القاهرة ١٩٨٠ .
- (٥٤) العربي ، فوزى رضوان : المدخل في الأنثروبولوجيا التطبيقية ، القاهرة ١٩٨١ .
- (٥٥) عيسى ، طلعت : سان سيمون ، القاهرة ١٩٦٤ .
- (٥٦) غليزمن ، ج : قوانين التطور الاجتماعي ، تعريب زهير عبد الملك بيروت ١٩٧٨ .
- (٥٧) غيث ، عاطف محمد : الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ١٩٨٠ .
- (٥٨) فرويد ، جوليان : علم الاجتماع عند ماكس فيبر ، ترجمة تيسر شيخ الأرض ، دمشق ١٩٧٦ .
- (٥٩) قاسم ، محمود : في النفس والعقل لفلسفة الاغريق والاسلام ، ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٢ .
- (٦٠) قاسم ، محمود : المنطق الحديث ومناهج البحث ، ط ٥ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- (٦١) كاظم خيرى أحمد وجابر عبد الحميد جابر : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٨ .
- (٦٢) كوفالسون ، كيلله : المادية التاريخية ، دراسة في نظرية المجتمع الماركسية ، ترجمة الهاس شاهين ، ط ٢ ، موسكو ١٩٦٦ .
- (٦٣) لازار سفيلد ، بول : علم الاجتماع ، ترجمة حافظ الجمالي ، في الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية — القسم الأول — الملموس الاجتماعي ، مجلد ١ دمشق ١٩٧٦ .
- (٦٤) لطفي ، عبد الحميد : علم الاجتماع ، ط ٨ ، القاهرة ١٩٧٨ .
- (٦٥) لينين ، فلاديمير ايليتش : المادية والمذهب التجريبي النقدي ، ترجمة فؤاد أيوب ، ط ٢ ، دمشق ١٩٧٥ .
- (٦٦) مارين ، أنطون : الحرارة ، دمشق ١٩٦٩ .
- (٦٧) ماكيفر ، ر . م : الجماعة ، دراسة في علم الاجتماع ، ترجمة ، محمد علي أبو درة ولويس اسكندر ، القاهرة ١٩٦٨ .
- (٦٨) محمد ، علي محمد : رواد علم الاجتماع ، قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي ، القاهرة ١٩٧٦ .

- ( ٦٩ ) محمود ، نجيب زكي : في فلسفة العلوم ، ج ٢ ، المنطق الوضعي ، ط ٣ ، القاهرة  
١٩٦١ •
- ( ٧٠ ) مروه ، وايت : عصر التحليل ، فلاسفة القرن العشرين ، ترجمة أديب يوسف شيش ،  
دمشق ١٩٧٥ •
- ( ٧١ ) مرجبا ، محمد : أليشتين والنظرية النسبية ، ط ٧ ، بيروت ١٩٧٤ •
- ( ٧٢ ) هنا ، غام : بناء المجتمع ، دمشق ١٩٨٢ •
- ( ٧٣ ) هيزنبرغ ، فرد كارل : الطبيعة في الفيزياء المعاصرة ، ترجمة قسطنطين قدسي ،  
دمشق ١٩٧٥ •
- ( ٧٤ ) وصفي ، عاطف : كوندورسيه ، القاهرة ، د • ت •
- ( ٧٥ ) ويد جري ، البان ج : التاريخ وكيف يفسرونه من كونفوشيوس إلى هوبز ، القاهرة  
١٩٧٢ •
- ( ٧٦ ) اليافي ، عبدالكريم : تقدم العلم ، دمشق ١٩٦٤
- ( ٧٧ ) اليافي ، عبدالكريم : تمهيد في علم الاجتماع ، دمشق ١٩٥٧

ب - المصادر باللغة الانكليزية :

- ( ٧٨ ) 1 - Bottomore, T. B. : Sociology, A Guide to Problems and Literature, Newyork 1972
- ( ٧٩ ) 2 - Bottomore, T. B. : Sociology As Social Criticism, London 1975
- ( ٨٠ ) 3 - Bottomore, T. B. : Studies in Sociology " Marxist Sociology ", London 1975
- ( ٨١ ) 4 - Mills, C. Wright : The Sociological Imagination, London - Oxford - Newyork . 1977

## فهرس البحث

### القسم الأول : حول المنهج

#### الفصل الأول : مدخل

٢ — التعريف بالمنهج والمنهجية والمنهج العلمي ص ١٣ — ١٤

ب — ملص تاريخي للمنهج ص ١٤ — ١٨

ج — محاولات لتطبيق المنهج في العلوم الانسانية ص ١٨ — ٢٠

#### الفصل الثاني : الاقتراب من فهم المنهج العلمي

أولا — في علوم الطبيعة : الطريقة العلمية

٢ — كيانها العقلي :

١ — الاستقرار

٢ — الاستعاط ص ٢١ — ٢٢

٣ — العلاقة بينهما

٤ — المتية وتقيضها ص ٢٣ — ٢٥

٥ — الصدفة ص ٢٥ — ٢٦

٦ — النائية ص ٢٦ — ٢٧

ب — خطوات الطريقة العلمية

١ — الملاحظة ص ٢٧ — ٢٨

٢ — الفرضية ص ٢٩ — ٣٢

٣ — التجربة ص ٣٣ — ٣٦

٤ — الوصول الى تعميمات نظرية ص ٣٦ — ٣٧

ثانيا - في العلوم الانسانية :

٢ - نقل منهج العلوم الطبيعية الى العلوم الانسانية ص ٢٨ - ٥٧  
(التجريبية)

ب - دعوة الى منهج (خاص) : الطريقة العقلية :

- ١ - الطريقة الديكارتية • ص ٥٨ - ٦٤
- ٢ - المنهج الجدلي • ص ٦٥ - ٧٤
- ٣ - المنهج التاريخي • ص ٧٥ - ٧٦
- ٤ - المنهج المونوغرافي • ص ٧٧ - ٧٩

ج - دعوة الى مناهج (وسطى) في العلوم الانسانية :

- ١ - المنهج الوظيفي • ص ٨٠ - ٨٥
- ٢ - البنائية • ص ٨٦ - ٨٨
- ٣ - النمذجة • ص ٨٩ - ٩٣

القسم الثاني : في الموضوعية

تقدمة : حول الموضوعية

ص ٩٥ - ٩٨

فصل الاول : موضوعية الموضوعية :

ص ٩٩ - ١٠٣

٢ - التعريف بها •

ب - روادها •

ج - موضوعيتها •

فصل الثاني : موضوعية البرغمائية :

ص ١٠٤ - ١٠٩

٢ - التعريف بها •

ب - روادها •

ج — موضوعيتها •

الفصل الثالث : موضوعية التاريخية

ص ١١٠ — ١١٤

١ — التحريف بها •

ب — روادها •

ج — موضوعيتها •

القسم الثالث : المنهج والموضوعية  
في البحث الاجتماعي

ص ١١٦ — ١١٧

مقدمة

الفصل الأول : تعارض المدارس الاجتماعية المعاصرة :

ص ١١٨ — ١٢١

١ — المطلق المصحي

ص ١٢٢ — ١٢٦

ب — المطلق الايديولوجي

الفصل الثاني : المنهج والنظرية والموضوع

ص ١٢٧ — ١٣٢

١ — علاقة المنهج بالنظرية

ص ١٣٢ — ١٣٣

ب — علاقة المنهج بالموضوع •

ص ١٣٤ — ١٣٨

الفصل الثالث : علمية المنهج

ص ١٣٩ — ١٤٣

الخاتمة : المنهج في علم الاجتماع

ص ١٤٤ — ١٤٩

القائمة البيبلوغرافية